

سلسلة رسائل الماجستير والأطروحات
مدرسة العلوم الإنسانية
قسم العلوم السياسية (8)



جامعة الدول العربية .. وقضية لوكربي

أ. رجب ضو المريض



تحرير

أ.د. عماد الدين غانم
أستاذ قسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة الفاتح



مشتورات

الدار الأكاديمية

للطباعة والتأليف والترجمة والنشر

طرابلس - الجماهيرية العظمى

الجامعة العربية
وقضية لوكربي

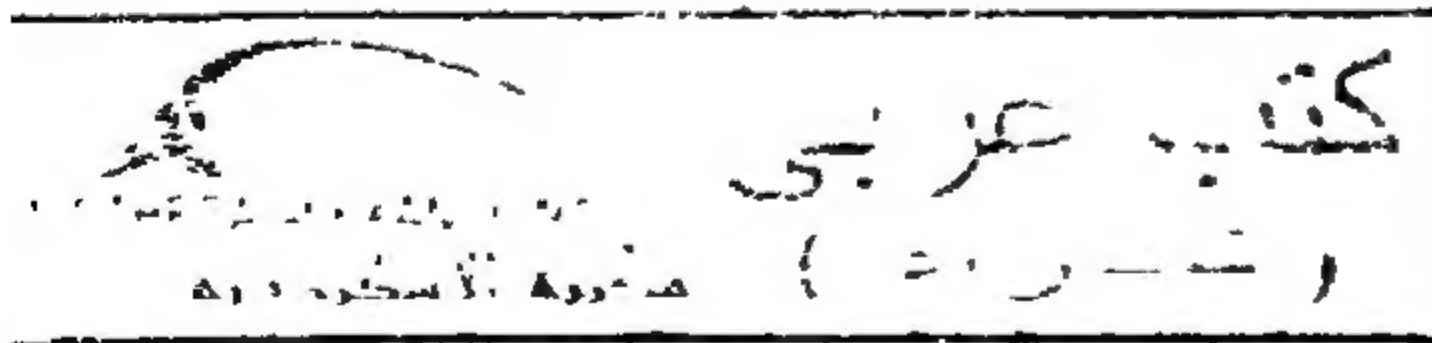
سلسلة رسائل الماجستير والاطروحات
مدرسة العلوم الإنسانية
العلوم السياسية (8)

الجامعة العربية

وقضية لوكربي

إعداد
رجب ضوالمريض

تحرير
أ.د. عماد الدين غانم
أستاذ قسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة الفاتح



رقم التسجيل: ١١٠٤٩٧

منشورات
الدار الأكاديمية
للطباعة والتأليف والترجمة والنشر
طرابلس - الجماهيرية العظمى

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر
طرابلس

سلسلة رسائل الماجستير والاطروحات - مدرسة العلوم الإنسانية
العلوم السياسية (8)

كافة الأفكار الواردة بالكتاب لا تعبر إلا عن وجهة نظر المؤلف

الجامعة العربية وقضية لوكربي

تأليف: رجب ضو المريض

الطبعة الأولى: 2006 ف

الرقم الدولي: ردمك 2 - 460 - 43 - 9959 I.S.B.N.:

رقم الإيداع: 2006/7254

[الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب]

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9090509 - 9096379 - 9097074

بريد مصور: 9097073

البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

جميع حقوق الطبع والاقتباس والنشر محفوظة للناشر:

الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر

أكاديمية الدراسات العليا



جنزور - شهداء عبد الجليل

ص.ب: 72331 جنزور

طرابلس - الجماهيرية العظمى

هاتف: 00218/21/4870168

00218/21/4873100

بريد مصور: 78 - 00218/21/4873075

بريد إلكتروني: E-Mail: info@alacademia.org

الموقع على الإنترنت: www.alacademia.org

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا
أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ

نَادِمِينَ ﴿٦﴾

صَلَّى
الْعَظِيمِ

[الآية 6 من سورة الحجرات]

الإهداء

إلى أبي وأمي وأخوتي وإلى زوجتي وأبنائي

نور الهدى وضوء محمد وشمس

9

إلى شهداء الواجب على أرض ليبيا الحبيبة

9

إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في كل مكان

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بعد شكر الله سبحانه وتعالى بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور عبد الحميد محمود النعمي أستاذ العلوم السياسية بالجامعات الليبية وكذلك الأستاذ الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى أستاذ العلوم السياسية بالجامعات العربية والخبير بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة والشكر موصولاً إلى الأستاذ الدكتور ميلود المهدي أستاذ القانون الدولي بالجامعات العربية لما بذلوه من جهد أثناء مراحل هذه الدراسة مما كان له الأثر الكبير في إبرازها إلى حيز الوجود وكذلك أتقدم بالشكر والتقدير والثناء إلى الأستاذ الدكتور صالح إبراهيم عميد أكاديمية الدراسات العليا لما يقوم به من جهود عظيمة في سبيل إنجاح الدراسات العليا بالجامعات العظمى.

والله ولي التوفيق،،،

أ/ رجب ضو المريض

بني وليد 2006/6/11 ف

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	11
أهداف الدراسة	13
أهمية الدراسة	13
الفرضيات	14
منهجية الدراسة	15
الصعوبات التي واجهت الباحث	15

الفصل الأول

ليبيا والإستراتيجية الأمريكية

المبحث الأول : إدارة ريغان وإستراتيجيتها تجاه الجماهيرية الليبية	20
المبحث الثاني: تدهور العلاقات الليبية الأمريكية	30

الفصل الثاني

قضية لوكربي الجوانب السياسية والقانونية

المبحث الأول : الأبعاد السياسية لأزمة لوكربي	41
المطلب الأول : التحولات السياسية والدولية وكيفية بزوغ الأمة	42
المطلب الثاني: الأبعاد السياسية المعلنة للأزمة	45
المبحث الثاني: الأبعاد القانونية لأزمة لوكربي	48

المطلب الأول : عرض للرؤية الأمريكية البريطانية عن حادثة لوكربي 51

المطلب الثاني: الإستراتيجية الليبية المضادة 63

الفصل الثالث

قضية لوكربي أمام الجامعة العربية

المبحث الأول: الميثاق وصلاحيات جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات 87

المبحث الثاني: طرح الجماهيرية لقضية لوكربي أمام الجامعة العربية 104

المبحث الثالث: موقف الدول الأعضاء من الأزمة 130

الفصل الرابع

مساعي جامعة الدول العربية

لحل الأزمة

المبحث الأول : بناء الموقف العربي الموحد 137

المبحث الثاني : مساعي الجامعة العربية مع مجلس الأمن 147

المبحث الثالث: مساعي الجامعة العربية مع المنظمات الدولية والإقليمية
(منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة دول عدم الانحياز، منظمة

المؤتمر الإسلامي) 156

المبحث الرابع: مساعي الجامعة مع الدول الغربية ذات العلاقة 175

الخاتمة 189

المراجع 199

الملاحق 213

مقدمة

تعتبر جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الدولية الإقليمية، وهي تجمع عربي يقوم على رابطة تاريخية قوية ممتدة الجذور، وتحمل رسالة قوية وصامدة أمام كل ما يحدث من مؤثرات وخلافات قد تحدث بين أعضائها.

ولعل التحديات الكبرى التي تبرز على الساحة الدولية تستند على إقامة علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية تمكن الأمة العربية من مواجهة التحديات المحدقة بها، وأن المصلحة القومية والتضامن العربي هما العاملان اللذان من خلالهما يمكن مواجهة الأزمات الراهنة والمحتملة التي تعيق دور جامعة الدول العربية عند القيام بدورها تجاه أعضائها عندما يعترضون لأي نوع من الأزمات، وكذلك تعيق التقدم المنشود للأمة العربية في ظل التحولات على الساحة الدولية. وعلى الدول العربية فرادى وجماعات أن تبذل ما في وسعها للالتزام بمبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة، والإسراع ببذل كل الجهود من أجل تطوير ميثاقها بما يتناسب مع النظام الإقليمي المضطرب والمتقلب والنظام الدولي المتجدد باستمرار.

والجامعة العربية تمارس دورا أساسيا واضحا في إطار النظام العربي الرسمي منذ إنشائها عام 1945 حيث مرت بعدة مراحل أساسية كانت أولها المرحلة من عام 1945 حتى عام 1977 حيث كان دورها واضحا نسبيا في تعميق التضامن العربي نظرا لقوة الدفع التي استمدتها من حركة التحرر العربية، ومن ثورة الثالث والعشرين من يوليو في مصر فيما بعد بقيادة جمال عبد الناصر، ثم مرت بمرحلة ثانية ضعف فيها دورها ضعفا شديدا وانقسمت على نفسها من عام 1977 حتى عام 1988 رغم المحاولات المتعددة لتفعيلها، وبعد عام 1989 حاولت

الجامعة أن تستعيد دورها، ولكن عاجلتها حرب الخليج الثانية فأعاقتها وأصابتها بالعجز، بل والشلل التام في كثير من الأحيان، وبعد حرب الخليج الثانية ظهرت أزمة شديدة في المنطقة العربية افتعلتها القوى الكبرى ضد عضو في الجامعة العربية، وهي أزمة لوكربي الموجهة ضد الجماهيرية العظمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1992.

وقد حاولت الجامعة العربية أن تقوم بدورها في هذه الأزمة، ولكن الانقسام العربي وتردي العلاقات العربية كان لهما أثر كبير في عدم توصل الجامعة العربية بشكل سريع لحل هذه الأزمة.

وتتقسم هذه الدراسة التي تتناول جامعة الدول العربي وقضية لوكربي إلى:

الفصل الأول : حيث يتناول الفصل ليبيا والإستراتيجية الأمريكية التي

وصلت إلى حالة التدهور شبه الكاملة وعلى وجه الخصوص العلاقات الليبية الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريجان في إدارته الأولى والثانية، وهي تعتبر حالة توتر دائم يصاحبه أزمات شبه دائمة، حتى وصلت إلى أزمة (لوكربي) في ولاية الرئيس جورج بوش.

والفصل الثاني: الذي يتناول الأبعاد السياسية والقانونية لهذه الأزمة،

وكيف تمت محاولة تسييس الأزمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تركز الموقف الليبي حول كون الأزمة قانونية وليست سياسية.

والفصل الثالث: الذي يتناول ميثاق جامعة الدول العربية وصلاحياته في

تناول الأزمة المطروحة، وكيف عملت الجامعة العربية على أداء دور يمكنها من مساعدة أعضائها عندما يتعرضون لأي نوع من الأزمات من دول غير أعضاء في الجامعة.

والفصل الرابع: الذي يتناول ما قامت به الجامعة العربية من مساع لحل الأزمة سواء من خلال بناء موقف عربي موحد، أو من خلال جهودها مع الأمم المتحدة، أو من خلال المنظمات الإقليمية، وكذلك مساعيها مع الدول ذات العلاقة.

الإطار المنهجي العام

أولا : أهداف الدراسة:

الهدف من الدراسة هو الكشف إلى أي مدى استطاعت قرارات الجامعة العربية بأن يكون لها دور أساسي في حل الأزمة القائمة بين الجماهيرية العظمى والدول الغربية، خاصة وأن الجماهيرية العظمى رفعت شعار وحدة العمل العربي، وقدمت الكثير من أجل القضايا القومية، وهي من أشد الداعين إلى الوحدة العربية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الموضوع من الآتي:

- 1- باعتبار أن الجامعة العربية هي التنظيم الوحيد الذي يضم جميع الأقطار العربية فهي تسعى لتبني موقف كبير في إيجاد ثقل سياسي كبير أمام المنظمات الأخرى.
- 2- إن جامعة الدول العربية تقف عاجزة أحيانا لقيامها بدور أساسي في الوصول إلى تسوية سلمية للمنازعات التي تحدث بين الدول الأعضاء نفسها أو بين الدول الأعضاء ودول أخرى.
- 3- محاولة الكشف عن المعوقات التي حالت دون قيام الجامعة العربية بدورها على أكمل وجه في الوقوف بجانب أعضائها عندما يتعرضون إلى اعتداء خارجي.

ثانيا: تحديد المشكلة:

إلى أي مدى استطاعت الجامعة العربية أن تقوم من خلال مؤسساتها بلعب

دور هام في حل هذه الأزمة القائمة بين الجماهيرية العظمى والدول الغربية؟ وكيف عالجت جامعة الدول العربية في ظل هذه العوامل قضية لوكربي؟ وهل أدت التحركات الليبية من خلال الجامعة العربية إلى تحسين وضعها التفاوضي مع الدول الغربية والتقدم نحو إيجاد حل للأزمة؟ وما هي العوامل المؤثرة على دور الجامعة العربية في المساعدة على تسوية هذه الأزمة؟ سواء كانت عوامل سياسية نابعة من الظروف العربية والدولية، أو عوامل قانونية نابعة من ميثاقها.

ثالثا : الفرضيات:

تُنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن عدم الانسجام والتوافق بين الأطر القانونية للجامعة التي حددت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والنظام الإقليمي المضطرب والمتقلب والنظام الدولي المتغير باستمرار فرض على الجامعة العربية أن تظل دون الطموحات المعقودة عليها فيما يتعلق بحل هذه الأزمة، وتتبع من الفرضية الرئيسية فرعية هي:

إن الجامعة العربية لم تقم بالدور المطلوب منها في حل هذه الأزمة، سواء من خلال بلورة موقف عربي موحد، أو من خلال هيئة الأمم المتحدة، أو من خلال اتصالاتها بالدول ذات العلاقة.

إن ميثاق الجامعة العربية بوضعه الحالي لا يقدم الإطار القانوني المناسب لقيام الجامعة العربية بدور فاعل بشأن هذه القضية.

إن الوضع العربي الراهن يفتقر إلى الحد الأدنى من الوفاق اللازم لتحقيق موقف عربي موحد تجاه هذه الأزمة.

إن تدخلات الدول الكبرى تلعب دورا هاما في إعاقة الجامعة العربية عن أداء دور هام على طريق تسوية الأزمة.

رابعاً: منهجية الدراسة:

سوف يستخدم الباحث منهجية الدراسة من خلال الأساليب التالية:

1- المنهج التاريخي: هذا المنهج يجسد العلاقة القائمة بين كل من السياسة والتاريخ حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن هذا المنهج لما له من أهمية في إثبات صحة الفرضية.

2- المدخل القانوني: وفي هذه الدراسة جعلنا من المدخل القانوني سبيلاً للإلقاء الضوء الشامل على النزاع الليبي الغربي الأمريكي حول الأزمة المطروحة، حيث نجد الإستراتيجية الليبية تسعى جاهدة في وضع هذه الأزمة في إطارها القانوني، بينما كانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في جعلها أزمة سياسية يحكمها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

3- تحليل المضمون للبيانات الصادرة عن المسؤولين في الجامعة العربية.

اقتربات إدارة الأزمات الدولية وحل المنازعات، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي، بالإضافة إلى الإطار القانوني لجامعة الدول العربية، والموقف العربي الرسمي.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

- قلة المراجع التي تناولت مثل هذه الدراسة بطريقة مباشرة.
- صعوبة نفسية يجدها الباحث أثناء تناوله موضوعاً يتحدث في الشؤون العربية وعلاقاتها بالدول الأجنبية، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بجامعة الدول العربية التي تقف عاجزة بإرادة أعضائها على الاتفاق في تحقيق الحد الأدنى من الوفاق بين الدول العربية فيما بينها، أو بينها وبين الدول الأخرى.

• واجهت الباحث صعوبة كبيرة من بعض المسؤولين الليبيين، وعلى وجه الخصوص مكتب الاتصال والتعاون الدولي عندما عرض عليهم تناول موضوع لوكربي والجامعة العربية ورفضهم التعامل معي ومساعدتي في الحصول على أي معلومات حول الأزمة

• صعوبة ذاتية تتمثل في التخلص من الانتماء الشخصي والبحث بموضوعية وتجرد في قضية أخذت في جوهرها التدخل في السيادة الليبية، ولا يمكن لأي باحث التجرد من انتمائه وقناعاته الشخصية بضرورة التضحية من أجل السيادة الوطنية في ظل حكم يعمل إعلاميا وتعليميا على التنشئة السياسية بما يخدم القضايا القومية للأمة العربية.

الفصل الأول

ليبيا والإستراتيجية الأمريكية

المبحث الأول: إدارة ريغان وإستراتيجيتها تجاه الجماهيرية
الليبية.

المبحث الثاني: تدهور العلاقات الليبية الأمريكية.

ليبيا والإستراتيجية الأمريكية

كان إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للموقع الجغرافي الهام الذي تتمتع به ليبيا في شمال أفريقيا سببا وراء سعيها بأن يكون لها موقع قدم فيها، وهو ما تحقق لها فعلا إبان الحكم الملكي الذي مكنها من إقامة إحدى كبرى قواعدها على أرض ليبيا محققة بذلك بعدا إستراتيجيا هاما في حربها الباردة ضد المعسكر الاشتراكي.

ومع قيام الثورة الليبية وانتهاجها لسياسة لا تتوافق مع الرؤية السياسية الأمريكية وحصول تقارب كبير بين قيادة هذه الثورة والاتحاد السوفيتي (أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في ليبيا بلدا يشكل تهديدا كبيرا لمصالحها باعتبارها - تمثل الإرهاب الدولي)⁽¹⁾.

وما ينبغي الإشارة إليه (أن الرؤية الأمريكية لعملية الإرهاب مناقضة للرؤية الليبية في حين ترى أمريكا في دعم حركات التحرر إرهابا، ترى ليبيا في دعمها لهذه الحركات جزءا من النطاق الذي تعمل من أجله في مساندة الشعوب لنيل استقلالها)⁽²⁾.

إن موقف ليبيا الداعم للقضية الفلسطينية والمعادي للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتصادم ذلك مع التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية إسرائيل وتمكينها من التفوق العسكري على الدول العربية يبرز دور ليبيا محققا انعكاسا على المصالح والأهداف الأمريكية والغربية وعلى الصراع الدولي القائم.

(1) د. السيد عوض عثمان: العلاقات الليبية الأمريكية 1940 - 1992. الناشر مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، 1994، ص 258.

(2) المصدر نفسه. ص 292.

المبحث الأول

إدارة ريجان وإستراتيجيتها تجاه الجماهيرية الليبية

أولاً: الفترة الرئاسية الأولى:

تولى الرئيس (رونالد ريجان) السلطة في البيت الأبيض في أي النار (يناير) 1981، ومنذ البداية أخذ في تطبيق إستراتيجية محددة هدفها المباشر القضاء على ما أسماه (إمبراطورية الشر) الاتحاد السوفيتي وعلى كل دولة تشكل تهديدا لمصالحها في العالم ومن بين أهم هذه الدول ليبيا، وطبقت إدارة ريجان منذ بدايتها مشروع إرهاب الدولة المنظم، سواء ضد الجماهيرية كدولة، أو ضد شخص قائد الثورة معمر القذافي، وهذه سابقة في الأعراف والقوانين الدولية، حيث تعمل دولة عظمى للقضاء على شخص يمثل دولة صغيرة من دول العالم الثالث^(*).

(وكان أول مشروع يقدم من رئيس وكالة الاستخبارات المركزية (الأمريكية وليام كيسي WILLIAM. CASEY) للجنة الكونجرس المختصة بمراقبة جميع الأنشطة والعمليات الاستخبارية السرية لمشروع الإطاحة بالنظام السياسي للجماهيرية من خلال طرق مباشرة أو غير مباشرة وكان الهدف هو القضاء على قائد الثورة معمر القذافي بالدرجة الأولى وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي كانت الجماهيرية تتمتع به)⁽¹⁾.

(*) في ظل تدهور العلاقات الليبية الأمريكية أخذت أمريكا عبر إدارتها بأن تجعل ليبيا على قائمة الدول الراحية للإرهاب في العالم، وبهذا عملت السياسة الأمريكية على القضاء على شخص معمر القذافي دون أي اعتبار لمبادئ القانون الدولي.

(1) فرانسيس أنتوني بويل: مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية، الناشر مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، 1993، ص 260.

وبدأ تنفيذ المشروع من خلال الاستفزازات الأمريكية بأسطولها السادس، وقيامه بالمناورات قبالة السواحل الليبية (خليج سرت)، حيث قام فعلا الأسطول السادس سنة 1981 بدخول المياه الإقليمية الليبية في حوض (خليج سرت) الذي يعتبره الأمريكيون مياه دولية، وليست مياه إقليمية، وكانت هذه السياسة ترمي لجعل ليبيا تقوم بالرد على هذه السياسات عسكريا، مما يتيح فرصة للولايات المتحدة الأمريكية للقيام بهجوم عسكري واسع النطاق على ليبيا، وكانت الجماهيرية عبر قيادتها السياسية وضعت أسلوبا للرد عندما يتم خرق المياه الإقليمية الليبية مما يعطيها حق الدفاع عن النفس.

(خصوصا وأن هذه الأخيرة كانت تنظر إلى التواجد الأمريكي في منطقة البحر المتوسط على أنه تهديد لأمن الدول المطلة على البحر المتوسط وليس للجماهيرية فقط ونتيجة لاتخاذ الولايات المتحدة بعض السياسات الاستفزازية في (خليج سرت)، وقيام هذه الدولة بإرسال قوات كبيرة جوية وبحرية تقوم بمناورات عدائية تجاه أهم المنشآت النفطية الليبية الواقعة على حافة (خليج سرت)، وباعتبار أن النفط هو المصدر الاقتصادي الوحيد للجماهيرية، فعليه يجب الدفاع عنه وعدم السماح لأية قوة تقترب من هذه المناطق الحيوية بالنسبة للجماهيرية)⁽¹⁾.

وقد جعلت استراتيجية (ريجان) الجانب الليبي في حالة الدفاع عن النفس إزاء تلك التحركات التي تقوم بها هذه الإدارة، بغية وضع الجماهيرية في مواجهة حقيقية مع الولايات المتحدة، (ولكن القيادة السياسية الليبية رأت عدم الزج بقواتها في معركة ربما تكون في غير صالحها، ولكنها في الوقت نفسه جعلت قواتها المسلحة في حالة تأهب تام، لحماية مواردها الاقتصادية عند قيام أي عدوان عليها)⁽²⁾.

(1) فرنسيس أنتوني بويل: المرجع السابق، ص262.

(2) المصدر نفسه، ص268.

وعلى الرغم من أن ليبيا تستند في دعواها في أحقيتها لحماية الموارد الاقتصادية (بخليج سرت) وفق نص المادة (2)، (4) الذي يمنع التهديد باستخدام القوة، واستعمالها ضد حرمة دولة أخرى، أو ضد استقلالها المباشر وهو ما يعطيها الحق الكامل في الدفاع عن نفسها بالوسائل المناسبة ضد أي هجوم تقوم به القوات الأمريكية، فإن إدارة (ريجان) لم تكثرث لمثل هذه الدعوات، (واعتمدت باستمرار على سياسة خرق القوانين، وتعمل وفق سياستها، والمصلحة القومية للولايات المتحدة، وحاولت إدارة (ريجان) أن تقوم بدور فعال في رسم صورة خاطئة عن النظام السياسي الليبي في وسائل الإعلام العالمي والمحلي، حتى تتحصل الدعم الكافي لإنجاح مخططاتها في منطقة البحر المتوسط)⁽¹⁾.

وحاولت إدارة ريجان أن تقوم بتأثير على القرار السياسي للدول الأوروبية لإقناعها بأن الجماهيرية لها دور كبير في رعاية الإرهاب في العالم، ولكن الدول الأوروبية لم تول اهتماما باقتناعها التام وراء الاتهامات الأمريكية، مما يعد فشلا لسياسات الإدارة الأمريكية حول ضلوع ليبيا في الإرهاب، نظرا للمصالح الأوروبية في الجماهيرية، وأن الدبلوماسية الليبية نجحت في نقل الصورة على حقيقتها إلى الجانب الأوروبي مما جعله غير مقتنع بما تفعله إدارة ريجان.

(ومن جهة أخرى قامت إدارة ريجان بإلزام الشركات والرعايا الأمريكيين بضرورة مغادرة الجماهيرية، اعتبرت أن جوازات السفر غير صالحة للسفر إليها وفي 10 (مارس) الربيع 1982 فرضت حصارا على البترول)⁽²⁾.

(1) خليل إبراهيم حسونة، الإرهاب الأمريكي، الناشر دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 1996، ص 193.

(2) هشام شرابي، أمريكا والعرب والسياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، الناشر رياض الراس المكنبة، 1981، ص 83.

ونظرا لأهمية الحفاظ على أمن إسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية فقد كان الموقف الليبي الداعي إلى عدم الاعتراف بإسرائيل سببا آخر تفاقم حالة اللاسلم ما بين الدولتين - ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية - هذا إضافة إلى الدور الإسرائيلي في تنامي هذه الحالة حيث سعت الأخيرة ومنذ منتصف السبعينات بأن يكون لها دور في مواجهة السياسات الخارجية الليبية.

إن الجماهيرية هي المحرض الوحيد في المنطقة لتبني سياسة مناهضة لا تقبل بالوجود الإسرائيلي. لأن المشكلة مع إسرائيل مشكلة وجود، وليست مشكلة حدود، وكذلك تعبر عن سياستها في عدم رضاها بقيام الولايات المتحدة بالتدخل المباشر في شئون الدول العربية.

وقامت هذه الأولى (وعرضت إسرائيل على الرئيس السادات القيام بعمل عسكري ضد ليبيا لكي تتمكن مصر من تحسين وضعها الاقتصادي بدلا من انشغالها بقضية فلسطين في الشرق، وتأتي هذه النصيحة التي قدمتها إسرائيل في اجتماعهما في 7 يناير 1974 حول التفاوض على سيناء والقضية الفلسطينية، وهذا يدل على الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل لدرجة تدخلها في المنطقة وجعل الأقطار العربية في حالة حرب، وفي الفترة التي كانت تعد فيها المحادثات بين مصر وإسرائيل حول سيناء، تم وضع ملف ليبيا على مائدة المحادثات، وقام أحد المسؤولين في هذه المفاوضات ليقول بكل صراحة: لماذا لا تأخذون ليبيا في الغرب بدلا من تضييع وقتكم بسبب فلسطين في الشرق، خذوا ليبيا، ولو بالقوة ونحن بدورنا لن نعترض على ما تقومون به، ولن نستغل انشغالكم، حتى إذا دخلتم في معركة عسكرية لاحتلال ليبيا)⁽¹⁾.

(1) محمد حسنين هيكل: المفاوضات بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام، الناشر دار الشروق، القاهرة، 1996، ص 232.

يبدو واضحا مما سبق أن إسرائيل تسعى جاهدة بشكل غير مباشر، وبمساعدة أمريكية (لكي تقوم بدور فعال في زيادة التوتر القائم بين الدول العربية، وخاصة بعد توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) في عام 1979، والمعروف أن السياسة الإسرائيلية والأمريكية تسيران في خط واحد تجاه الجماهيرية. وكان لها دور كبير في جعل العرب يقومون بمقاطعة مصر، وعزلها عن الوطن العربي، نظرا لتوقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل⁽¹⁾.

ولعل ما يؤكد الطرح السابق قيام الوفد الإسرائيلي عند لقائه بنظيره المصري في محادثاتها حول سيناء بتسليم هذه الأخيرة مذكرة ذات أربع صفحات تروي وجهات نظر إسرائيل، بأن تقوم مصر بعملية عسكرية لاحتلال ليبيا، وكانت هذه النقاط عديدة منها:

(أن مصر قد دفعت ثمنا غاليا في دفاعها عن القومية العربية، وعليها أن تحصد مكاسب تلك السياسة.

ليبيا يوجد بها رأس مال قوي يمكن لمصر أن تستفيد منه، وخاصة أن مصر لديها العمالة القوية لتشغيل تلك الثروات.

رأس المال الليبي يمكن مصر من شراء معدات عسكرية، وتحسين وضعها الاقتصادي، ولن يمر وقت طويل حتى تنضم السودان إليها وتنشئ أمة جديدة، يمكن أن تصبح قوة جديدة حقيقية يعتد بها في المنطقة⁽²⁾.

وفي حقيقة الأمر يتضح أن الرئيس أنور السادات قد انزعج من التأثير الليبي على الساحة العربية في رفضه التام لما قامت به مصر من توقيع اتفاقيات سلام

(1) المصدر السابق، ص 233.

(2) المصدر نفسه، ص 284.

مع إسرائيل (مما جعل الرئيس السادات ينضم مع الغرب في الهجوم على ليبيا عام 1977، وكذلك قام وأشرف على التخطيط بنفسه مع الدوائر الاستخباراتية الغربية على تنفيذ هجوم لاغتيال قائد الثورة الليبية)⁽¹⁾.

ويبدو أن محاولة تطبيق هذه الفكرة - القضاء على التأثير الليبي في الساحة العربية - قد استمر أيضا حتى بعد حدوث التحول السياسي في مصر بوصول الرئيس حسني مبارك إلى السلطة إلا أن هذا الأخير كان أقل تجاوبا مع هذا الاتجاه وهو ما يظهر في (رفضه لعرض قدم له من الولايات المتحدة الأمريكية ينص على أن تقدم له مساعدات ومنح مقابل التواجد في شكل قواعد عسكرية في مصر)⁽²⁾.

ثانيا: الفترة الرئاسية الثانية:

كشفت الفترة الرئاسية الأولى لريجان رغبته في زعزعة النظام السياسي الليبي، وخلال فترة رئاسته الثانية بيت النية على الإطاحة بالحكم الليبي، وأصبحت النية الأمريكية مبنية على النيل من الجماهيرية من خلال هجوم عسكري يستهدف إيقاف المد الثوري الذي تقوم به الجماهيرية في المنطقة والعالم.

وكانت الفرصة قد تحصلت عليها هذه الإدارة في 27 الكانون 1985 لتلقيق بعض المبررات للعدوان على الجماهيرية، (وقام مجلس الأمن القومي الأمريكي بعرض عدة مذكرات تنظم الخيارات بشأن الرد على العمليتين اللتين وقعتا في روما وفيينا، قتل فيها جنود أمريكيون في وقت واحد، هو يوم الجمعة الموافق 27 الكانون 1985، حيث اعتبرت هذه الأعمال الإرهابية من فعل الجماهيرية)⁽³⁾.

(1) محمد حسنين هيكل: مرجع سبق ذكره، ص284.

(2) المصدر نفسه، ص287.

(3) أحمد محمد عاشور أكس، ريجان قاتل الأطفال ومهندس العدوان على ليبيا، الناشر الدار الجماهيرية للإعلان والتوزيع مصراته، ص114.

(*) ومن المعلوم أن الجماهيرية قد أدانت هذه الأعمال الإرهابية، ونفت القيام بمثل هذه الأعمال التي تهدد الأمن والسلام في العالم، ولكن الإدارة الأمريكية تصر على أن للجماهيرية دورا فعالا في دعم هذه الحركات الإرهابية في العالم، وأصبح هناك مبرر للقيام بعمل عسكري ضد الجماهيرية.

(وزارت أمريكا في إصرارها على ضرب الجماهيرية من خلال تلفيق التهم وتوجيهها إليها، حيث لفتت هذه الإدارة الأسباب والذرائع التي تمكنها من القيام بعمل عسكري، ومنها حادث روما وفيينا، وملهى برلين في ألمانيا الذي قتل فيه بعض الجنود الأمريكيين، واعتبرت أن ليبيا هي المسؤولة عن حادث برلين بالدرجة الأولى، وأن الجماهيرية العظمى في نظر الولايات المتحدة هي التي ترعى الإرهاب في العالم، كما أسلفنا الذكر، وكما يذكر المسئولون الأمريكيون أنها تدعم الحركة الفلسطينية التي تسعى إلى تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك قيامها بعلاقات مع الاتحاد السوفيتي، التي تعتبر تهديدا لأمريكا، وبهذه الاتهامات كان إصرار هذه الإدارة على اتخاذ عمل عسكري ضد ليبيا، مهما كانت ردود الأفعال العربية)⁽¹⁾.

وفي أي النار (يناير) 1986 صرح (روبرت أوكلي) أحد مستشاري وزارة الخارجية لشئون مقاومة الإرهاب (أن) (أبو نضال) عميل لسوريا، كما هو عميل للجماهيرية، وأنه يتحصل على الدعم من كل من الدولتين، وأن لديه جنودا يتدربون في سوريا، وعليه يجب على الولايات المتحدة أن تعتمد في سياستها على تطبيق أقصى العقوبات على كل من سوريا وليبيا)⁽²⁾.

(*) راجع بخصوص كلمة ممثل ليبيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدان فيها الإرهاب في كتاب بعنوان "الإرهاب الدولي" للدكتور أحمد رفعت وآخرين، الصادر عن مركز الدراسات العربي الأوروبي لسنة 1998، ص 187.

(1) أحمد محمد عاشور : مرجع سبق ذكره، ص 115.

(2) المصدر السابق، ص 117.

كما بدأت الإجراءات والتحرّكات الأمريكية من أجل فرض عقوبات اقتصادية دولية على ليبيا، وتم الإعلان عن ذلك في 13 أي النار (يناير) 1986، عن طريق (جورج شولتز) وزير خارجية أمريكا، حيث أوضح (أن إدارة (ريجان) سوف ترسل مبعوثاً أمريكياً لزيارة أوروبا لجمع حشد سياسي يؤيد سياسة العقوبات الاقتصادية ضد الجماهيرية، وكان المبعوث الأمريكي هو أحد العملاء للكيان الإسرائيلي، يدعى (نيرثون ولترس) إلا أن المبعوث الأمريكي أخفق في جمع هذا الحشد، نظراً لأهمية الجماهيرية من الناحية الاقتصادية للدول الأوروبية، وقرب موانئها من الجماهيرية في حصولها على موارد الطاقة العالمية⁽¹⁾.

ثالثاً: البعد الاقتصادي وسياسة العقوبات:

في إطار المنحني المتصاعد للحملة الأمريكية الضاغطة على الجماهيرية الليبية، وفي خطوة متوقعة قامت الإدارة الأمريكية بقطع علاقاتها مع الجماهيرية، وبدعوة الرعايا الأمريكيين العاملين فيها للعودة إلى الولايات المتحدة في عام 1986، وتضمنت إجراءات الحظر التجاري، وحظر المعاملات التي تتصل بالأنشطة التجارية وغيرها، بما في ذلك الحظر على جميع الصادرات الليبية إلى أمريكا، وجميع صادرات الولايات المتحدة باستثناء المطبوعات، والمواد الإخبارية، وكانت الدعوى قوية من قبل الرئيس (رونالد ريجان) بشأن عزل النظام السياسي الليبي دولياً، وفي معرض تبريره تلك الممارسات أكد على سببين هامين هما:

(أن الجماهيرية تقوم بسياسات تهدد الأمن القومي الأمريكي.

أن الجماهيرية تقوم بتدريب العناصر الإرهابية، وإقامة معسكرات لهم في أراضيتها، وأن واشنطن لديها الأدلة التي تكشف عن تورطها في دعم العمليات

(1) المصدر نفسه، ص 118.

الإرهابية التي يمثلها أبو نضال)⁽¹⁾.

رابعاً: البعد السياسي وسياسة التهديد باستعمال القوة في ظل مناخ التصعيد والمواجهة:

من جهة أخرى وفي السياق نفسه رأت الولايات المتحدة في نصب ليبيا لصواريخ سام 5 روسية الصنع على أراضيها تهديدا للطيران الأمريكي المكثف في تلك المنطقة، في حين رأت ليبيا في نصبها لهذه الصواريخ دفاعا من جانبها ضد التهديد الأمريكي المستمر لسلامة أراضيها وأهمها منطقة خليج سرت الليبي.

وفي تطور آخر وكرد على السياسات الأمريكية أبحر قائد الثورة معمر القذافي في مساء 25 أي النار (يناير) 1986 على ظهر سفينة حربية تابعة للقوات المسلحة الليبية متوجها إلى عرض البحر المتوسط في مواجهة غير مسبقة، قام بها أمام الأسطول الأمريكي الذي يحمل رؤوسا نووية أعدتها أمريكا لتنفيذ الاتحاد السوفيتي حيث رسم ما اصطلح على تسميته (خط الموت)، خط عرض 32.5 الذي اعتبره (بوابة سرت، ويكون هذا الخط الأحمر خط الموت ونكون على استعداد للقتال عنده، وسنكون في المواجهة لحماية حقولنا النفطية في خليج سرت التي هي من أهم منشآتنا الاقتصادية)⁽²⁾.

وازدادت حدة المواجهة والصدام بين الجماهيرية والإدارة الأمريكية، (حيث قامت الولايات المتحدة بضرب قواعد صاروخية للجماهيرية في مدينة سرت، وكذلك دمرت زورقين بحريين ليبيين، وكذلك عاودت الهجمات العسكرية في 24 الربيع 1986، حيث شمل القصف مرة أخرى القواعد الصاروخية

(1) السيد عوض عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 297.

(2) المصدر نفسه، ص 312.

المضادة للطائرات في سرت للمرة الثانية، وكذلك زورقين ليبين آخرين وبدأت حدة التوتر في هذه السنة إلى أن وصلت إلى المواجهة المباشرة في شهر الطير أبريل 1986⁽¹⁾.

وعليه كانت الإدارة الأمريكية مصممة على الصدام العسكري، وتحصلت الإدارة الأمريكية على ذرائع للقيام بعمل عسكري، تمثل في تفجير ملهى برلين وعملياتي روما وفينا، (وعلى الرغم من نفي الجماهيرية لضلوعها في هذه العمليات، فإن الإدارة الأمريكية أصرت على أن النظام السياسي الليبي وراء هذه الأحداث الإرهابية، وادعت الإدارة الأمريكية بأن لديها الدليل القاطع على ضلوع ليبيا في الإرهاب، وبالرغم من التصريحات التي صدرت من المسؤولين الإيطاليين والألمان بأن ليس لليبيا أي دور في هذه العمليات، فإن الرئيس الأمريكي قد اتخذ قراراً مسبقاً لاتهام الجماهيرية، والاقتراب خطوة أخرى من العمل العسكري، وأن الإدارة الأمريكية استغلت عمداً هذه الأحداث للقيام بعمل عسكري مباشر يهدد النظام السياسي في الجماهيرية⁽²⁾).

وفي 14 الطير (أبريل) 1986 قامت الطائرات الأمريكية المتمركز في بريطانيا بأمر من الرئيس (رونالد رجان) بغارات على أهداف مدنية في كل من طرابلس وبنغازي، وهما أكبر مركزين لتجمع السكان في الجماهيرية، وبمساعدة حاملات الطائرات الأمريكية قرب السواحل الليبية، وكان هذا الهجوم ليلاً عند الساعة 2.10 بعد منتصف الليل في 15 أبريل (الطير)، الهجوم كان يستهدف أولاً قائد الثورة معمر القذافي بصفة شخصية. حيث تم قصف بيته، وقد ثبت أن الإدارة بيّنت النية لمثل هذا العمل، حيث استخدمت التقنيات المتطورة في ضرب

(1) السيد عوض عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 321 ، ص 345.

(2) فرنسيس أنتوني بويل: مرجع سبق ذكره، ص 257، 258.

الجماهيرية، واستعملت القاذفات التي كانت تستعد بها للقيام بعمل عسكري ضد الاتحاد السوفيتي، واستعملت هذه الطائرات القنابل الموجهة بالليزر من طائرات (إف 111) وصواريخ هارم ذات السرعة القوية بغية تدمير القدرات الرادارية الليبية (وكانت الرؤية الأمريكية من خلال رئيس إدارتها (رونالد ريجان) تعتمد على أن هذه الضربة سوف تقلل من الهجمات الإرهابية، كما زعم الرئيس الأمريكي، وأن هذا العدوان زاد من توتر العلاقات بين البلدين)⁽¹⁾.

المبحث الثاني : تدهور العلاقات الليبية الأمريكية

بدأت سلسلة الأزمات الليبية الغربية، وبالتحديد الأمريكية منذ الفترة الأولى من مرحلة الثورة التي طالبت فيها القيادة السياسية للدولة بضرورة الإجراء التام للقوات الأجنبية المتواجدة على الأراضي الليبية، وتمثل تلك القواعد كلا من المملكة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية.

واتخذت السياسة الأمريكية في تعاملها مع الجماهيرية سياسة المراوغة وعدم الاحترام في إرساء قواعد ثابتة للتعاون المتبادل، وإنما أخذت تفرض الأزمات على الجماهيرية.

منذ بداية الثورة حتى انبلاج أطروحة لوكربي التي أخذت مساراً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وصنعتها السياسة الأمريكية مستغلة الوضع الدولي الذي أصبح أحادي القطب ساعدها في ذلك على القيام بمهامها بكل دقة ضد من كانت لديه علاقة بالمعسكر الشرقي وسوف نشير إلى أهم وأبرز محطات الصراع القائم بين الجماهيرية والدول الغربية.

(1) لمعرفة تفاصيل أكثر حول الغارة الأمريكية على ليبيا سنة 86 انظر إبراهيم عبد الغني شحاته، المواجهة الأمريكية في خليج سرت، مجلة السياسة الدولية، العدد 86 يوليو سنة 1986، ص 171.

أولاً: خلفيات الصراع (التوتر):

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 15 الربيع (مارس) 1973 (بتحريك قواتها العسكرية إلى شواطئ البحر المتوسط، واقتربت من المياه الإقليمية للجماهيرية، وبالتحديد في منطقة خليج سرت الليبي وقامت الطائرات الأمريكية باختراق الأجواء الليبية، وكان يهدف هذا الاعتداء جر القوات الليبية إلى معركة معها، حيث قامت القوات الليبية بالرد عل هذا الاعتداء المباشر)⁽¹⁾.

ومن ناحية أخرى كان إبرام اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة، سببا وراء ديمومة حالة التوتر السياسي بين الجماهيرية والولايات الأمريكية، (حيث نجحت الولايات المتحدة في استقطاب أكبر دولة عربية، وإدخالها في ركاب المصالح الأمريكية مما سبب إلى حد بعيد في استمالة باقي الأطراف التي تمثل ركيزة في التأثير على السياسة العربية، ومنها الدول النفطية، وجعلها تتبنى نفس سياستها المناهضة للاتحاد السوفيتي السابق)⁽²⁾.

وفي الأول من الكانون (ديسمبر) 1979 تظاهر الليبيون وأحرقوا السفارة الأمريكية في طرابلس، وكان الرد الأمريكي سريعا، حيث تم إغلاق السفارة الليبية (المكتب الشعبي في عام 1980 بواشنطن) وكان هذا بأمر من الرئيس (رونالد ريجان)، كما أصدرت الخارجية نداء رسميا إلى كافة الشركات النفطية الأمريكية العاملة في ليبيا للعودة إلى أمريكا، وقد زاد الأمر الذي تم في عهد الإدارة الريحانية من فجوة التوتر في العلاقات بين الدولتين.

(1) رفعت السيد أحمد والعلاقات الليبية الأمريكية دراسة في عقد الصراعات، مجموعة من الباحثين، قضية لوكربي، مستقبل النظام الدولي، والأبعاد السياسية والإستراتيجية والقانونية، الناشر مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا 1992، ص 86.

(2) المصدر نفسه، ص 87.

ومع مطلع عقد الثمانينات أصبحت ليبيا هي الاستثناء الشاذ في النظرية الأمريكية لتبنيها سياسة معادية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الأخيرة إنما تسعى إلى خلق مناطق نفوذ والسيطرة على مصادر الطاقة العالمية، والتي تعتبر الجماهيرية إحدى المصادر العامة منها في العالم.

(إن الإدارة الأمريكية عملت بكافة مجهوداتها للنيل من الجماهيرية، سواء كان في فرض سياسة العقوبات الاقتصادية، أو من خلال التحرش العسكري، أو من خلال ما تقوم به أجهزة الاستخبارات الأمريكية في محاولتها لاغتيال قائد الثورة الليبية معمر القذافي، حيث أوضحت في هذا الصدد مجلة (نيوزويك) الأمريكية عن محاولة الإدارة الأمريكية من خلال أجهزة الاستخبارات الأمريكية يوم 1981/3/7 عن خطة أمريكية لاغتيال قائد الثورة، وهذا ما يقع تحت دائرة إرهاب الدولة المنظم)⁽¹⁾.

(وتجسد التحرش الأمريكي بليبيا عندما أسقطت الولايات المتحدة الأمريكية طائرتين ليبيتين على بعد ستين ميلا من خليج سرت الليبي وكذلك أغرقت البحرية الأمريكية زورقين ليبين بحجة أنهما أطلقا صواريخ مضادة للطائرات)⁽²⁾.

وفي السياق نفسه المعبر عن حالة التوتر ما بين الدولتين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية قامت هذه الأخيرة (بمضايقة الدبلوماسيين الليبيين الذين يعملون كممثلين لها في الأمم المتحدة، واتخذ بعض الإجراءات في 1984/8/14، حددت فيها خط السير للدبلوماسيين داخل الولايات المتحدة، وهذا بطبيعة الحال مخالف للقوانين والأعراف الدولية)⁽³⁾.

(1) د. رفعت سيد أحمد: مجموعة من الخبراء والباحثين، مرجع سبق ذكره، ص 86.

(2) صحيفة الحياة، العدد 13177، الثلاثاء الموافق 1999/4/6.

(3) د. رفعت السيد أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 91.

ونظرا لما يشكله التحالف الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي من تهديد للمنطقة العربية، وفي خطوة منافية لجميع القوانين (والأعراف الدولية عملت الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي بتاريخ 1986/1/14 على إجبار طائرة ركاب مدنية ليبية على الهبوط في تل أبيب، وكانت المشاركة الأمريكية من خلال دعم الصهاينة بالمعلومات عن طريق الأسطول الأمريكي المتمركز في البحر المتوسط)⁽¹⁾.

ثانيا: استمرار الصراع بين الدولتين:

وفي خطوة جديدة قامت الإدارة الأمريكية بتاريخ 14 الطير (أبريل) من عام 1986 بهجوم عسكري على بيت العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية في طرابلس، وكذلك بالعدوان المباشر على بنغازي، حيث أودى هذا العدوان بحياة الكثيرين من المدنيين الأبرياء، وقد قامت هذه الطائرات الأمريكية بالهجوم والانطلاق من قواعدها في بريطانيا، وقد ساندتها حاملة الطائرات المتواجدة في البحر المتوسط، وكان هذا العدوان المباشر المدبر من قبل الإدارة الأمريكية بحجة أن ليبيا مسئولة عن تفجير النادي الليبي بألمانيا الاتحادية.

(وفي الفاتح (سبتمبر) 1988 قامت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق خارجيتها باتهام الجماهيرية بأنها تستعد لإنتاج أسلحة كيميائية.

وفي 21 الكانون (ديسمبر) 1988 تم الإعلان عن انفجار طائرة أمريكية بوينج تابعة لشركة الطيران الأمريكية PANAM، حيث سقطت هذه الطائرة المذكورة في بلدة (لوكربي) وتسبب هذا الحادث في مصرع 270 شخصا.

(1) المصدر نفسه، ص 91.

وفي 3 الطير (أبريل) 1989 قامت حاملة الطائرات الأمريكية (جون كيندي) بمناورات قبالة الشواطئ الليبية مما يعد نوعا من تدهور العلاقات الليبية الأمريكية⁽¹⁾.

ثالثا: بداية الأزمة بين الجماهيرية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية: وإذا ما أردنا تتبع البدايات الأولى لأزمة لوكربي فإننا نجدتها في قيام كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باتهام (المواطنين الليبيين في تفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لوكربي باسكتلندة بتاريخ 13، 14 من شهر الحرث (نوفمبر) من عام 1991).

وتم الرد على هذا الاتهام من قبل السلطات الليبية، حيث قامت في 18 من الحرث (نوفمبر) 1991 باتخاذ إجراءات قضائية للتحقيق في هذا الاتهام المباشر، ولتحديد مسؤولية الليبيين المتهمين في الحادث، وعقب الإجراءات الليبية تقدمت السلطات الأمريكية والبريطانية في 27 من الحرث (نوفمبر) 1991 بطلب يراد فيه من الجماهيرية تسليم المتهمين اللذين تطالب بهما الدولتان سالفتا الذكر. وكذلك استغلال الظروف الدولية التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، وانفراد أمريكا بالعالم بأن تسخر أمريكا باتخاذ قرار عبر الأمم المتحدة يحمل رقم 731 يدين تدمير الطائرة فوق لوكربي، وكذلك يدين تفجير طائرة دي سي - 10 (شركة يو تي إيه) الفرنسية بتاريخ 14 الفاتح 1989، والذي أدى إلى مصرع 171 شخصا، حيث طالب هذا القرار ليبيا بالتعاون في التحقيقات الجارية. ومن خلال التحقيقات التي قامت بها ليبيا بعد الاتهام الموجه إليها، وبعد الطلب من الدولتين اللتين هما طرف في النزاع مع الجماهيرية أكدت ليبيا بتاريخ 18 النوار (فبراير) 1992 أنه

(1) لمعرفة تطور الأحداث بين الجماهيرية والولايات المتحدة الأمريكية استعرضت صحيفة الحياة، العدد 13177 الثلاثاء 199/4/6، محطات من تاريخ العلاقات الليبية الأمريكية.

لا يمكن وفق القوانين الدولية تسليم المشتبه فيهما إلى الدول الخصم في النزاع المذكور⁽¹⁾. إن الانفراد الأمريكي بالعالم قد أعطى لها الفرصة في تصفية حساباتها مع الدول التي تعتبرها هذه الأخيرة تهديد الأمن القومي الأمريكي، حيث تصاعدت حدة المواجهة بعد الحادثة المذكورة، (وقامت ليبيا في 3 الربيع (مارس) 1992 برفع القضية أمام محكمة العدل الدولية التي هي جهة الاختصاص، وليس مجلس الأمن الذي أصدر القرارات وفق الرؤية الأمريكية. وكان المطلب الليبي يقتضي من المحكمة أن تتخذ إجراءات تحفظية لتجميد الخلاف القائم حتى تقوم المحكمة بإصدار حكم قضائي في هذه القضية القانونية، وانتقدت الجماهيرية كلا من بريطانيا وأمريكا لانتهاكهما اتفاقية (مونتريال) الصادرة عام 1971 وعلى الرغم من التعاون الذي أبدته ليبيا بخصوص الأزمة فإن مجلس الأمن اتخذ بتاريخ 31 الطير (أبريل) 1992 قرار رقم 748 بفرض الحظر الجوي والعسكري على الجماهيرية. وتحت الضغط الأمريكي اتخذت محكمة العدل الدولية قرار في 14 الطير أبريل برفض الطلب الليبي الأول)⁽²⁾.

رابعاً: الاستمرار في سياسة العقوبات من خلال قرارات دولية:

وتزايدت المواجهة بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من جهة وبين ليبيا من جهة أخرى عندما قام مجلس الأمن في شهر كانون (ديسمبر) سنة 1993 بفرض عقوبات دولية على ليبيا نصت على تجميد بعض الممتلكات الليبية في الخارج وحظر استيراد التجهيزات التي ترتبط بالصناعات النفطية، مما يعطي الحصار المفروض على ليبيا إضافة إلى أبعاده السياسية أبعاداً اقتصادية انعكست

(1) للتعرف على الاتهامات الماثرة للجانب الليبي راجع بالخصوص الجوانب القانونية التي اتخذتها اللجنة الشعبية العامة للعدل (وزارة الداخلية) بشأن الاتهامات الماثرة حول أحداث تحطم الطائرتين الأمريكية والفرنسية.

(2) المصدر السابق.

من خلالها السيطرة الشاملة للقبطية الأحادية على معطيات الأحداث على الساحة الدولية (وفي رد من قبل الجماهيرية أعلن بتاريخ 29 كانون (ديسمبر) 1994 عن رفضها تسليم مواطنيها للدول الغربية، مؤكدة أنه ليس للدول الأطراف في النزاع أن تقوم بمحاكمة المشتبه فيهما، وكذلك لعدم وجود اتفاق بين الدول الغربية والجماهيرية حول تسليم المجرمين، وكذلك القانون الليبي لا يجيز تسليم الرعايا الليبيين إلى أي دولة أخرى وعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية أقرت باختصاصها في محاكمة المشتبه فيهما بتاريخ 27 النوار (فبراير) 1998 فإن سيطرة الولايات المتحدة وتهديدها باستخدام الفيتو جعل هذه المحكمة تتأخر في اتخاذ قرارها الذي أقر حقا للجماهيرية، وبهذا التاريخ المشار إليه حصلت الجماهيرية على ورقة رابحة في هذا النزاع بتبني محكمة العدل الدولية الصلاحية الكاملة في النظر في الطلب الليبي بالخصوص، واعتبرت الجماهيرية أن الحصار الجائر أصبح لاغيا وباطلا، ومن خلال الانتصار الكبير الذي تحصلت عليه الدبلوماسية الليبية في جعل قضية (لوكربي) من اختصاص محكمة العدل الدولية دعا العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية بتاريخ 12 (مارس) 1998 إلى رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية، وطالب بضرورة التعويض⁽¹⁾.

وفي خطوة جديدة قامت محكمة العدل الدولية بإعطاء مهلة للدول الأطراف في النزاع بريطانيا وأمريكا حتى 30 كانون (ديسمبر) 1998، لكي يقوموا بتعيين هيئة للدفاع بخصوص النزاع المذكور.

(وفي 2 (يوليو) ناصر 1998 قام مجلس الأمن متجاوزا قرار محكمة العدل الدولية بإبقاء العقوبات المفروضة على الجماهيرية)⁽²⁾.

(1) صحيفة الحياة العدد 13177، مرجع سبق ذكره.

(2) راجع بالخصوص بيان المندوب الدائم للجماهيرية الليبية للأمم المتحدة أمام الدورة 53 للجمعية العامة في 1998/9/29 بشأن موقف ليبيا من قرار مجلس الأمن رقم 1192.

خامسا: انفراج في أزمة لوكربي:

وفي الشهر نفسه وبتاريخ 21 يوليو/ ناصر 1998 (نظرت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا رسميا في فرضية محاكمة المشتبه فيهما في دولة ثالثة، وعلى أن تكون من قبل محكمة اسكتلندية، وفي 24 أغسطس/ هنيبال 1998 أعلنت كل من واشنطن ولندن عن موافقتها على المحاكمة في دولة ثالثة، وهي هولندا بلاهاي أمام محكمة اسكتلندية وبحضور قضاة اسكتلنديين وفق القانون الاسكتلندي. وفي 25 أغسطس/ هانيبال 1998 قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يقضي بتعليق العقوبات المفروضة على الجماهيرية، التي رفضتا طلبها بأن تقوم بدراسة هذه المقترحات وفي الوقت نفسه أكد على ضرورة تسليم المشتبه فيهما بتاريخ 20 الطير (أبريل) 1999 بهولندا وهو ما رأت فيه ليبيا مزيدا من العراقيل لحل الأزمة⁽¹⁾. وبعد الوساطة السعودية وجنوب إفريقيا في إقناع الأطراف المتنازعة، وبالإضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الجامعة العربية للوصول إلى حل عادل وشامل لقضية (لوكربي) التي أصبحت قضية نهاية القرن العشرين فقد بدت تباشير التفاهم، وهذه الأزمة القائمة بين الجماهيرية والدول الغربية التي تحولت من واقعها القانوني إلى تصفية حسابات سياسية بين الأطراف المتنازعة، وهما الجماهيرية والدول الغربية، ولكن الجهود المبذولة استطاعت أن تقرب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، ومع التنازل عن بعض المواقف من هذه الدول المذكورة، حيث قام الرئيس السابق (نيلسون مانديلا) بزيارة إلى الجماهيرية، حيث قام وئام بين وجهات النظر الغربية والليبية حول القضية المطروحة، وأدت هذه الجهود إلى إعلان الرئيس (نيلسون مانديلا) في

(1) راجع بالخصوص بيان مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية العربية الليبية بخصوص تسليم المشتبه فيهما، معلومات تحصل عليها الباحث عن طريق شبكة المعلومات الدولية

<http://www.com/geocities.Capito%20handover.htm>

طرابلس بتاريخ 19 (مارس) الربيع 1999 موافقة العقيد معمر القذافي على تسليم المتهمين بحلول الطير (أبريل) القادم من عام 1999، وفعلًا كانت القيادة السياسية للجماهيرية وفية لتعهداتها مع الوساطة المطروحة العربية الإفريقية، وحرصًا من القيادة السياسية للجماهيرية لرفع المعاناة عن الشعبي الليبي، قامت الجماهيرية بتسليم المشتبه فيهما إلى الأمم المتحدة بحضور مبعوث من جامعة الدول العربية، وكان هذا في 5 (أبريل) الطير 1999، وبهذا تكون الجماهيرية قد أغلقت من جانبها ملف التوتر في العلاقات الليبية الغربية، وهي تأمل أن تفتح صفحة جديدة، وإقامة علاقات تعاون وصداقة وفق الاحترام المتبادل، دون التدخل في شئون الدول الأخرى، وسعيًا من الجماهيرية لفتح آفاق جديدة مع الدول الغربية. فقد دعت الشركات الغربية والأمريكية للعمل في الجماهيرية للرفع من زيادة التعاون الاقتصادي، وليكون القرن المقبل قرن التعاون بين الجماهيرية والدول الغربية⁽¹⁾.

(1) راجع بالخصوص بيان مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية العربية الليبية بخصوص تسليم المشتبه فيهما، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني

قضية لوكربي الجوانب السياسية والقانونية

المبحث الأول: الأبعاد السياسية لأزمة لوكربي.

المطلب الأول: التحولات السياسية والدولية وكيفية بزوغ الأزمة.

المطلب الثاني: الأبعاد السياسية المعلنة للأزمة.

المبحث الثاني: الأبعاد القانونية لأزمة لوكربي.

المطلب الأول: عرض للرؤية الأمريكية البريطانية عن حادثة

لوكربي.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الليبية المضادة.

الأبعاد السياسية لأزمة لوكربي

لما كان افتعال الأزمات هو الأسلوب والنهج السياسي الذي تنتهجه الإدارة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون في تعاملها مع الجماهيرية العظمى، فقد قامت الإدارة الفرنسية على لسان رئيسها السابق ميتران بتوجيه الاتهام للجماهيرية العظمى بأنها وراء حادث تفجير طائرة UTA فوق صحراء النيجر عام 1989، وأخذ الموقف الأمريكي الاتجاه نفسه بقيام الإدارة الأمريكية والإدارة البريطانية بتوجيه الاتهام إلى الجماهيرية العظمى بأنها مسئولة عن تفجير الطائرة الأمريكية التي سقطت فوق بلدة لوكربي عام 1988، وهذا ينبئ عن اتفاق أمريكي غربي حول توجيه الاتهام الذي يقصد من ورائه أهداف تسعى لها الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

(وبما أن المواقف الليبية بدءا بدعمها المستمر لحركات التحرر في العالم ضد الاستعمار ومرورا بتأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وبمساعي الجماهيرية العظمى بأن يكون لها دور في تحديد سقف الإنتاج في الأوبك وانتهاء برفض الجماهيرية العظمى لسياسة الأحلاف والقواعد العسكرية هذه السياسات كانت وما زالت في نظر الاستراتيجية الأطلسية بؤرة توتر تهدد مصالح الدول الكبرى في المنطقة)⁽¹⁾.

وهذا يبرز لنا الأبعاد السياسية للأزمة والكيفية التي تحركت بها الدول الغربية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ضد التحرك الليبي في المنطقة وليأخذ بعدا استراتيجيا في تطبيق سياسة العقوبات التي رأت فيها الأسلوب المناسب مع الجماهيرية العظمى على أن يكون ذلك دوليا وليس إقليميا.

(1) أحمد الصاوي، مجموعة من الباحثين، الأبعاد الغير معلنة للحملة الغربية ضد الجماهيرية، السياسة الليبية في أفريقيا نمونجا، مرجع سبق ذكره ص 158.

المطلب الأول : التحولات السياسية والدولية وكيفية بزوغ الأزمة

بالنظر إلى ما سبق في مرحلة تدهور العلاقات الليبية الأمريكية يتضح لنا أن الولايات المتحدة قد سعت بكل الطرق إلى احتواء النظام السياسي في الجماهيرية، وكذلك محاولة القضاء على شخص قائد الثورة العقيد معمر القذافي من خلال برامج أعدتها واعتمدتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، كمنهج عمل سياسي بدعم رئيس من الكونجرس الأمريكي، وقيام هذه الإدارة بإرهاب منظم ضد الجماهيرية، يحركها في ذلك ما رأت فيه دعماً من جانب ليبيا لحركات الإرهاب، حيث كانت السياسة الأمريكية تجاه الجماهيرية تتمحور حول دعم الجماهيرية لحركات التحرر في العالم (الإرهاب) وكذلك تهديدها للأمن القومي الأمريكي في ظل السياسة الثورية التي تتبعها الجماهيرية، والتي تدعو إلى مناهضة السياسات الأمريكية والصهيونية في المنطقة العربية، وخاصة في سعيها إلى السيطرة على مصادر الطاقة العالمية، ودعمها للامحدود للكيان الصهيوني في المنطقة العربية.

وبالنظر إلى التحولات التي حدثت على الساحة الدولية مع انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية منفردة على الساحة الدولية، ومن خلال هذا التطور المفاجئ في موازين القوى العالمية أصبحت أمريكا تتحرك بكل حرية في العالم، ولا يمكن أن يغيب عن الولايات المتحدة الأمريكية في مجمل تحركاتها الاستراتيجية إبان الحرب الباردة بشأن احتواء النفوذ السوفييتي في العالم، وعلى وجه الخصوص المنطقة العربية التي تمثل الاستراتيجية الأمنية الاقتصادية للولايات المتحدة والدول الغربية.

ولما كانت السياسة الأمريكية تربط بين الأنظمة المعادية لسياساتها في المنطقة وبين التأييد السوفييتي لتلك الأنظمة، وحقيقة الصراع الدائر بينها، ولكن بعد الانتصار الذي تحصلت عليه أمريكا بدون حرب، فلا شك أنها سوف تنتظر في أمر

تلك الأنظمة التي تتأهض السياسات الأمريكية إبان الحرب الباردة. ولا يغيب عن أذهاننا التصريحات التي كان يطلقها المسئولون الأمريكيون حول تخوفهم الشديد من التعاون العسكري بين ليبيا والاتحاد السوفييتي، وهذا كمثال واضح على التحرك الأمريكي في خطوة جديدة بعد حسم الصراع لصالحها، نجدها تسير نحو القضاء على الأنظمة التي تراها تهدد أمنها القومي من خلال ما أطلقه الرئيس الأمريكي جورج بوش بدعوته (للنظام العالمي الجديد) من خلال (حرب الخليج الثانية)، (أحد الأسباب الرئيسية لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط ليس للإمداد المستمر وإنما يرجع إلى وضع اليد على مصادر الطاقة العالمية)⁽¹⁾.

ويتحقق هذا الرأي من خلال:

أولاً: خلق بؤرة توتر في المنطقة العربية (الخليج العربي) لضمان بقائها لفترة طويلة نسبياً، مع منع أي تحرك عربي من أجل اتخاذ موقف موحد ضد الكيان الصهيوني وحمايته.

ثانياً: منع أي قوى عالمية أخرى من الوصول إلى مصادر الطاقة العالمية في الخليج في إشارة إلى سيطرتها عليها على المدى البعيد وتحكمها في احتياجات حلفائها من هذه الطاقة.

ومن ثم كان لزاماً على الولايات المتحدة من خلال توجيهها إلى تصفية ما تبقى من مناهضين لسياساتها في المنطقة العربية، حيث تم وضع ملف الجماهيرية على طاولة التحرك الاستراتيجية الأمريكية في العالم والمنطقة العربية، وخاصة في ضوء التحرك في اتجاه ما يسمى (بالتسوية السلمية) للصراع العربي الصهيوني.

(1) نعمة تشه مسكي: ماذا يريد العم سام، تقديم محمد حسنين هيكل، تعريب عادل المعلم، الناشر دار الشرق، القاهرة، 1998، ص 25.

فبعد تدمير القدرات العربية في حرب الخليج الثانية، رأت الولايات المتحدة أن تقدم للعرب ما يمكن أن يحفظ لهم (ماء الوجه) ألا وهو (شعار الأرض مقابل السلام)، ومن استقراء الأحداث السابقة في مسلسل السياسة الأمريكية، وبحكم معرفتها لاتجاه السياسة الليبية في القضايا القومية، فقد أيقنت أن النظام السياسي الليبي يعارض معارضة قوية التوجه الأمريكي في فرض التسوية لصالح (إسرائيل) فأخذت تضع ملف الجماهيرية في مقدمة جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية، وبالفعل فقد اعتبرت الجماهيرية أن السلام العادل والشامل لا يتحقق إلا برجوع أبناء الشعب الفلسطيني إلى أرضهم، وأن يرجع اليهود من حيث أتوا، وهذا يتعارض مع السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، لإدراك الولايات المتحدة لنقص هامش المناورة للقوى الوطنية والقومية في العالم الثالث بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

المطلب الثاني: الأبعاد السياسية المعلنة للأزمة

بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الأقوى في العالم بانتهاء الاتحاد السوفييتي كطرف مواز لها في القوة بدأت تظهر على الساحة الدولية ملامح تبنيها لسياسة أخرى جديدة نحو قضية الشرق الأوسط مغايرة تماما لتلك التي كانت تسيّر وفقها إبان فترة الحرب الباردة، وقامت هذه السياسة الجديدة على الدعوة إلى حل هذه القضية سلميا في إطار مؤتمر دولي يعقد خصيصا لهذا الشأن، ولما كانت ليبيا قد أعلنت معارضتها لهذه السياسة فقد كان هذا الإعلان سببا جديدا في زيادة التوتر التي تتصف به العلاقات ما بين الدولتين ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت في قضية لوكربي حلا يمكن من خلاله أن تشغل ليبيا (عن محاولة لعب أي دور قد يعيق سير هذا التوجه فتبعدها بذلك من مسرح الأحداث العربية والعالمية وتجعلها منغمسة في مشاكلها الداخلية)⁽¹⁾.

الموقف الليبي من مؤتمر السلام في مدريد:

لم يتغير موقف السياسة الخارجية الليبية من الأحداث رغم التطورات التي حدثت على الساحة الدولية في القضايا العربية على وجه الخصوص، حيث كان الموقف الليبي واضحا من مباحثات السلام في الشرق الأوسط الذي كان نتاجا لحرب الخليج الثانية، وما أحدثته من فجوة كبيرة في العلاقات العربية العربية، حيث دعت أمريكا إبان هذه الأزمة إلى طرح مباحثات سلام بين العرب والكيان الإسرائيلي، وكان الموقف الليبي في مجمله متحفظا، حيث أعلنت ليبيا عن عدم ثقتها بهذه المباحثات، وأبدت معارضتها لها، وكانت الرؤية الليبية لمؤتمر مدريد وما تلاه أنه عبارة عن سياسة أمريكية يقصد منها حمل الأطراف العربية على القبول بمشروع السلام الأمريكي، وهو بطبيعة الحال حقق الأهداف الأمريكية

(1) د. أحمد الصاوي، مجموعة من الخبراء والباحثين، مرجع سبق ذكره، ص 158.

والغربية لضمان أمن الكيان الإسرائيلي على المدى البعيد، ويكون هذا على حساب الحقوق والمصالح للشعب الفلسطيني وللأمة العربية⁽¹⁾.

ومع بدء المباحثات بين العرب وإسرائيل لم يكن من قبل المصادفة أن تستعيد الإدارة الأمريكية ملف قضية لوكربي أي بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من هذه الحادثة، وكذلك كشف تصريح للرئيس ميثران عندما وجه في العاصمة الألمانية اتهامًا صريحًا لليبيا عن مسئوليتها عن أعمال الإرهاب التي ألحقت بالطائرة الأمريكية والطائرة الفرنسية، واللتين قتل فيهما ما يزيد عن أربعمئة وأربعين شخصًا من جنسيات مختلفة أغلبهم من الفرنسيين والأمريكان، (وبناء على الاستراتيجية الأمنية التي تربط بين الولايات المتحدة وكل من فرنسا وبريطانيا فقد تبنت هذه الدول كافة الخيارات لاتخاذ إجراءات عقابية ضد ليبيا)⁽²⁾.

أما عن بريطانيا فهي تسعى إلى تصفية حساباتها الداخلية مع الحركة الثورية للجيش الجمهوري الأيرلندي باعتبار أن الداعم الرئيسي لهذه الحركة هو الجماهيرية وفقًا للمواثيق البريطانية، حيث تعتبر أن الجماهيرية هي أكبر ممول ومساند لهذه الحركة السرية.

أما عن فرنسا فهي متخوفة من النشاط الليبي في القارة الإفريقية، حيث تعتبر أن الجماهيرية تقوم بدعم كبير للحركات التحررية في إشارة لرفض التوجه الفرنسي المستعمر السابق لهذه القارة، وأن الجماهيرية قد واجهت فرنسا من خلال حربها مع تشاد عندما كانت تدعو الحركات التشادية التي تعمل على زعزعة الاستقرار في الجماهيرية في تحالف أمريكي فرنسي لتبني سياسة اللعب بالأعصاب مع القيادة

(1) د. السيد عوض عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 525.

(2) فريق من الخبراء: اغتيال ليبيا، الناشر مكتب مديولي، القاهرة، عام 1993، ص 233.

الليبية في فتح أكثر من جبهة، حيث كانت سياسة التهديد المباشر من قبل الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط، وإقناع مصر بالقيام بتحرش من الغرب، وكذلك الجنوب، حيث كانت فرنسا تعمل دائما على الدعم الشامل لتلك الحركات التشادية المتعاقبة على الحكم في تشاد، ولكن لم تتجح في ذلك نظرا لنجاح سياسة الجماهيرية في تبني سياسة مؤيدة وداعمة للقارة الإفريقية حيث كان صراعا قائما على منع النفوذ الأجنبي الاستعماري في القارة الإفريقية.

ومن خلال المنظور الأمريكي، فإن الجماهيرية عملت على زعزعة الاستقرار الداخلي لدول التحالف الغربي عن طريق مساندتها اللامحدودة للجيش الجمهوري الأيرلندي، وكذلك الهنود الحمر، وقد نشرت الخارجية الأمريكية وثيقة في 1999/1/14 (تقول إن الجماهيرية تقوم بمساندة حركة التحرير الفلسطينية، ومنظمة الصاعقة في الشرق الأوسط، والجيش الجمهوري الأيرلندي في أوروبا، وحزب العمال الكردستاني، والمسلمين في الفلبين، ومنظمة إخوان سانتا ماريا الوطنية في كوستاريكا وحركة (توباك أمارو) الثورية في البيرو، وجبهة مانويل رود ريجنز في تشيلي)⁽¹⁾.

(1) فريق من الخبراء: اغتيال ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 233، وكذلك راجع بالخصوص أ.د. مفيد شهاب وآخرون: الأبعاد السياسية والقانونية للآزمة الأمريكية الغربية - الليبية، ودور المنظمات غير الحكومية في احتوائها ومواجهة تداعياتها، الناشر: مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية. القاهرة سنة 1992، ص 55 ، 56.

الأبعاد القانونية لأزمة لوكربي

في ظل التحرك السياسي من جانب الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية باتهامها المقدم ضد المواطنين الليبيين المشتبه فيهما بتفجير طائرة BAN AM يتضح الهدف السياسي لتلك الدول التي تسعى إلى القيام باحتواء النظام السياسي الليبي وعزله عن الساحة الدولية لكي لا يتمكن من لعب دور هام في المنطقة العربية والإفريقية وعلى وجه الخصوص في المرحلة التي تشهد مفاوضات بين بعض الأنظمة العربية والكيان الإسرائيلي. ومن خلال ذلك حاولت الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية القيام بتهديد أمن واستقرار شعب صغير.

وبالرجوع إلى القواعد الآمرة التي لا يمكن الخروج عليها في القانون الدولي وهو حظر استخدام القوة لفض المنازعات الدولية أو لأي أغراض أخرى لا تتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة حيث تقضى المادة (4/2) من ميثاق الهيئة الدولية بأن (يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة)⁽¹⁾.

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي تتحكم في العالم فإنها تسيطر على مجلس الأمن الذي طرحت عليه موضوع الأزمة ولا ترغب في إيجاد حل سلمي للأزمة، وإنما تسعى بمساعدة حلفائها إلى فرض جزاءات على

(1) د. علي عبد الرحمن ضوي: قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية، الناشر، مركز دراسات العالم الإسلامي ملطا 1992، ص 235.

الجماهيرية العظمى اعتمدت في ذلك على الفصل السابع باعتبار أن الجماهيرية العظمى تهدد الأمن والسلم الدوليين حسب الرؤية الأمريكية.

ولكن الصحيح عندما يعرض مثل هذا النزاع على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات التالية، حيث يختص مجلس الأمن طبقاً للفصل السادس بإصدار ما يشاء من توصيات أشارت إليها المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق وهو أن يكون من خلال المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم الالتجاء لمحكمة العدل الدولية.

تكون الأبعاد القانونية حسب الرؤية الأمريكية في جعل الجماهيرية العظمى تقوم بتسليم رعاياها إلى الدول الغربية، وهذا ما لا يسمح به القانون الوطني الليبي حسب المادة (493) حيث نصت على أن (ينظم القانون الليبي قواعد تسليم المجرمين واستردادهم ما لم تنظمها الاتفاقات والأعراف الدولية، ونصت المادة (493) مكرر بعد ما أضيفت بتعديل صدر به قانون عام 1963 أنه لا يجوز تسليم المتهمين أو المحكوم عليهم متى توافرت الشروط التالية:

- 1- أن يكون الفعل الذي بني عليه طلب التسليم جريمة بحسب القانون الليبي وقانون الدولة الطالبة بالتسليم.
- 2- ألا يتعلق الطلب بليبيين.

كما نصت هذه المادة على أنه لا يجوز تسليم المتهم أو المحكوم عليه في الخارج إلا بعد الحصول على قرار بذلك من محكمة الجنايات التي يقع بدائرتها محل إقامة المطلوب تسليمه⁽¹⁾.

(1) لمعرفة تفاصيل الفهم الأمريكي والبريطاني للسياق الذي وفقه تم وضع ما يفترض بأنه سبب في انفجار طائرة البانام، راجع بالخصوص صالح مصطفى البرغتي: قضية لوكربي، رسالة لنيل درجة

وهذه المادة توضح أن الموقف الليبي يأخذ بعدا قانونيا في عدم التسليم، لأنه يمس السيادة الوطنية للجماهيرية العظمى، وكذلك أن هذه الدول الطالبة لا توجد معها اتفاقيات تبادل المجرمين^(*).

واعتمدت السياسة الأمريكية على استراتيجية تمكّنها من الدخول بهذه الأزمة إلى مجلس الأمن لفرض جزاءات من خلال الفصل السابع وحتى تنقل الأزمة من بعدها القانوني إلى البعد السياسي.

عكس الاستراتيجية الليبية التي اعتمدت بأن للأزمة صفة قانونية ولها جهة اختصاص وهي محكمة العدل الدولية وساندها في ذلك جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز.

الدكتوراه في القانون الدولي، غير منشورة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة عين شمس القاهرة، ص 524، 529.

(*) للتعرف على المزيد بشأن الموقف الليبي بعدم التسليم راجع بالخصوص الجوانب القانونية التي اتخذتها اللجنة الشعبية العامة للعدل، مرجع سبق ذكره.

المطلب الأول : عرض للرؤية الأمريكية البريطانية عن حادثة لوكربي

إننا نحاول من خلال سرد وقائع الحادث أن نلقي الضوء على تحطم الطائرة الأمريكية، وخط السير الذي كانت عليه، حيث كانت بداية سيرها من مطار فرانكفورت بألمانيا الغربية المتجهة إلى مطار كيندي بالولايات المتحدة الأمريكية عبر خط سير يكون من مطار هيثرو بلندن، وقد اعتبرت السلطات المختصة بالتحقيق في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أن المتهمين الليبيين قد جهزوا مادة متفجرة ثم وضعوها في جهاز تسجيل كاسيت، ووضعاه في حقيبة ملابس، ووضعوا الحقيبة على متن الرحلة رقم 103 المقلعة من مطار لوقا بمالطا والمتجهة إلى مطار فرانكفورت يوم 1988/12/21، حيث وصلت هذه الطائرة حوالي الساعة 16 بتوقيت وسط أوروبا، حيث غادرت الرحلة "PANAM" رقم 103 إلى المملكة المتحدة، وقد وضعت على متنها الأمتعة القادمة من مطار لوقا بمالطا، التي وصلت على متن الخطوط المالطية، ومن بينها الحقيبة المشبوهة، وفي يوم 1988/12/21 حوالي الساعة 07:18 بتوقيت غرينتش تم شحن الأمتعة القادمة من مطار فرانكفورت على الرحلة 103 PANAM ، وذلك في مطار هيثرو بلندن، حيث غادرت الطائرة سالفة الذكر مطار لندن متجهة إلى مطار جون كيندي بالولايات المتحدة الأمريكية.

(وبعد أن غادرت الطائرة الأمريكية مطار لندن في يوم 1988/12/21 حوالي الساعة 30 : 7 مساء بتوقيت غرينتش انفجرت الطائرة المذكورة فوق سماء اسكتلندا فوق قرية لوكربي على ارتفاع واحد وثلاثين ألف قدم).

وكانت نتيجة هذا الانفجار هو عبوة ناسفة في مقدمة غرفة الأمتعة، وقد نتج عن هذا الحادث تدمير الطائرة بكاملها، ومصرع جميع ركبها وملاحياها، وقد قامت أجهزة التحقيق في المملكة المتحدة بالتحقيق في ملابس هذه الحادثة، حيث

توصلت إلى أن هناك قطعة صغيرة من حطام الطائرة بعد ما قاموا بتجميع بقاياها، وكذلك حقائب وأمتعة الركاب، حيث كانت هذه القطعة تخص جهاز تفجير بلاستيكي، كان قد تم تخبئته في جهاز تسجيل نوع Toshiba سالف الذكر، (حيث وضع هذا الجهاز في حقيبة بداخل الطائرة. وأكدت تقارير المحققين في هذه الحادثة أن الطائرة المنكوبة قد تعرضت لعمل إرهابي شنيع) (1).

الاتهامات الصادرة عن الدولتين:

ونشير هنا إلى قرار الاتهام الصادر من الدولتين: بريطانيا وأمريكا، نجده قد تم الإعداد له مسبقاً بين الدولتين، حيث برز قرار الاتهام في يوم واحد، وتاريخ واحد مما يدل على أن هناك نية مسبقة ضد الجماهيرية، والقراران الصادران في يوم 1991/11/14، في كلتا الدولتين، حاولت فيهما الدولتان إبراز قرار الاتهام الخاص بكل منهما على حدة، ونوضح ذلك فيما يأتي:

أولاً: قرار الاتهام الأمريكي:

حيث صدر هذا القرار من المدعي العام لولاية كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 1991/11/14 حيث أسند فيه للمشتبه فيهما الليبيين التهم التالية:

أ- تهمة التآمر، وذلك بقيام المتهمين باستعمال مواد متفجرة، تم نقلها عن طريق حقيبة عبر خط سير للخطوط الجوية المالطية إلى مطار فرانكفورت، ثم أخذت خط سير آخر، وهو مطار هيثرو بلندن.

ب- تهمة القتل العمد، إذ نسبت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحادثة، التي قتل فيها جميع ركاب الطائرة، إلى المشتبه فيهما، حيث اعتبر اسبياً رئيسياً في هذه الحادثة.

(1) صالح مصطفى البرغتي: مرجع سبق ذكره، ص 5.

ج- تهمة تدمير طائرة مدنية أمريكية مسجلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

د- حيازة مواد متفجرة استخدمت ضد الرعايا الأمريكيين⁽¹⁾.

ثانيا: قرار الاتهام البريطاني:

صدر هذا القرار في التاريخ نفسه واليوم نفسه الذي صدر فيه القرار الأمريكي، وجهه النائب العام الاسكتلندي بتاريخ 1991/11/14، حيث تم توجيه الاتهام إلى مواطنين ليبيين. وقد قام النائب العام بإسناد التهم التالية:

أ- تهمة التآمر بهدف تحقيق أغراض إرهابية ضد رعايا بلدان أخرى، لاسيما قيامهما بعمل أدى إلى تدمير طائرة ركاب مدنية وقتل جميع ركابها.

ب- وجه النائب العام تهمة القتل العمد إلى المواطنين الليبيين.

ج- وجهت إليهما تهمة تدمير طائرة مدنية ومقتل جميع ركابها.

د- تهمة حيازة غير مشروعة لنوع من المتفجرات.

إن المتتبع لوجهة النظر الغربية في هذه الأزمة يدرك أن عملية الزج بمواطني الجماهيرية كان له أهداف سياسية تسعى لها الدول الثلاث ذات العلاقة وهي أمريكا، بريطانيا، فرنسا.

حيث كانت وجهة النظر الغربية الأمريكية تقوم على تسليم المتهمين الليبيين، وأن تقوم ليبيا بالكشف عن أهم الحقائق التي يمكن أن تؤدي إلى إظهار الحقائق الغامضة وراء هذا الحادث من وجهة النظر الأمريكية والغربية، وهو ما يعتبر

(1) راجع بالخصوص رسالة مؤرخة في 20 لكانون (ديسمبر) 1991 موجهة إلى الأمين العام للجامعة العربية من الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وكذلك راجع الإعلان المشترك الصادر عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن تفجير الطائرة البنام للرحلة 103 بتاريخ 27 لحرث (نوفمبر) 1991

بمثابة حكم نهائي حيث تمت المطالبة بدفع التعويض المناسب، وبهذا تم الحكم قبل البحث في هذه القضية لدى الجهات المختصة سواء كان بالإدانة أو بالبراءة.

(وهنا تبدو وجهة النظر الغربية قد أخذت طابع الاتحاد في توجيه قرار الاتهام ضد الليبيين المشتبه فيهما، التي قام بها ممثلا الدولتين أمام مجلس الأمن الدولي، مما جعل مسار القضية المطروحة يتحول من الناحية القانونية إلى الناحية السياسية بمعنى تسييس القضية، مما أعطى لهذه القضية أبعادا جديدة تحدث لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية)⁽¹⁾.

الاستراتيجية الأمريكية لمعالجة أزمة لوكربي:

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية تضمنت خطوطا واضحة في التعامل مع قضية لوكربي كما يلي:

أولا : عملت أمريكا والدول الغربية على الذهاب إلى مجلس الأمن لكي يتم فرض المفهوم الأمريكي للشرعية الدولية وتوظيفه توظيفا كاملا لصالحهما.

ثانيا: استغلال نفوذها داخل المجلس لكي يتم استبعاد محكمة العدل الدولية التي تختص بهذه القضية، والتخوف الأمريكي بأن تقوم المحكمة باتخاذ إجراء تحفظي على الإجراءات التي يقوم بها مجلس الأمن وهذا ما تأمل ليبيا الحصول عليه.

ثالثا: عزل ليبيا عربيا، وإفريقيا، ودوليا.

وسوف يتم تناول هذه الاستراتيجية كلا على حدة:

(1) صالح مصطفى البرغتي: للمرجع السابق، ص 20.

أولاً: الطريق إلى مجلس الأمن:

عندما قامت الدول الغربية بتقديم طلب تسليم إلى السلطات الليبية كان الهدف منه أن تقوم ليبيا بالرد على هذه الطلبات التي مفادها ضرورة تسليم رعاياها إلى الدول الغربية، ولكن التحرك الليبي كان صحيحاً حيال هذا الإجراء، حيث قامت باتخاذ الإجراءات القانونية الداخلية للسلطات الليبية لكي تنتظر في الطلبات المقدمة لها لتقّتها في سلطاتها القضائية، ونزاهة عملها في هذا الاتجاه.

(ولكن الدول الغربية قامت بتسخير مجلس الأمن، واستصدرت قراراً يؤيد تلك الطلبات وبذلك تكون قد حولت هذه المسألة القانونية من نطاقها المتفق مع طبيعتها إلى نطاق آخر مختلف، ألا وهو النطاق السياسي) (1).

ومن خلال الضغط المستمر الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن لكي يصدر قراراً يتمشى ورغبتها في اتهام ليبيا وهو ما تحقق فعلاً (في صدور القرار رقم 731 الذي نص على أن للاثنتين من أبناء هذه الأخيرة دوراً في حادث لوكربي وطالب نص القرار أيضاً بضرورة تسليمهما إلى السلطات الغربية، إلا أن ليبيا رفضت ذلك) (2)، ويأتي التحرك الثاني للدول الغربية في اتخاذها إجراءات عقابية محددة بمقتضى الفصل السابع لعدم استجابة ليبيا لهذا القرار رقم 731 بتاريخ 21 أي النار 1992، ولكن حقيقة الأمر أن الجماهيرية قد قامت بالاستجابة لهذا القرار، وبما يتناسب مع أنظمتها القضائية بالعمل على الكشف

(1) عثمان حسن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 254.

(2) راجع بالخصوص نص القرار 731 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 3033 المعقودة في 31 أي النار (يناير) 1992 منشورات الأمم المتحدة وكذلك راجع بالخصوص، د. محمد عبد الشفيع عيسى: من البعد القانوني إلى البعد السياسي مجلة المستقبل العربي السنة العشرون العدد مئتان وعشرون، أيلول سبتمبر 1997، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ص 45.

عن الحقائق وراء ملابسات الحادثة، وكذلك اتخذت إجراءاتها بالاتصال بالدول ذات العلاقة لكي يتم التعاون مع القضاء الليبي للوصول إلى الحقيقة، وبما يتناسب مع السيادة الوطنية الليبية. واتخذت الولايات المتحدة والدول الغربية موقفا من الجماهيرية بحجة أنها لم تستجب لقرار مجلس الأمن سالف الذكر، (وبهذا عملت هذه الدول على اتخاذ قرار آخر من مجلس الأمن رقم 748 بتاريخ 31 الربيع 1992، ونص هذا القرار على حظر الجوي من وإلى الجماهيرية، وكذلك الحظر على مبيعات الأسلحة إلى الجماهيرية، والمطالبة بأن توقف الجماهيرية دعمها لحركات الإرهاب في العالم)⁽¹⁾.

أصرت السلطات الليبية على تبني موقف موحد تجاه هذه القضية وهو أساسا موقف قانوني. حيث اتخذت الجماهيرية الإجراءات القانونية اللازمة حيال عدم تسليم رعاياها، بما يخوله القانون الدولي والقانون المحلي، وحتى لا يكون هناك تعارض في هذه المسألة، لأن مجلس الأمن الذي سعت إليه الولايات المتحدة، قد سد الطريق في إيجاد صيغة للتعاون وللكشف عن ملابسات هذه الأزمة المطروحة، وعملت على سياسة عدائية ضد الجماهيرية، مما نتج عنه (إصدار قرار آخر بخطوة ثالثة رقم 883 الحرث (نوفمبر) 1993 ليضيف إلى الإجراءات السابقة التي تناولها إجراء جديدا يكون مفاده فرض قيود على كيفية التصرف في عائد صادرات النفط الليبي، ويأتي هذا القرار استكمالا لجملة من الضغوط على الجماهيرية، وجاء في هذا القرار ضرورة المراجعة الدائمة كل ثلاثة أشهر للعقوبات مع تهديد أمريكي دائم بالتشدد، وهذا ليس بجديد⁽²⁾).

(1) راجع في ذلك نص القرار 748 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 3063 المعقودة في 31 الربيع (مارس) 1992 منشورات الأمم المتحدة.

(2) راجع بالخصوص نص القرار 883 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 3312 المعقودة في الحرث (نوفمبر) 1993 منشورات الأمم المتحدة.

ونلاحظ من خلال تحركات مجلس الأمن بعض النقاط الواجب ذكرها في هذه السابقة الجديدة على الساحة الدولية:

1- أن جميع قرارات مجلس الأمن الصادرة بخصوص هذه القضية تتعارض مع القانون الدولي.

2- انغماس مجلس الأمن في الشؤون القانونية، مع العلم بأن هناك جهازا آخر مختصا بهذه القضية ألا وهو محكمة العدل الدولية.

3- انفراد الولايات المتحدة على الساحة الدولية جعلها تقوم بدور رئيسي في مجلس الأمن لخطط الشرعية الدولية مع الشرعية الأمريكية، وتكون النتيجة بطبيعة الحال شرعية أمريكية، ومجلس أمن أمريكي.

4- أن التعامل الليبي حيال هذه القضية القانونية كان متطابقا مع القانون الدولي. ولكن أمريكا تنظر إلى مصالحها في المنطقة العربية، فأرادت تسييس هذه القضية لخدمة مصالحها على المدى البعيد.

ثانيا: استبعاد محكمة العدل الدولية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي المسيطر الوحيد في القرارات الدولية، وتعمل على تكيف هذه القرارات حسب مصالحها الاستراتيجية في العالم، وخاصة بعد سيطرتها على مجلس الأمن، وقد قامت بمحاولاتها لكي لا تجعل الجهاز القانوني في الأمم المتحدة - وهي محكمة العدل الدولية - ينظر في هذه القضية المطروحة، وكانت ليبيا قد لجأت إلى محكمة العدل الدولية في 2 الربيع 1992 أملا منها أن توقف التحرك الأمريكي وأن تقوم محكمة العدل الدولية بممارسة اختصاصاتها.

(وكانت استجابة هذه المحكمة سلبية تجاه اللجوء الليبي إليها، كي تفصل في

النزاع المطروح، حيث تم رفض الطلب الليبي المقدم إلى المحكمة، نتيجة للضغط الأمريكية على هذا الجهاز، وقد تزامن هذا الرفض مع صدور القرار رقم 748، حيث كانت المطالبة الليبية هي اتخاذ إجراءات تحفظية ضد الإجراءات الأمريكية التي تقوم بها من خلال مجلس الأمن، وأخذت الولايات المتحدة تعمل بسياسة إضفاء الشرعية الدولية على ما تقوم به من سياسات تخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية الانفرادية على الساحة الدولية، بمعنى أن المصالح الأمريكية تغطي بغطاء قانوني بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة⁽¹⁾.

وأن القرار سابق الذكر قد أثر في مجريات القضية المطروحة، (حيث لا يمكن اتخاذ أي إجراء تحفظي لحماية الحقوق التي تطالب بها ليبيا، وكان السبب واضحاً في رفض الطلب الليبي، وهو تدخل مجلس الأمن الدولي في هذا النزاع القانوني. وبهذا أخذت القضية أبعاداً أخرى ابتعدت عن نقطة الالتقاء، ألا وهي محكمة العدل الدولية)⁽²⁾.

إن قضية لوكربي أصبحت تسير في خطين متوازيين لا يلتقيان، الخط الأمريكي الذي يتجه نحو مجلس الأمن الذي يعتبر أن هذه الأزمة من اختصاصه، باعتبارها تهدد الأمن والسلم الدوليين، والخط الليبي الذي يتجه نحو محكمة العدل الدولية التي هي الجهاز المختص والتابع للأمم المتحدة، إذن كيف يمكن تحديد نقطة تلاقي الطرفين الأمريكي والليبي لحل هذا النزاع؟.

إن مجلس الأمن سيطرت عليه الدول الثلاث التي لها علاقة بالأزمة، وهي

(1) د. السيد عوض عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 44.

(2) د. فتح الرحمن عبد الله الشيخ: مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي، الناشر مركز الدراسات السودانية طبعة الأولى 1998 ص 166.

دول دائمة العضوية مما جعلها تجبر محكمة العدل الدولية على رفض الطلب الليبي، أي أن قرار المحكمة اتخذ بأغلبية 11 صوتاً مقابل 5 أصوات (ضد القرار، وهذا الأمر قد وجد معارضة من القضاة، الذين عبروا عن استيائهم لهذه المخالفة الواضحة من ناحية تدخل مجلس الأمن في هذه القضية وباعتبار أن هذه القضية معروضة على المحكمة، مما جعلها في موقف محرج، وجعلها تقرر أن الظروف التي تمر بها القضية لا تتطلب ممارسة سلطاتها، وكان ذلك وفقاً للمادة (41) من النظام الأساسي للمحكمة⁽¹⁾.

يتضح مما سبق أن محكمة العدل الدولية تم تعطيلها لفترة من الزمن لصالح الدول الغربية ذات العلاقة بقيادة الولايات المتحدة التي تهيمن على قرارات مجلس الأمن وأن هذا الإجراء يعبر عن استثمار الجانب الأمريكي للظروف الدولية.

كان لزاماً على محكمة العدل الدولية أن تقبل الطلب الليبي لأنه من صميم اختصاصها بأن يتخذ الإجراء التحفظي الذي طالبت به الجماهيرية من المحكمة، بل كان لزاماً عليها أن تتخذ هذا الإجراء، حتى وإن لم يكن هناك طلب ليبي بالخصوص، فهي تقوم بإجراءاتها المنوطة بها للتدخل في مثل هذه الحالات، (فمهمة القضاء الدولي ومحكمة العدل الدولية تحديداً تتجلى في استخدام الآليات التي يخولها القانون الدولي، والتي تعتمد على مبدأ الإقناع الحر للقاضي)⁽²⁾. ولكن اللافت للانتباه أن المحكمة في هذه القضية قد تقاعست عن أداء اختصاصها ووظيفتها القضائية القائمة على فلسفة هدفها تحقيق العدالة، التي تعتبر أحد أسس وركائز قيامها في المنظمة الدولية. ويمكن أن نوجز النقاط التالية لتوضيح الأسباب التي منعت محكمة العدل من القيام بدورها المطلوب، وهي كما يأتي:

(1) المصدر السابق، ص 166.

(2) المصدر نفسه.

إن عدم اتخاذ المحكمة للإجراءات التحفظية التي طالبت بها الجماهيرية قد أعطى شكوكا في عدم استخدام المحكمة لسلطاتها التي يمنحها لها النظام الأساسي واللائحة الداخلية وفقا للمادة السادسة والثلاثين والثامنة والثلاثين.

لقد راعت المحكمة في عدم اتخاذها للإجراءات التحفظية منطلق الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد صدور القرار رقم 748 الصادر عن مجلس الأمن، حيث لم تعمل بنص المادتين الخامسة والعشرين والمادة 103 من الميثاق حيال هذه القضية المطروحة، والغريب هنا أن مطالب الجماهيرية كانت لا تؤدي إلى الإضرار بمصالح الولايات المتحدة، حيث كان المطلب الأول عدم اللجوء إلى القوة بطريقة منفردة، والمطلب الثاني مراعاة جميع الأطراف في عدم تفاقم النزاع، فهل هذا يضر بمصالح الولايات المتحدة.

لم تشر المحكمة على الأطراف الثلاثة وعلى الجماهيرية إيجاد حلول سلمية تمشيا مع أحكام القانون الدولي والميثاق⁽¹⁾.

ثالثا: عزل الجماهيرية عن الدوائر العربية والإفريقية والدولية:

إن جميع القرارات التي أصدرها (مجلس الأمن بخصوص أزمة لوكربي تعبر في مجملها عن الطريقة الأمريكية في معالجتها للمشاكل الدائرة على الساحة الدولية، ونتج عن ذلك توظيف مجلس الأمن توظيفا نمونجيا ليتم إضفاء الشرعية الدولية على ما تقوم به من سياسات ضد الجماهيرية)⁽²⁾.

(1) د. ميلود المهدبي: قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي، جدلية الشرعية، والمشروعية، الناشر: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته سنة 1995، ص 122، 123.

(2) د. بطرس غالي: 5 سنوات في بيت من زجاج، الناشر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص 229.

والقرار الأول الصادر بتاريخ 21 أي النار (يناير) 1992، الذي يحمل رقم 731 لا يلزم الجماهيرية صراحة بتسليم المتهمين إلى السلطات الأمريكية أو البريطانية، (وأكد الدكتور بطرس غالي في هذا القرار - باعتباره أمينا للأمم المتحدة سابقا - عندما التقى مع أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي (وزير الخارجية الليبي) - أكد أن القرار يشير ويستند إلى أربع وثائق رسمية أخرى للأمم المتحدة، تطالب صراحة بتسليم المتهمين المشتبه فيهما لمحاكمتها أمام محكمة أمريكية أو بريطانية، وكان هذا الرأي الذي ألقى به الدكتور بطرس غالي قد أخذ من مكتب المستشار القانوني للأمم المتحدة، وأن هذه الوثائق تشكل جزءا لا يتجزأ من القرار، وأن عملية التسليم شرط لا جدال فيه⁽¹⁾).

وبهذا يتضح لنا أن المنظمة نفسها واقعة تحت ضغوط أمريكية، لأنها لم تجعل الأمور المتعلقة بهذه الأزمة تسير في نصابها، بل عكست الموازين، وجعلت الانفراد الأمريكي الغربي يحكم في فرض شرعية الأمر الواقع.

ولما كانت السياسة الأمريكية تعمل جاهدة على تفعيل دورها في السيطرة على العالم، وتبني سياسة العزل ضد من يتجرأ على زعزعة النظام الدولي الجديد وضد من يحاول الوقوف في مواجهة سياساتها.

فقد عكست هذه القرارات تلك السياسة بكل وضوح وإليك تحليلا مبسطا يثبت هذا الطرح:

القرار رقم 731 المؤرخ في 21 النار 1992 الذي كان يطلب من الجماهيرية تسليم رعاياها لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأن هذا القرار الذي

(1) المصدر السابق، ص 229.

صدر من مجلس الأمن الدولي كان يشير إلى أياد خفية، حيث إن السياسة الأمريكية تعمل بسياسة اللعب بالأعصاب مع الجماهيرية، فهي مدركة أن هذا القرار سوف يواجه بالرفض من الجانب الليبي، وأن الجماهيرية من خلال سياساتها الخارجية لها القدرة في التعامل مع الأزمات التي ليست بجديدة، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن القرار عندما يطالب الجماهيرية بتسليم المشتبه فيهما إنما يهدف إلى الانتقاص من سيادتها، كما أن العقوبات المفروضة على الجماهيرية كانت بداية بهذا القرار، والذي تبعه قرار يدعي أن الجماهيرية لم تلتزم بتنفيذ القرار السابق، والذي طالبها علنا بأن تفرط في السيادة الوطنية.

وجاء القرار رقم 748 والمؤرخ في 21 مارس/الربيع 1992 والذي كان بداية فرض العزلة عبر مجلس الأمن. حيث جاء في هذا القرار أنه لا يمكن للجماهيرية تسيير رحلاتها الجوية نحو دول العالم، ونتج عن هذا القرار فرض عزلة عربية وإفريقية ودولية، وكذلك تقليص حجم التمثيل الدبلوماسي في الخارج، بمعنى أن تكون هناك مراقبة دائمة على التحركات الليبية مع دول العالم.

وجاء القرار رقم 883 المؤرخ في 11 نوفمبر/الحرث 1993 ليؤكد استمرار العزلة الدولية المفروضة من مجلس الأمن، حيث تضمن التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى، وجعل هناك سقفا معيناً في عائدات النفط، وكذلك السيطرة على الأرصادة الليبية وتجميدها، مما يؤثر في تحرك الجماهيرية على المستوى الدولي وفي مناحي الحياة الاقتصادية، وأن جميع هذه القرارات تهدف إلى فرض العزلة الدائمة عبر الشرعية الدولية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الليبية المضادة

عملت الاستراتيجية الأمريكية بنجاح على تحويل مسارات قضية لوكربي من قضية قانونية إلى قضية سياسية، محاولة منها في استعمالها الحق المكتسب لها من خلال الحالة التي طرأت على الساحة الدولية، ألا وهي الانفراد الأمريكي بالشرعية الدولية.

وكما سبق الذكر في الحديث عن تفكك الاتحاد السوفييتي، وما آل إليه من تخطيط على الساحة الدولية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية على منصة العالم، وتحولها إلى قوة طليقة السراح في اتخاذ القرارات حسبما تملوها عليها سياساتها ومصالحها في العالم.

لذا، فقد صارت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس دورها كعضو في مجلس الأمن بأكثر مما هو (مقصود تحديدا في ميثاق الأمم المتحدة، وأصبحت إلى جانب الديكتاتورية الجماعية لعدد من الأعضاء الدائمي العضوية) في مجلس الأمن وأصبحت هناك ديكتاتورية انفرادية لدولة واحدة في العالم - هي الولايات المتحدة الأمريكية - حيث أصبحت هذه الدولة تقوم مكان الدول الخمس، وأصبح الأربع الآخرون عبارة عن تابع للإدارة الأمريكية، وليس بمقدورهم عمل أي قرار، أو اتخاذ أية معارضة ضد ما تقوم به الولايات المتحدة من إجراءات داخل المجلس. وإن الولايات المتحدة استغلت هذه السمة الانفرادية لشرعية القوة التي لا توازنها قوة أخرى، بحيث تكون قوة مطلقة سراحها في المجال العالمي، وما يمكنها منه وضعها من موارد القوة بالمعنى الشامل، وما يؤهلها لفرض سياساتها على الآخرين⁽¹⁾.

(1) د. محمد عبد الشفيق عيسى: مرجع سبق ذكره، ص 36.

تتلخص الاستراتيجية الليبية المضادة فيما يلي:

اعتمدت الجماهيرية في سياستها الاستراتيجية في إدارة الأزمة مع الدول الغربية على تبني المحور القانوني، لكي تبعدھا عن الواجهة السياسية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى استدراجھا إليها، وإن السياسة الليبية ترى أن جميع اللوائح والقرارات الدولية تساند موقفھا في هذه الحادثة.

إن التحرك الليبي جاء منسجما مع لب القضية المطروحة باعتبارھا قضية جنائية تكون من اختصاص محكمة العدل الدولية، وليس من اختصاص مجلس الأمن، لأن هذه الحادثة لا تهدد الأمن والسلم الدوليين، وإنما هي عبارة عن حادث سقوط طائرة مدنية يحكمھا القانون الدولي، مثل اتفاقية مونتريال. إذن هناك طريق مفتوح أمام الجماهيرية لكي تقوم بدور فعال في تحديد سير هذه القضية وإخراجھا من قفص الاتهام الأمريكي.

إن الدبلوماسية الليبية عملت بكافة مستوياتھا الداخلية والخارجية على تجنب قرارات جديدة من مجلس الأمن ضد الجماهيرية، خاصة بعد القرار 731 المشار إليه سابقا، وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة سابقا الدكتور (بطرس غالي) (أن الدبلوماسية الليبية قد دافعت عن قضية ليبيا عبر ممثليھا، وأكد في هذا الصدد أن ليبيا كانت تسعى بأي ثمن إلى تجنب صدور قرار جديد من مجلس الأمن الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وبنفس الوتيرة التي تسير عليها الدبلوماسية الليبية كانت هناك الدبلوماسية الغربية المتمثلة في الدول الثلاث الأطراف في النزاع، فقد أعدوا مشروع قرار آخر في عدم استجابة ليبيا للقرار السابق سالف الذكر، وبهذا يتضح أن الصراع الدبلوماسي جار بكل قوة في وصول كل طرف إلى أهدافه التي يسعى إليها⁽¹⁾.

(1) د. بطرس غالي: مرجع سبق ذكره، ص 230.

عملت الدبلوماسية الليبية بكل جهد ومثابرة من أجل الحفاظ على الوضع القائم، أي دون اتخاذ أية إجراءات أخرى من قبل مجلس الأمن، وتعمل من أجل الخروج من هذا المأزق الذي وضعته فيه الولايات المتحدة والدول الغربية.

إن التحركات الليبية، أكسبتها خبرة في التعامل مع تلك الدول ومعرفة النية المبيتة ضدها، خصوصا بعد ما أيقنت أن المساعي المبذولة مع الدول الثلاث للوصول لحل هذه الأزمة غير مجدية، وبهذا عملت السياسة الليبية على تبني سياسة مكثفة عبر محكمة العدل الدولية حتى توضح للعالم أن القضية قانونية وأن التحرك الأمريكي الغربي يهدف إلى تسييس الأزمة لخدمة مصالحها في المنطقة.

وتزايدت المحاولات الليبية في إبعاد القضية عن مجلس الأمن، إلا أن إصرار الدول الغربية على معاقبة ليبيا كان أمرا سبق الإعداد له، وبهذا - وإزاء ما قامت به الدول الثلاث في صورة قرار جديد - كان هذا القرار قد زاد في اتساع الفجوة بين الدول الغربية والجماهيرية، والمحاولة الدائمة للإدارة الأمريكية في الضغط على ليبيا، خاصة أنها تهدد الأمن القومي الأمريكي، وأنها ترعى الإرهاب في العالم كما تزعم أمريكا.

وأما الحكومة البريطانية فكانت تسعى جاهدة لمعرفة العلاقة بين الجماهيرية والجيش الجمهوري الأيرلندي، وكذلك الحكومة الفرنسية تسعى لمعرفة التحرك الليبي في إفريقيا. إذن فالقضية المطروحة هدفها سياسي، وليس قانونيا، يؤيد ذلك (الأدلة التي أدلت بها وسائل الإعلام الأمريكية، حيث نشرت تقريرا مفاده أن بعض خبراء الإرهاب قالوا بأن تفجير الطائرة فوق لوكربي له علاقة بإيران) ولظروف سياسية في المنطقة سارعت الولايات المتحدة في توجيه الاتهام إلى الجماهيرية⁽¹⁾.

(1) المصدر السابق، ص 232.

ونظرا لهذه الصعوبات التي واجهتها الجماهيرية حيال الدول الثلاث ومجلس الأمن، ماذا عليها أن تفعل؟ وكيف تكون الخطوة المقبلة؟ وكما أشرنا سابقا إلى أنه ليس هناك سوى طريق واحد، وهو محكمة العدل الدولية التي يمكن للجماهيرية إعادة تكرار طلبها إليها حتى تنتظر فيه بخصوص القضية المطروحة، وكذلك تعمل بكل دبلوماسية لمنع إصدار أي قرار جديد يمكن أن يؤدي إلى مواجهات عسكرية أو اقتصادية بحتة.

وسوف نتعرف على الوضعية التي تحركت بها الجماهيرية على المستوى الداخلي والخارجي.

وفيما يلي نعرض خلفية الموقف الليبي بخصوص التعامل القانوني مع أزمة لوكربي من خلال محكمة العدل الدولية.

خلفية الموقف القانوني:

إن (*) وجهة النظر الليبية تبلورت في صيغة قانونية محددة لمعالجة أزمة لوكربي، حيث طالبت بتحقيق دولي محايد، ومحاكمة للمشتبه فيهما على أن تكون هذه المحاكمة نزيهة، وألزمت الجماهيرية نفسها بدفع التعويضات المناسبة في حالة الإدانة، وتمسكت وجهة النظر الليبية بالإجراءات التي يقوم بها القضاء الليبي بهذا الخصوص طبقا للقوانين الليبية ومعاهدة مونتريال لعام 1971 التي تعبر نصوصها عن اختصاصها في مثل هذا النزاع، (وتسعى ليبيا في عملية التسليم ليس للخصم، وإنما إلى أي جهة دولية محايدة، نزولا على رغبة الدول الغربية والأطراف محل النزاع، نظرا لعدم اقتناعهم بنزاهة القضاء الليبي، ورؤية الجماهيرية إلى ضرورة الخروج من هذه

(*) راجع بالخصوص الجوانب القانونية التي اتخذتها اللجنة الشعبية العامة للعدل، مرجع سبق ذكره.

القضية عن طريق الحلول السلمية التي ترضي جميع الأطراف⁽¹⁾.

وإذا كانت الدول الغربية ليس لديها الثقة في نزاهة القضاء الليبي، فكيف يكون الحال بالنسبة للجانب الليبي في رؤيته للقضاء الأمريكي والغربي؟!

(إن وجهة النظر الليبية، وخاصة في التعاون مع الدول الغربية في ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية، لم تأت جدواها، فأخذت تعمل من خلال أحقيتها في تحريك سلطاتها القضائية من أجل تبني التحقيقات اللازمة مع المشتبه فيهما، وكذلك إبلاغ الدول الغربية بالتعاون مع الجهاز القضائي الليبي، حتى يمكن التوصل إلى تسوية لهذه القضية)⁽²⁾.

أحقية الجماهيرية في عدم تسليم رعاياها:

لو تتبعنا القوانين الليبية لوجدناها تحظر عملية تسليم المواطنين الليبيين إلى الدول الأجنبية عند اقترافهم جرائم يمكن أن تضر بمصالح الآخرين. ويعتبر هذا الإجراء (تطبيقاً لمبدأ النص الجنائي). حيث يكون تطبيق قانون العقوبات الليبي والقوانين المكمل له، باعتبار الفعل الذي يقوم به حامل الجنسية الليبية خارج نطاق إقليم الدولة الليبية تنطبق عليه القوانين الليبية، وتقوم بجميع الإجراءات حيال هذه الأفعال مع إبلاغ الدولة التي ارتكب فيها الحادث.

وعملاً بالقوانين الوطنية التي تحرم هذا التسليم. حيث تنص المادة 493 من القانون الليبي (على أن يكون الفعل الذي من خلاله يتم طلب التسليم جريمة حسب القانون الليبي وقانون الدول المطالبة بالتسليم، وألا يكون هناك نهاية لفترة الجريمة

(1) صالح مصطفى البرغتي: مرجع سبق ذكره، ص 29.

(2) راجع بالخصوص كلمة عمر مصطفى المنتصر: أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي أمام مجلس الأمن بنيويورك، بتاريخ 20 الربيع (مارس) 1998، ص 4.

بمقتضى القانون الليبي أو الأجنبي، وعلى أن يجيز قانون الدولتين إقامة الدعوى الجنائية⁽¹⁾.

إن القانون الواجب تطبيقه هو الخطوة التي يجب اتباعها لتحديد الحل القانوني للقضية المطروحة، وإن كان كل من الجماهيرية والولايات المتحدة وبريطانيا، والدول الأخرى ملزمة قانونا بالخضوع للقانون الدولي في المقام الأول، إلا أن ذلك لا يعني استبعاد القانون الوطني للأطراف المتنازعة، ولكل منهم الحق بأن يكون متمسكا بقانونه الداخلي إذ أعطى القانون الدولي له هذا الحق، وتكون القوانين الواجب تطبيقها بخصوص هذه المسألة، وهي طلب تسليم المشتبه فيهما تحكمها القواعد التالية:

(قواعد القانون الدولي الاتفاقية والعرفية العامة.

ما تنص عليه اتفاقية مونتريال لعام 1971، الخاصة بكيفية التعامل مع الذين يقومون بجرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني.

التشريع الوطني، ويعني هنا التشريع الليبي ونصوص أحكامه المتعلقة بالتسليم⁽²⁾.

ولا ضرر إذا أوردنا بعض الأمثلة على تطبيق الدول لقوانينها الوطنية في حالة عدم تسليم رعاياها إلى دولة أجنبية هي كالاتي:

أ- (رفضت الحكومة الألمانية تسليم أحد رعاياها العسكريين الذي طالبت به الحكومة الفرنسية، وحكمت عليه غيابيا، نظرا لما ارتكبه من جرائم في أثناء

(1) راجع بالخصوص الجوانب القانونية التي اتخذتها اللجنة الشعبية العامة للعدل، مرجع سبق ذكره.

(2) المصدر نفسه، وكذلك راجع بالخصوص على عبد الرحمن ضوي مجموعة من الباحثين، مرجع سبق ذكره، ص 229.

الحرب، ولم تحتج الحكومة الفرنسية على تمسك ألمانيا بهذا المبدأ، وهو عدم التسليم، لأنه كما ذكرنا سابقاً بأن فيه انتقاصاً من السيادة للدولة -مع إعطاء الحكومة الألمانية الثقة في نزاهة قضائها لقدرته على تولي مثل هذه الإجراءات عند تقديم صحيفة دعوى رسمية⁽¹⁾.

ب- رفضت الحكومة الفرنسية طلب تسليم أحد رعاياها إلى الحكومة التشيكية (تشيكوسلوفاكيا سابقاً) (حيث كان يحمل جنسية تشيكية، ولكن بطريقة أو بأخرى تحصل على جنسية فرنسية، فرفضت الحكومة الفرنسية تسليمه أخذاً بمبدأ عدم التسليم مراعاة لسيادتها، وتقديراً لدور القضاء الفرنسي، وأنه لا يتماشى مع التشريعات الوطنية، ولكن هذا الرفض ليس معناه إفلات المجرم من فعله، ولكن تكون المعاقبة على الفعل المرتكب في نطاق إقليم الدولة وحسب قوانين الدولة نفسها)⁽²⁾.

ولكننا نجد فرنسا نفسها طرفاً في الأزمة الليبية الغربية التي تتهم ليبيا بضلوعها في إسقاط طائرة UTA، وهي تستخدم شتى الطرق للضغط على الجماهيرية بتسليم مواطنيها، قد كانت رفضت طلباً من الحكومة التشيكية بتسليمها أحد مواطنيها، إذن للجماهيرية الحق في رفض طلب التسليم الفرنسي والأمريكي والبريطاني لأنه يتنافى مع روح القانون الليبي، ويتعارض مع التشريعات النافذة في هذا الخصوص، فإذا أعطت فرنسا لنفسها هذا الحق في عدم تسليم مواطنيها للحكومة التشيكية فإن للجماهيرية الحق في رفض طلب الدول الثلاث، وأن الرفض الليبي في هذا الجانب إنما يوضح عدم تجويز القوانين الليبية لعملية التسليم التي تعتبر انتهاكاً لسيادة الدولة نفسها.

(1) المصدر السابق ص، 231، 232.

(2) المصدر نفسه، ص 232.

ثانيا: الطريق إلى محكمة العدل الدولية:

عندما تم عرض قضية لوكربي من قبل ليبيا على محكمة العدل الدولية يتعين الأخذ في الاعتبار بأن عرض هذه الحادثة لم يكن الغرض منه حسب وجهة النظر الليبية إجراء محاكمة جنائية للأشخاص المشتبه فيهم، لأن محكمة العدل الدولية ليست محكمة جنائية، وأن مثل هذه المحاكمة الجنائية ليس لها وجود أصلا. وعليه يجب أن تعرض هذه المسألة على محكمة العدل الدولية باتفاق الطرفين أو الأطراف المتنازعة.

وكما أشرنا سابقا، لو كان هناك تعاون من قبل الدول الغربية، فإنه يمكن الوصول إلى حل عندما تعرض هذه الدول الأدلة المتوفرة لديها بتعاونها مع القضاء الليبي، ويكون حسب الاتفاق بين هيئة الطيران المدني الدولية، وما تعده من تقارير حول الحادث تلزم به أطراف النزاع، وهو ما نجده في نص المادة رقم 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية حيث (تذكر من بين المسائل التي يمكن أن تدخل في اختصاص المحكمة، تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا أثبتت كانت خرقا لالتزام دولي، ومن هنا يمكن أيضا أن يعبر الاتفاق على تحويل محكمة العدل الدولية إلى سلطة تحقيق واقعة تفجير الطائرة الأمريكية، وذلك بالوقوف على مدى مسؤولية الجماهيرية على الحادثة المشار إليها) (1).

وتزايدت الجهود الليبية المبذولة داخل محكمة العدل الدولية وجهازها القضائي، حتى تمكنت من حسم هذا النزاع لصالحها، وإن لم تقتنع به الدول الغربية

(1) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 88، وكذلك راجع بالخصوص د. صلاح عامر وآخرون: الأبعاد السياسية والقانونية للأزمة الأمريكية - الليبية ودور المنظمات غير الحكومية في احتوائها ومواجهة تداعياتها، الناشر: مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، القاهرة، ص 55، 56.

ذات العلاقة. في النهاية أعلنت المحكمة بتاريخ 27 النوار (فبراير) 1998 عن صلاحياتها التامة في قبول النظر في الطلب الليبي⁽¹⁾، وهذا القرار أثار الدول الغربية، حيث اعتبرته نجاحا كبيرا للدبلوماسية الليبية في جعل هذه القضية تسير في وضعها الصحيح، وعبر القناة المختصة التابعة للأمم المتحدة، وهي محكمة العدل الدولية، ولكن رغم صدور هذا القرار، فإن القوة التي تحكم العالم هي التي تفرض وجهة نظرها وحسب رؤيتها، لأن العالم لا يسير وفق قوة القانون، وإنما يسير وفق قانون القوة عبر الشرعية الدولية المفروضة أمريكا وغربيا، (أخذت الدول الغربية تفرض تحفظا على هذا القرار الذي صدر من محكمة العدل الدولية، واعتبرت هذا القرار ليس انتصارا ولا هزيمة، واعتبرت أن قرار التسليم في ذات الموضوع لازال قائما)⁽²⁾.

ويعد هذا القرار سابقة لمحكمة العدل الدولية، التي حاولت من خلال قرارها أن تضع النقاط على الحروف باختصاصها في القضية المطروحة، (حيث كانت نتيجة التصويت لصالح القرار (13) صوتا مقابل اعتراض (3) قضاة، وفي ذات الوقت أكد القاضي الهولندي (بيتر كويماس) عضو هيئة المحكمة أن القضية المطروحة قانونيا هي من اختصاص محكمة العدل الدولية)⁽³⁾.

وكان موقف الولايات المتحدة من نجاح الدبلوماسية الليبية في محكمة العدل الدولية إعلانها أن هذا القرار غير ملزم لها، وطالبت الدول بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وكذلك عبرت عن عدم رضاها عما قام به قضاة المحكمة، (حيث قامت

(1) لمعرفة مضمون نص قرار المحكمة لنظر قرار محكمة العدل الدولية بلاهاي منشورات الأمم المتحدة فبراير 1998.

(2) د. فتح الرحمن عبد الله الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص 173.

(3) المصدر نفسه، ص 174.

بتهديد القضاة في شهر التمور (أكتوبر) 1997، وطلبت منهم عدم اتخاذ أية إجراءات تمكن تأكيد اختصاصهم بقبول الطلب الليبي سالف الذكر. وكان تبرير الولايات المتحدة لهذا التهديد هو تعريض سلطة وفعالية مجلس الأمن للخطر عندما تعطي المحكمة صلاحيتها في النظر لقرارات المجلس⁽¹⁾.

ويرى كثير من خبراء القانون الدولي أن قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات على الجماهيرية كان إجراء غير سليم، وبإمكان المجلس حسب المادة (39) من الميثاق أن يقوم بإحالة الموضوع برمته إلى محكمة العدل الدولية من البداية، قبل أن يقوم بإصدار مجموعة القرارات، ولكن المجلس لن يقوم بهذه الخطوة، لأن الدول الكبرى هي المسيطرة عليه، وخاصة الدول الثلاث أطراف النزاع، والتي لها مصالح في الجماهيرية، وترغب من فعلها هذا أن تصفى حساباتها السياسية مع النظام السياسي في ليبيا.

وفيما يلي نتناول طريقة تعامل الجماهيرية مع قرارات مجلس الأمن وصولاً إلى دور محكمة العدل الدولية، وسنجد أن مطالب الدول الثلاث، وهي بريطانيا وأمريكا، وفرنسا، التي كانت وراء صدور قرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار 731 تركز حول ثلاثة عناصر:

- أ- تسليم المشتبه فيهما في تفجير حادث طائرة لوكربي.
- ب- تسليم المشتبه فيهما في تفجير حادث الطائرة الفرنسية UTA.
- ج- اتهام الجماهيرية برعاية الإرهاب⁽²⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 171.

(2) المصدر نفسه، ص 77.

وتركزت جهود الدبلوماسية الليبية على الفصل بين هذه الاتهامات، ومعالجتها كلا على حدة، حيث تم الفصل بين لوكربي و UTA، ورعاية الإرهاب. وعملت السياسة الليبية على معالجة كل منها على انفراد، حتى تضعف التحرك الثلاثي الموجه ضدها، وفيما يتعلق بالطائرة الفرنسية نجحت الدبلوماسية الليبية بالتوصل إلى حل مرض تمثل في التعاون التام مع السلطات الفرنسية، حيث تم محاكمة المشتبه فيهما غيابيا، وهذا الأمر يسمح به القضاء الفرنسي، ولكن لا يمكن الأخذ به في حادث لوكربي، لأن القانون الإنجليزي والأمريكي لا يسمح بالمحاكمة الغيابية، وبهذا استجابت الجماهيرية لقرار مجلس الأمن جزئيا دون المساس بسيادتها⁽¹⁾.

إن الطريقة التي تعاملت بها الجماهيرية في تقسيم القرار رقم 731 إلى أجزاء ثلاثة حتى يمكن إيجاد صيغة تفاهم دبلوماسية تمكن الجماهيرية من إضعاف القرار الموحد للدول الغربية. فبعد أن تعاونت مع السلطات الفرنسية نجدها تتجه إلى الشق الخاص بتهمة دعم الإرهاب الذي صدر عن القرار المذكور، أي بمعنى ثلاثية القرار وثلاثية الدول.

حيث تعاونت الجماهيرية في هذا الشق، وعبرت بنفسها عن إدانة^(*) الإرهاب بكافة أشكاله، وإن الجماهيرية نفسها ضحية الإرهاب، وقد تعاونت مع السلطات البريطانية بشأن الوصول لحل لمشكلة الجيش الجمهوري الأيرلندي الذي كان هو المقصود في القرار السابق^(**).

(1) راجع بالخصوص الطرح الأمريكي لمعالجة أزمة لوكربي، هل يحمل مضامين حقيقية للتسوية أم مجرد مناورة سياسية، منشورات الدار العربية للدراسات والترجمة تقرير مرفق 1998/7/25.

(*) راجع في تلك كلمة ممثل ليبيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدان فيها الإرهاب مرجع سبق ذكره.

(**) بناء هذه الفكرة جاء من خلال لقائي بالأستاذ جمعة القزاني السفير الليبي بجمهورية مصر العربية وأمين

وبهذه الثلاثية في تقسيم القرار نجحت الجماهيرية عبر الدبلوماسية المتمكنة من أن تجعل قضية لوكربي وحدها أمام التحدي الكبير في معالجة الأزمات، ونجحت أيضا في الوصول لحل لهذه الأزمة، عندما توصلت إلى اتفاق كان برعاية السعودية وجنوب إفريقيا، ينص على أن تكون المحاكمة في دولة ثالثة وفق مقترح جامعة الدول العربية، ودون المساس بالسيادة الليبية وتم تسليم المشتبه فيهما إلى سلطات الدولة الثالثة.

وقد استطاعت الجماهيرية تفكيك أزمة لوكربي عن طريق استفادتها من قرار محكمة العدل الدولية الصادر بخصوص أزمة لوكربي من ثلاثة أجزاء في ثلاث دول هي: أمريكا وبريطانيا وفرنسا.

ثالثا: اتفاقية مونتريال واختصاصها بالأزمة:

عملت الجماهيرية بسياسة اتخذت فيها اتفاقية مونتريال لعام 1971 مرجعية لتتاول الأزمة مع الدول الغربية، وبذلك تكون المرجعية قانونية في البحث عن آلية فض النزاع القائم بين الجماهيرية والدول الثلاث، وكذلك في تحديد موضوع الاختصاص القضائي المختص بالقضية محل النقاش. (وأهم النصوص القانونية في مجال التعرف على القواعد التي تحكم النزاع القائم، بخصوص قضية لوكربي تمثل في المادة الخامسة، والمادة السادسة، والمادة السابعة، والمادة الثامنة، والمادة الحادية عشرة، والمادة الرابعة عشرة، من اتفاقية مونتريال لعام 1971)⁽¹⁾.

اللجنة الشعبية العامة للوحدة سابقا في شهر الطير عام 99 شرحة لأبعاد مضمون قرار مجلس الأمن.

(1) د. ميلود المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 160.

المادة الخامسة:

أهم ما تناولته اتفاقية مونتريال باعتبار أن نصوصها تنطبق على الواقعة ما يلي:

(1- كل دولة طرف في الاتفاقية ستتخذ التدابير الضرورية لتحديد صلاحياته التشريعية حيال الأعمال المجرمة في الحالات الآتية:

أ- عندما يرتكب الجرم في أقاليم تلك الدول.

ب- عندما يرتكب الجرم ضد أو على طائرة مسجلة لتلك الدولة.

ج- عندما تهبط الطائرة المرتكب ضدها الجرم على إقليمها، ويكون الفاعل المزعوم لا يزال على متن الطائرة.

د- عندما يرتكب الجرم ضد أو على متن طائرة مؤجرة من غير طاقم مؤجر يكون عنوانه مكان عمله الرئيسي، أو إذا لم يكن له عنوان عمل يكون مكان إقامته في تلك الدولة⁽¹⁾.

2- (كل دولة طرف في الاتفاقية لها كذلك أن تتخذ التدابير الضرورية لتحديد صلاحياتها التشريعية حيال الأعمال المجرمة المشار إليها في المادة الأولى، فقرة أ، ب، ج، والمادة الأولى موجودا على إقليمها ولا تنوي تسليمه وفقا للمادة الثامنة- إلى أي دولة مشار إليها في فقرة واحد من هذه المادة.

3- لا تستثنى هذه الاتفاقية أي صلاحيات جنائية سارية المفعول وفقا للقانون

(1) بخصوص اتفاقية مونتريال لعام 1971 بشأن قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران الدولي راجع المصدر نفسه مترجم عن المؤلف ص 277.

الوطني⁽¹⁾.

ومن خلال ما ورد في المادة الخامسة، يتبين أن الاتفاقية توضح أن كل دولة متعاقدة أي موقعة تكون طرفاً فيها، إذن كل من الجماهيرية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا أطراف فيها، وهذا التعاقد قد أثبت حق الاختصاص القضائي المرتبط بضرورة النظر في الإخلالات التي أشارت إليها الاتفاقية لمعنى صراحة العقوبة ضد مرتكب الجريمة، وكذلك عندما يكون مرتكب الجريمة على إقليم الدولة نفسها وكيفية التعامل معه، وفي الحالة التي تمنع الدولة في تسليم المشتبه فيهم إلى الدولة الطالبة، كما أن المادة الخامسة أكدت صراحة في فقرتها الثالثة بأن الاتفاقية لا ترفض ثبوت الاختصاص الجنائي لأي دولة طرف فيها، وكذلك عندما تبدي عن مساهمتها الأكيدة في مباشرة النظر في الدعوى الجنائية، وفقاً لما تنص عليه التشريعات الوطنية، وكما أن هذه المادة نصت صراحة بأن للدولة الحق في محاكمة مرتكبي الجريمة وفقاً لنظامها القضائي المقرر في البنود أ، ب، جـ من الفقرة الأولى من المادة الخامسة، وأيضاً الفقرة الثانية من المادة الخامسة، ويكون ذلك من خلال وجود الشخص أو الأشخاص المشتبه في قيامهم بأحد الأفعال المضادة على إقليمها، وخاصة عندما تقوم الدولة المطلوب منها التسليم برفض هذا التسليم استناداً لأحكام المادة الثامنة، وكذلك نصت المادة الخامسة في فقرتها الأولى على أن يكون اختصاص دولة علم الطائرة أو الدولة التي يكون قد وقع فيها الحادث⁽²⁾.

وإن المادة الخامسة - والفقرة الثالثة منها بالتحديد - تشير بكل وضوح إلى

(1) د. ميلود المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 161.

(2) راجع بالخصوص اتفاقية مونتريال لسلامة الطيران لعام 1971، المصدر نفسه.

نوع من تنظيم القانون الذي يضع آلية تحترم من خلالها السيادة للدول الأعضاء ويؤسس عمليا بناء قانونيا يسعى إلى إيجاد ترابط قانوني بمنع المجرم من الإفلات من العدالة، وكان الاتفاق بين القانون الدولي والوطني معبرا عن الحكمة في جميع الحالات التي تحرص على تحقيق العدالة، وليس شرطا أن تكون العدالة دولية.

المادة السادسة: من اتفاقية مونتريال تنص على الآتي:

(1) إذا اقتنعت بأن الظروف تستد على ذلك فإن أية دولة طرف في الاتفاقية يكون الجاني أو المشتبه فيه موجودا في إقليمها يمكنها أن تلقي عليه القبض، أو تتخذ أية إجراءات أخرى لضمان تواجده، ويكون الجزاء القضائي والتدابير الأخرى وفقا لقانون تلك الدولة، غير أن هذا لا يستمر إلا لفترة ضرورية لتمكين أية إجراءات جنائية أو إجراءات تبادل المجرمين من الاستكمال.

(2) مثل هذه الدولة ينبغي أن تبدأ فورا في التحقيقات الأولية في الوقائع.

(3) أي شخص تحت الحجز القضائي تمشيا مع الفقرة (واحد) من هذه المادة ينبغي أن يساعد في الاتصال فورا بأقرب جهة للدولة التي هو أحد مواطنيها.

(4) عندما تضع أية دولة شخصا تحت الحجز القضائي فعليا فتخطر فورا الدول المشار إليها في المادة الخامسة فقرة واحد، وكذلك الدولة التي ينتمي إليها الشخص المحجوز، وإذا رأت ضروريا أية دولة يهملها الأمر بأن مثل هذا الشخص موجود تحت الحجز القضائي، وبالظروف التي استدعت حجزه ينبغي أن تقوم فورا بتقديم تقرير إلى الدول المذكورة، وإعلان رغبتها في استخدام صلاحياتها التشريعية⁽¹⁾.

(1) ميلود المهدي: المرجع السابق، ص 163، وكذلك راجع بالخصوص اتفاقية مونتريال لسلامة الطيران لعام 1971.

وفي المادة السادسة يشير القانون الدولي صراحة بأن الاختصاص الوطني في مسائل تعقب الجناة، حيث يخول للدولة القيام في نطاق إقليمها بالقبض واتخاذ جميع الإجراءات القانونية التي تؤدي إلى عدم إفلات المجرم من المتابعة.

(وحيث إن المادة السادسة تشير -وبشكل لا يقبل التفسير المغاير- إلى كافة الإجراءات القانونية والإدارية) إنما هي في حقيقة الأمر تخضع إلى القانون الوطني للدولة، التي يكون المشتبه فيه قد تم كشفه والقبض عليه على إقليمها، وكما أن الاتفاقية تساعد على التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، أي تبدي الدولة التزامها حيال الإجراءات التي تتخذها ضد المشتبه فيهم أو ضد الجاني، ويكون كذلك على الدول أن تخطر الدولة المعنية بكافة الإجراءات التي قامت بها بشأن التحقيق، وأن توضح ما ترغب فيه من اتخاذ إجراءات قضائية تتصل بموضوع الاختصاص، حيث كان موقف الجماهيرية متطابقاً وبشكل حرفي لما تمثله المادة السادسة بفرضياتها الثلاث.

المادة السابعة:

تنص المادة السابعة على (أن الدولة الطرف في الاتفاقية، والتي يعتبر على أرضها الجاني أو المشتبه فيه، إذا لم تبادر بتسليمه تكون ملزمة وبدون استثناء على الإطلاق، سواء ارتكب الجرم على أرضها أم لا بأن تحيل القضية إلى سلطاتها المختصة لغرض المحاكمة، وتتخذ هذه السلطات قرارها بذات الطريقة كما في الجرائم العادية ذات الطبيعة الخطيرة وفقاً لقانون تلك الدولة)⁽¹⁾.

(1) المصدر السابق، ص 164، 165.

ومن هنا يكون واضحا فيما يتعلق بأحقية الاختيار للدولة في التسليم سواء كان ذلك المرتكب وطنيا أو أجنبيا، حيث إذا ضبط على إقليمها فلها الحق بأن تمتنع عن التسليم، وتعمل من خلال هذه المادة على العمل بتشريعاتها الوطنية الجنائية وتقوم بفعل تقديم الجناة إلى المحاكمة، فالقاعدة تقول "إما أن تسلم أو تحاكم" واستنادا إلى هذه المادة فإن الجماهيرية عندما رفضت التسليم، ومطالبتها باختصاصها القضائي إنما تقوم بتنفيذ الاتفاقية الدولية، ألا وهي اتفاقية مونتريال التي تعطي للجماهيرية الحق في الواقعة المذكورة لمحاكمة المشتبه فيهما أمام الرأي القائل بالاختصاص القضائي الذي أحقته الاتفاقية، ويكون بتساوي الدول الأطراف في النزاع، ويكون استنادا إلى قاعدتي دولة تسجيل الطائرة، أو مكان وقوع الحادث، ولكن الحكمة هي عدم إفلات الجاني من العدالة، (فليس هنا ما يشير إلى أحقية وأولوية في ترتيب الاختصاص، فالسيادة حق مطلق لا يمكن التنازل عنه، وكذلك لا توجد أسبقية في السيادات وإنما حق السيادة يكون متساويا)⁽¹⁾.

المادة الثامنة: من اتفاقية مونتريال تنص على الآتي:

- (1) تعتبر الجرائم ضمن الجرائم المؤدية إلى تبادل المجرمين من حيث إنه توجد اتفاقية تبادل بين الدول الأطراف في الاتفاقية، وتتعهد الدول الأطراف بإدراج مثل هذه الجرائم في نطاق أية اتفاقيات تبادل بينها.
- (2) إذا كانت الدولة الطرف في الاتفاقية تعتبر تبادل المجرمين مشروطا بوجود اتفاقية تبادل، فإن بإمكانها - وفقا لاختيارها - أن تعتبر هذه الاتفاقية أساسا قانونيا لتسليم الجناة في مثل هذه الجرائم، وتخضع عملية التسليم للشروط الأخرى كما تملئها قوانين البلد المطلوب منه التسليم.

(1) المصدر نفسه، ص 166، 167.

(3) الدول الأطراف في الاتفاقية والتي لا تعتبر التبادل شرطاً بوجود اتفاقية، ينبغي أن تنظر إلى مثل هذه الجرائم على أنها جرائم تستند على التبادل فيما بينها مع خضوعها لقانون الدولة المطلوب منها التسليم.

(4) يتم التعامل مع كل جرم بغرض تبادل المجرمين بين الدول الأطراف، وكأنه جرم ارتكب ليس فقط في المكان الذي تم فيه، بل كذلك في إقليم الدول المطلوب منها إثبات صلاحياتها التشريعية وفقاً للمادة الخامسة فقرة أ، ب، ج، د (1).

(1) المصدر السابق، ص 166، 167.

والخلاصة:

أن المادة الثامنة تعطي للجماهيرية الحق في التمسك والالتزام قانونا في عدم تسليم رعاياها المشتبه فيهما، حيث إن المشتبه فيهما يحملان الجنسية الليبية، وعليه لا يمكن وفقا لهذه المادة تسليمهما إلى سلطات الولايات المتحدة الأمريكية، أو المملكة المتحدة، أو أية دولة أخرى، وإن حق الجماهيرية في الممانعة نابع من قواعد أمره في نصوص القانون الوطني منه أو الدولي، وهو يعتمد في الوقت نفسه على نصوص صريحة قانونية جاءت بها اتفاقية مونتريال لعام 1971، وتشير هذه الاتفاقية (في حالة عدم وجود أي اتفاق أو معاهدة تعاقدية بين الدول الأطراف في النزاع من حيث تبادل المجرمين، فإن الدولة التي تطلب منها التسليم، فإنها حرة التصرف في تعاملها مع الدول الطالبة)⁽¹⁾. ومعنى ذلك أن القانون الدولي المعاصر يؤكد صراحة أنه لا إلزام على الدولة المطلوب منها أن تقوم بتسليم مواطنيها أن تستجيب لتلك الدعوى في التسليم، وخاصة إذا كان تشريعها الوطني يضع اشتراطات أخرى غير تلك التي تأتي من متطلبات الدول الأخرى في النزاع.

إذن فإنه لا إلزام على الجماهيرية بتسليم المشتبه فيهما:

- (1) من حيث عدم وجود اتفاقية تبادل المجرمين.
- (2) من حيث القانون الداخلي الوطني بمنع تسليم رعاياها.
- (3) إن التنازل عن رعاياها يعتبر عملا من أعمال التنازل عن السيادة.

(1) المصدر السابق، ص 167 ، 168، وكذلك راجع بالخصوص اتفاقية مونتريال.

المادة الحادية عشرة:

تنص المادة الحادية عشرة من اتفاقية مونتريال على الآتي:

(1) (تقدم الدول الأطراف في الاتفاقية إلى بعضها البعض أقصى إمكانات المساعدة فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية ضد الفاعلين، ويسري قانون الدولة المطلوب منها المساعدة على كل الحالات.

(2) لا تؤثر بنود الفقرة واحد من هذه المادة على الالتزامات الأخرى تحت أي اتفاقية ثنائية أو جماعية مما يحكم أو سيحكم كلياً أو جزئياً التعاون المشترك حول المسائل الجنائية⁽¹⁾.

وبالتمعن في نص المادة المذكورة نجد أنه من اللازم قانونياً على الدول المتنازعة أن ترجع إلى الاختصاص القضائي الليبي. وتحديداً فإن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ملتزمتان بأن تقدما إلى السلطات الليبية كافة ما تعرفه عن الإجراءات الخاصة بالقضية المطروحة، بما في ذلك المعلومات التي يمكن أن تساعد القضاء بالتوصل إلى الحقائق لتحقيق العدالة، وهو إعمال بنص المادة الحادية عشرة (الفقرة الأولى)، وبهذا يجب على الدول التعاون التام مع الجماهيرية وأجهزتها القضائية، حتى تتمكن من القيام بدورها على أكمل وجه بخصوص المشتبه فيهما).

(1) د. ميلود المهدي: المرجع السابق، ص 172.

المادة الرابعة عشرة:

وتنص المادة الرابعة عشرة من اتفاقية مونتريال على الآتي:

(1) (إن أي نزاع يقوم بين اثنين أو أكثر من الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير أو بتطبيق الاتفاقية، والذي يتعذر حله من خلال المفاوضات، وبناء على طلب أحد الأطراف ينبغي أن يحال إلى التحكيم، وإذا لم تتوصل الأطراف إلى اتفاقات بعد ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم حول الإجراءات التنظيمية للتحكيم، فإن أيًا من هذه الأطراف له الحق في أن يحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يتمشى مع لائحة هذه المحكمة.

(2) يحق لكل دولة أثناء التوقيع أو المصادقة على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها أن تعلن بأنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة السابقة، وتكون الدول الأطراف الأخرى غير ملزمة بالفقرة السابقة تجاه الدول التي أبدت مثل هذا التحفظ.

(3) إن أية أطراف بعد إبدائها التحفظ حول الفقرة السابقة يمكنها في أي وقت سحب هذا التحفظ، وذلك بإخطار الحكومات المعنية. إن هذه المادة من اتفاقية مونتريال أعطت الحق عند عدم توصلها إلى حل عن طريق التفاوض، بأن تقدم هذا الإجراء إلى محكمة العدل الدولية بعد فترة لا تزيد عن ستة أشهر، إن هذه المادة قد ضاقت باستنفاد الوسائل الخاصة بحل المنازعات بالطرق السلمية قبل قيام أحد الأطراف باللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وهي بذلك فضلت الطريق بالتدرج إلى القيام بالمفاوضات للبحث عن صيغة يمكن من خلالها حل الخلافات الموجودة⁽¹⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 173.

خلاصة:

يتضح من استعراض أهم نصوص اتفاقية مونتريال فيما يتعلق بموضوعنا أنها تدعم الموقف الليبي المرتكز إلى عدم قبول تسليم مواطنيها لدولة أجنبية، وبذلك تؤكد الجوهر القانوني للقضية، قبل تحويلها من طرف أمريكا إلى قضية سياسية بحتة.

الفصل الثالث

قضية لوكربي أمام الجامعة العربية

المبحث الأول: الميثاق وصلاحيات جامعة الدول العربية في
تسوية المنازعات

المبحث الثاني: طرح الجماهيرية لقضية لوكربي أمام الجامعة
العربية.

المبحث الثالث: موقف الدول الأعضاء من هذه الأزمة.

المبحث الأول:

الميثاق وصلاحيات جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات

أولاً: جامعة الدول العربية:

تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى (مجلس جامعة الدول العربية) تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات، وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها، وتنسيق خطط السياسة، تحقيقاً للتعاون وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة، وللنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها.

(وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها، فيما عدا الأحوال التي يقع فيها الخلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفض هذا الخلاف. ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة وملزمة، ولا يجوز على كل حال اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة. ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها، ولا يجوز في أي حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية، أو أية دولة فيها. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دول الجامعة العربية وبين دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها)⁽¹⁾.

(1) ميثاق جامعة الدول العربية وأهم أنظمتها، 1948-1994، اليوبيل للذهبي، القاهرة ص10.

ثانياً: الميثاق وتسوية المنازعات:

تشير المادة إلى الآتي:

إن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات يعد من المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي الحديث.

لقد اكتسبت قضايا المحافظة على السلام والأمن. والتسوية السلمية للمنازعات بعد مؤتمر لاهاي 1899 و1907، إذ أصبحت من بين الأهداف الأولى لأية منظمة دولية كما ترسخت القناعة لدى المهتمين بالتنظيم الدولي بضرورة إيجاد نظام قوي وفعال تكون مهمته تسوية المنازعات سلمياً. وفقاً للمواثيق الخاصة بالمنظمات الدولية التي لا تخلو وثيقة من وثائقها من هذا المبدأ، وهو ما يعطي دفعة كبيرة إلى المنظمات الدولية بأن تقوم بدورها في مجال التسوية السلمية للمنازعات.

وأول ما يمكن أن نلاحظه حول الإطار القانوني الذي يحكم وظيفة جامعة الدول العربية في التسوية السلمية للمنازعات. هو (أن واضعي الميثاق كانت لديهم الجدية التامة في التأكيد على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات. وجعلها أحد المبادئ الأساسية التي يتعين أن تحكم العلاقات فيما بين الدول العربية. إلا أن صياغته النهائية كانت عامة، ولا يوجد تفسير أو إيضاح يمكن الوقوف عنده)⁽¹⁾.

إن الحرص على التأكيد الضمني - على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في إطار جامعة الدول العربية - لم يلق اهتماماً كبيراً على النحو المطلوب والمناسب، وأن الدليل على ذلك هو أن حقيقة المبدأ قد تم صياغتها في المادة الخامسة - التي تنص على الآتي: (لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر

(1) أحمد الرشدي وآخرون: جامعة الدول العربية الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، للنشر مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، سنة 1993، ص 129، ص 133.

من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذا وملزما. وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف حق الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته، ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين دولة أخرى، للتوفيق بينهما، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء⁽¹⁾.

يتضح أن هناك عمومية وعدم تفصيل، كما أشرنا إليه في المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية، حيث إن هناك غموضا واضحا يجعل نظام الجامعة الخاص بعملية تسوية المنازعات تجعله عاجزا عن تقدير أية آلية فعالة يمكن من خلالها التوصل إلى تسوية سلمية لما قد يثار من منازعات فيما بين الدول الأعضاء، أو الدول الأعضاء مع الدول الأخرى، كما هو الحال في موضوع الدراسة التي نحن بصددتها.

ونجد أن المادة الخامسة قد أوضحت الوسيلة التي يتم من خلالها تسوية المنازعات، وهي الوساطة والتحكيم الاختياري، وهذا يعتبر محددًا يقيد حركة الجامعة في إيجاد الحلول التي تساعد على تسوية المنازعات التي تنشأ بين الأعضاء ومع الدول الأخرى. (وإن هاتين الوسيلتين المشار إليهما قد عهد بهما الميثاق إلى مجلس الجامعة فقط) وأن أية إجراءات تتخذ غير ذلك تعتبر -بحكم النص- مخالفة لميثاق الجامعة. والمادة الخامسة قد حددت مسار العمل الذي يكون من خلاله إيجاد الوسيلة التي تتحرك بها الجامعة العربية لتسوية المنازعات، حيث إن وساطة المجلس تكون في ذلك النزاع الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من

(1) ميثاق جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره ص32.

دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى⁽¹⁾.

وتكون هذه الوساطة التي يقوم بها المجلس غير ملزمة لأطراف النزاع، ويمكن لتلك الأطراف رفض هذه الوساطة. إذن يتضح هنا أن المجلس يتدخل بصفة وسيط وليس بصفته قاضيا يصدر حكما نهائيا وملزما.

والتحكيم الذي أشرنا إليه في نص الميثاق من المادة الخامسة، والذي هو أيضا الوسيلة الثانية من وسائل التسوية السلمية للمنازعات، (وهو أيضا يكون بحكم الاختيار في القبول به، حيث يمكن أن يقبل أو يرفض بنفس الدرجة من قبل الدولة المتنازعة، وهو يشير إلى الدول العربية)⁽²⁾.

وفي هذا الإطار نجد أن الجهاز المنوط به عملية التسوية السلمية للمنازعات هو مجلس الجامعة، فنجد أن المجلس بحكم التطورات على الساحة الدولية قد أسهم في استحداث أساليب جديدة لفض المنازعات سلميا، وبذلك لم يقتصر المجلس على الوسيلتين المشار إليهما سابقا في الميثاق، أي الوساطة والتحكيم، حيث نجد أن المجلس قد استعان بالعديد من الأساليب والوسائل الأخرى، لكي يتمكن من تسوية المنازعات، التي عرضت عليه سواء العربية العربية أو العربية مع الدول الأخرى، مثل المساعي الحميدة والمصالحة، والتحقيق وإرسال لجان لتقصي الحقائق.

وهنا يمكن القول بأنه في ضوء ما تقدم نجد أنه (وإن كان مجلس الجامعة قد ظل من الناحية القانونية هو الجهة الوحيدة صاحبة الاختصاص الأصلي فيما يتعلق بمسألة التسوية السلمية للمنازعات فيما بين الدول العربية - ألا أنه لم يعد الجهة الوحيدة التي تقوم بهذه المسألة، ولكن شاركتها جهات وأجهزة أخرى، مثل اللجنة

(1) أحمد الرشيد وآخرون: مرجع سبق ذكره ص 133، 134.

(2) المصدر نفسه، ص 135.

السياسية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى المناداة بضرورة إنشاء جهاز قضائي في نطاق جامعة الدول العربية كمحكمة العدل العربية⁽¹⁾.

وهنا لابد من الإشارة إلى مفهوم النزاع الذي يشير إلى عدد محدود من المنازعات التي ثارت بين الدول العربية، ولكن النزاع الدولي كما يوضحه فقهاء القانون الدولي، وبالتحديد في ضوء ما أشارت إليه المحكمة الدائمة للعدل الدولي في حكمها الصادر عام 1924 بشأن قضية ماقروماتيس الشهيرة (حيث يشير مفهومه إلى التعارض في الدعاوي القانونية، أو المصالح بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي)⁽²⁾.

إن هنا يتم تصنيف المنازعات القانونية إلى مجموعتين رئيسيتين هما، المنازعات القانونية والمنازعات السياسية.

(المنازعات القانونية: هي تلك التي يمكن تسويتها بالاستناد إلى قواعد القانون الدولي كالمطالبات الإقليمية ودعاوي التعويض، وتفسير المعاهدات).

(والمنازعات السياسية وهي التي لا يمكن حلها عن طريق تطبيق القواعد المذكورة، وإنما من خلال مبادئ التوفيق والحلول الوسط)⁽³⁾.

إن هنا تكون القضية المطروحة للدراسة حسب هذا المفهوم هي بطبيعة الحال قضية قانونية، لأنها تختص بجانب جنائي تحكمه اتفاقية دولية هي اتفاقية مونتريال لعام 1971 وأن عرضها على مجلس الأمن كان المقصود منه تسييس هذه المشكلة التي أخذت وضعها الطبيعي فيما بعد بعرضها على محكمة العدل الدولية بلاهاي.

(1) أحمد الرشدي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 137.

(2) المصدر نفسه، ص 139.

(3) المصدر نفسه.

ثالثاً: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية:

تمت الموافقة على هذه المعاهدة من قبل مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ 13 (أبريل) سنة 1950 من دور انعقاده العادي الثاني عشر، وانضمت إليه ليبيا بتاريخ 1964/9/11 وتتص الاتفاقية على الآتي:

المادة الأولى:

تؤكد الدول المتعاقدة، حرصاً منها على نوايا الأمن والسلام والاستقرار، عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها، أو في علاقاتها مع الدول الأخرى.

المادة الثانية:

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فإنها ملزمة بالقيام بما يحقق الدفاع الشرعي، والرد الجماعي عن كيانها، وتلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، بأن تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعة جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما، وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء، وما اتخذ من تدابير وإجراءات⁽¹⁾.

يدعو ميثاق جامعة الدول العربية في المادة السادسة إلى فض وحل المنازعات التي تنشأ بين الأعضاء، أو بين أعضائها وغيرها من الدول الأخرى بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات، وعدم اللجوء إلى القوة، وكذلك نجد

(1) ميثاق جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

المبادئ التي تطرحها جامعة الدول العربية بهذا الخصوص (التأكيد على عدم جواز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، وعلى الأطراف أن يلتزموا بضرورة حل المنازعات بالطرق السلمية، حيث يسري هذا المبدأ حتى في العلاقات بين دولة عضو ودولة غير عضو)⁽¹⁾. كما هو الحال في أزمة لوكربي التي هي بين دولة عضو في الجامعة العربية، والدولة الأخرى، وبهذا تكون المادة السادسة قد حددت الكيفية التي يمكن من خلالها فض المنازعات. كما يتضح أن الجامعة تقوم بدور كبير في حل المنازعات التي قد تكون الدول الأعضاء طرفاً فيها عن طريق الحلول السلمية، دون اللجوء إلى القوة والعمل على تجنب أي صدام، مما قد يجعل الدول الأعضاء في حالة عدم استقرار. وسوف نسلط الضوء على قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن بعض المنازعات بين أعضائها والدول الأخرى.

(1) أحمد أبو الوفاء، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية وإقليمية "دراسة قانونية" الناشر دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص 89.

قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن ما يطرح عليه من الدول الأعضاء
عندما يتعرضون لأي اعتداء خارجي^(*):

يمكن النظر إلى بعض القرارات التي أصدرها بشأن الدفاع عن مصالح
أعضائها على سبيل المثال:

ينص القرار رقم 1199 بتاريخ 1956/8/12 بخصوص تأمين مصر لقناة
السويس على ما يلي:

أولاً : (تؤيد الدول العربية قرار الحكومة المصرية في تأمين شركة قناة السويس،
وهي شركة مساهمة مصرية، والقناة جزء لا يتجزأ من مصر، ويعتبر عمل
الحكومة المصرية هذا من أعمال السيادة الوطنية⁽¹⁾).

ثانياً : تعلن الدول العربية وحدة شعورها وأهدافها مع مصر، كما تعلن تضامنها
التام معها في جميع الخطوات التي اتخذتها.

وهنا تتضح قرارات الجامعة في مساندة أعضائها عندما تتعرض للاعتداءات
الخارجية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع السيادة الوطنية.)، أما قرار
المجلس رقم 5746 بتاريخ 1998/3/25 بشأن المخططات التآمرية الأجنبية ضد
السودان، فهو ينص:

(1) التعبير عن بالغ قلقه إزاء المخططات الأجنبية الرامية إلى زعزعة استقرار
السودان وتمزيق كيانه الوطني.

(*) بخصوص الانضمام إلى اتفاقيتي لاهاي للتسوية السلمية للمنازعات الدولية قرار مجلس الجامعة رقم
2315 بتاريخ 1967/3/18 حيث أوصى بانضمام الدول العربية إلى اتفاقيتي لاهاي لعامي 1889،
1907 الخاصتين للتسوية السلمية للمنازعات الدولية. راجع المصدر نفسه.

(1) أحمد أبو الوفاء، المرجع السابق، ص 689.

-
- (2) التنبيه إلى خطورة تشجيع الأعمال العسكرية كأسلوب لحل المشاكل.
- (3) التنبيه إلى خطورة التدخل الأجنبي في شئون دولة عربية أفريقية عضو في جامعة الدول العربية على الأمن والاستقرار في المنطقة.
- (4) التأكيد مجدداً على دعم السودان لمواجهة ما يهدد استقراره، ووحدة وسلامة أراضيه، ورفض أية محاولات لتعريضه للتجزئة.
- (5) تأييد ودعم الجهود المبذولة لتحقيق السلام الكامل في جنوب السودان⁽¹⁾.

ومن الطبيعي أن تهتم الجامعة العربية بالمنازعات التي تتضمن طرفاً عربياً وآخر غير عربي، فمن بين وظائف أية منظمة دولية الدفاع عن مصالح أعضائها في علاقاتهم مع الغير. ومن وجهة أخرى تمثل القرارات التي تصدر عن مجلس الجامعة العربية إرادة الدول الأعضاء بالجامعة. ولا يمكن للأمانة العامة بالجامعة العربية فرض قرارات معينة وإنما تقدم مقترحات تتلاءم مع ميثاقها وبما يتماشى مع مصالح أعضائها.

(كان أول نزاع بين دولة عربية وأخرى غير عربية بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان عام 1945 حيث كان هذا النزاع أول نزاع تصدت له الجامعة العربية، وأصدرت في خصوصه العديد من القرارات نكتفي منها بالإشارة إلى القرار رقم 2 بتاريخ 1945/6/6 والذي قرر فيه مجلس الجامعة)⁽²⁾.

أولاً: أن الحكومة الفرنسية اعتدت على سوريا ولبنان، وعليها مسئولية ما وقع فيهما من قتل وتخريب وخسائر.

(1) أحمد أبو الوفاء، مرجع سبق ذكره، ص 693 .

(2) المصدر نفسه، ص 595.

ثانيا:

أ- إبقاء القوات الفرنسية في سوريا ولبنان يتنافى مع حقوق السيادة والاستقلال المتعارف عليه.

ب- (وجود القوات الفرنسية في سوريا ولبنان يعرض البلاد والأهالي بصفة مستديمة إلى مثل الحوادث الفاجعة التي وقعت في الأيام الأخيرة، والتي حدث مثلها في الماضي).

ج- إن وجود هذه القوات يحدث توترا مستمرا في علاقات فرنسا مع الجمهوريتين العربيتين يمتد إلى بقية الأقطار العربية، ويعيق المجهود العربي ضد البناء سواء كان هذا المجهود لدول الجامعة أو لحلفائها.

ثالثا: يرى مجلس الجامعة بعد فحص مسألة القوات المعروفة بالفرق الخاصة بما فيها القنصاة اللبنانية وغيرها أن هذه الفرق، وما يتبعها من أسلحة وعتاد ومهمات ومنشآت هي لسوريا ولبنان.

رابعا: قرر المجلس أن يتخذ التدابير اللازمة وفقا للمادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية لدفع الاعتداء الفرنسي، ولتحقيق استقلال وسيادة سوريا ولبنان وجلاء القوات الأجنبية عنهما⁽¹⁾.

أما بشأن تأميم الحكومة المصرية لقناة السويس فقد أثار هذا القرار مخاوف الدول الغربية مما جعلها تقوم بعدوان ثلاثي على مصر. رغم أن هذه القناة خاضعة باعتراف الجميع - وفقا للاتفاقات والمواثيق الرسمية - لسيادة الحكومة المصرية، لذا من الضروري أن تقوم برد فعل يكون بحجم تلك التوتر في المنطقة، فقد شجبت الجامعة موقف الدول الغربية ووقفت مع مصر في هذا النزاع.

(1) أحمد أبو الوفاء، مرجع سبق ذكره، ص 596.

وقد صدر قراران مهمان بهذا الخصوص:

الأول: (هو القرار رقم 1201 بتاريخ 1956/10/15 والذي جاء فيه: أن الأزمة القائمة بشأن قناة السويس تعني البلاد العربية بأجمعها، وهي تتطوي على محاولة الاستيلاء على القناة بوسائل الضغط العسكري على مصر ودول عربية أخرى، الأمر الذي يهدد سلامة البلاد العربية وأمنها وسيادتها، وكذلك نص القرار على تصميم الدول العربية على الدفاع عن حقوقها المشروعة وصد العدوان).

إن الحل الذي دعا إليه رئيس الحكومة البريطانية والرامي إلى تأليف ما أسماه هيئة المنتفعين بقناة السويس غير مقبول، لأنه يخالف مبادئ الأمم المتحدة، ومن شأنه أن يؤدي للإخلال بالسلم العالمي⁽¹⁾.

وكذلك جاء في القرار استنكار الأسلوب العسكري والتهديد، وكذلك الضغط السياسي والاقتصادي الذي تلجأ إليه الدول الغربية المتمثلة في كل من بريطانيا وفرنسا، مما جعل الدول العربية في حالة قلقه إزاء هذه التصرفات.

وكذلك جاء في القرار دعوة مصر إلى إيجاد هيئة مفاوضة، والمطالبة بقبول مبدأ المفاوضة، وحل النزاع بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وكذلك جاء في القرار ضرورة التزام جميع الأطراف المتنازعة بنصوص ميثاق الأمم المتحدة والحرص على الوصول إلى حل سلمي⁽²⁾.

ونظراً لما توليه جامعة الدول العربية في متابعة الأحداث التي تطرأ على

(1) المصدر السابق، ص 599.

(2) المصدر السابق، ص 600.

الساحة العربية ومتابعتها الدائمة للمسائل التي من شأنها أن تهدد السيادة الوطنية للدول العربية، أخذت على عاتقها الاستمرار في دعم تحرك الحكومة المصرية حتى يمكن التوصل إلى حل يحفظ الحق العربي، ونجد أن الجامعة العربية قد ربطت بين المشكلة المصرية بأن تجعلها مشكلة عربية، حتى تكون هناك مشاركة عربية في النزاعات العربية، وعدم جعلها نزاعا خاصا بدولة معينة، ومن هنا اتخذت الجامعة عددا من الإجراءات المتلاحقة لدعم حكومة مصر في نزاعها مع الدول الغربية بخصوص قناة السويس.

القرار رقم 1293 بتاريخ 1957/3/21 الذي جاء فيه:

أولا : تأكيد مجلس الجامعة من جديد على تأييد حق مصر في التمسك بسيادتها الكاملة على قناة السويس، وهي جزء لا يتجزأ من أراضيها، وما يترتب على السيادة من كافة الحقوق وأن تكفل حرية الملاحة في القناة على أساس اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 أو المبادئ التي أبلغتها في الثامن عشر من مارس عام 1957، جمهورية مصر العربية إلى الدول الأخرى.

ثانيا: تؤيد الدول الأعضاء مصر في موقفها من قطاع غزة تأييدا تاما تنفيذا لاتفاقية الهدنة.

ثالثا: التمسك بجميع حقوق العرب الطبيعية المشروعة في مياههم الإقليمية⁽¹⁾.

النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة:

استولت إيران على بعض الجزر في منطقة الخليج العربي وهي الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في عام 1971، وقد طالبت

(1) احمد أبو الوفاء، المرجع السابق، ص 600، ص 601.

دولة الإمارات العربية المتحدة بحقها في السيادة الكاملة على تلك الجزر فجاء تأكيد مجلس جامعة الدول العربية متضامنا مع مطالب دولة الإمارات العربية في حقها في بسط سيادتها الوطنية على أراضيها المغتصبة.

وجاء في قرار مجلس الجامعة رقم 5282 بتاريخ 19/4/1993 وكذلك القرار 5223 بتاريخ 13/9/1994 ما يلي:

- الوقوف إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، واستتكار احتلال إيران غير المشروع لهذه الجزر.

- تأييد الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها الكاملة على هذه الجزر ورفع الانتهاكات الإيرانية.

- مطالبة إيران باحترام العهود والمواثيق الموقعة مع دولة الإمارات العربية المتحدة⁽¹⁾.

ونظرا لما تشكله الجزر الثلاث من أهمية استراتيجية في المنطقة، فموقعها أشبه بالصمام الذي يشرف على الشريان المائي والملاحي الذي يمثل مضيق هرمز في منطقة الخليج العربي المرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي من جهة الشرق، والبحر الأحمر من جهة الغرب، وأن هذه الجزر لها أهمية كبيرة كونها تتحكم بتصدير النفط من مناطق إنتاجه في الدول المطلة عليه إلى الدول الكبرى المصنعة له في أوروبا وأمريكا واليابان.

وكما جاء في تأكيد أحد المفكرين الانجليز (Oshea R aymond) (إن الخليج العربي يسيطر على استراتيجياتنا في الشرق العربي، حيث توجد به الموانئ

(1) راجع بالخصوص أحمد أبو الوفاء، المرجع السابق، ص 605.

والمراكز البحرية والجوية الرئيسية⁽¹⁾.

ومن خلال ما تم طرحه من دور للجامعة العربية في مساندتها الدائمة لأعضائها في تصديهم للاعتداءات الخارجية، وعملا بما نصت عليه المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية وتمشيا مع المادة الحادية والخمسين لميثاق الأمم المتحدة، عملت الجامعة بكل جهدها للتدخل في فض المنازعات سواء كانت بين أعضائها أو مع الدول الأخرى، بالطرق السلمية، والتشديد المستمر على ضرورة نيل الأعضاء حقوقهم كاملة.

ويلاحظ الباحث هنا أن مجلس الجامعة العربية قد جعل من كلمات الشجب والاستنكار والإدانة والتأييد بمثابة آلية مستمرة في جميع جلسات مجلس الجامعة العربية أو القمة العربية عندما يتعرض الأعضاء لأي اعتداء خارجي. وهذا ما أثار بعض المواقف العربية غير الراضية على دور الجامعة عندما يتعرض أعضاؤها إلى اعتداء خارجي، ولكن كما أسلفنا فإن ما يصدر من قرارات سواء على مستوى القمة التي يمثلها الرؤساء العرب أو في جلسات مجلس الجامعة التي يمثلها وزراء خارجية الدول الأعضاء تؤول مسئوليتها إلى الدول الأعضاء التي هي الأساس الأول لهذه القرارات.

فعلى سبيل المثال في حالة جمهورية مصر العربية، اتخذت الجامعة بشأنها العديد من القرارات التي تساند الحكومة المصرية في نزاعها مع الدول الغربية، لقد كانت الجامعة العربية متابعة لما يجري من أحداث على الساحة العربية والدولية، واتخذت الجامعة التدابير اللازمة لدعم الدول العربية، ونجحت الجامعة في جعل أي نزاع بين أية دولة عربية والدول الأخرى شأنا عربيا، وخلقت نوعا من التضامن العربي حتى تكون في حجم المسئولية المناطة بها. إن موقف الجامعة نابع من مراعاتها الحفاظ على السيادة الوطنية للدول العربية.

(1) راجع بالخصوص أحمد جمال الترمذي الجزر الثلاث: دراسة وثائقية، ص 61، ص 63.

وفي الحالة الثانية وهي حالة السودان التي صدر بخصوصها قرار من مجلس الجامعة مشار إليه سابقا، وهو يدعم حق السودان الكامل في السيادة على أرضه، وكذلك عبرت الجامعة من خلال قرارها على التدخلات الأجنبية التي جاءت لكي تنفذ مخططا المقصود منه زعزعة استقرار السودان، وتمزيق كيانه الوطني، وأن هذه الدول الأجنبية تعمل على دعم الحركات العسكرية بالداخل الساعية إلى تجزئة السودان.

لقد سعت الجامعة العربية بدبلوماسية ناجحة إلى إحباط هذه المخططات، ودعمت السيادة السودانية على كافة الأراضي، كما أكدت على أن السودان دولة عربية أفريقية، وجددت دعمها له ضد كل ما يهدد استقراره ووحدته وسلامة أراضيه، وكذلك دعم الجامعة للمبادرات العربية مثل المبادرة الليبية المصرية التي تلقى استجابة من الحكومة السودانية والمعارضة لحل النزاع داخليا، وعدم تدخل الأطراف الأجنبية التي تسعى جاهدة لإجهاض أية مبادرة عربية لحل المشاكل الداخلية.

وفي حالة سوريا ولبنان: تحركت الجامعة العربية باعتبارها أول تحرك تقوم به في جهودها من أجل حل مشكلة تعرضت لها دولة عربية عضو في الجامعة، حيث ركزت المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية على دفع الاعتداء الفرنسي على الدولتين العربيتين واعتباره انتهاكا صريحا من قبل فرنسا لسيادة الدول العربية الأعضاء في الجامعة.

وكانت الجامعة قد طالبت من خلال المجلس صراحة ضرورة الجلاء التام للقوات الأجنبية عن الأراضي العربية في سوريا ولبنان.

وفي حالة دولة الإمارات العربية المتحدة: نجد أن الجامعة العربية سعت جاهدة لدعم موقف دولة الإمارات، وجاء تحرك الجامعة في وقت تحاك فيه المؤامرات الكبرى ضد الوطن العربي، وكذلك ضد الجامعة العربية نفسها.

لقد دعت الجامعة العربية في قراراتها إلى ضرورة دعم حقوق دولة الإمارات العربية في فرض سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث: جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والمطالبة برفع الانتهاكات الإيرانية على الجزر المذكورة. ويقودنا هذا الحديث إلى التساؤل حول الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر، والمقارنة بين موقف اللامبالاة الذي اتخذته الدول الغربية من احتلال إيران لها، وبين مسارعته لخوض معركة عنيفة مع العراق ودفعه إلى الانسحاب من الكويت، لقد تم تدويل هذه المشكلة وتطويع الشرعية الدولية إلى شرعية أمريكية، وتم تنفيذ مخطط مدروس لضرب القوى العربية في المنطقة التي كانت تهدد الأمن القومي الأمريكي والدول الغربية، وبهذا أصبحت سياسة الكيل بميكالين في المنطقة ظاهرة للعيان، لماذا لا توجد شرعية دولية وقوات عالمية تحشد في دولة الإمارات لتحرير هذه الجزر، وطرد المستعمر الإيراني؟ أليست المشكلة واحدة، والأهمية الاستراتيجية واحدة؟! إذن السبب يرجع إلى أن الدول الكبرى راغبة في جعل كفة إيران رابحة داخل منطقة الخليج على المدى البعيد لموازنة كفة العراق.

بهذه الأوضاع تأثرت الجامعة العربية، باعتبارها تمثل أكبر تجمع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لقد عاشت الجامعة العربية هذه المحنة وهي مفككة وأصبحت في موقف المتفرج، لعدم قدرتها على اتخاذ أية إجراءات يمكن أن تخدم المصالح العربية.

غير أن الجامعة العربية ليست المسئول الأول عن تفكك الوضع العربي الراهن لأنه لا الجامعة ولا أمينها لديه سلطان على الدول العربية، وأن جميع التصرفات التي تتخذها الجامعة فردية أو جماعية ما هي إلا تعبير عن إرادات الدول العربية.

والوضع العربي الحالي لا يسمح بأن يكون للجامعة أي دور في المنطقة، فكل دولة عربية تسعى إلى الحفاظ على مصالحها القطرية والأمنية، كما في حالة موريتانيا عندما طبعت علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي، مبررها في ذلك بأنه عمل من أعمال السيادة، في حين أن هذا العمل يتنافى مع ميثاق الجامعة العربية، غير أن الدول العربية التي كثيرا ما تخترق ميثاق الجامعة تحترم الشرعية الدولية كما يتم التعبير عنها من خلال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال في قضية لوكربي.

طرح الجماهيرية لقضية لوكرى أمام الجامعة العربية

ليبيا والجامعة العربية قبل الثورة:

لم تتقدم ليبيا للانضمام لجامعة الدول العربية إلا في 11 الفاتح (سبتمبر) من عام 1953، وكان هذا الانضمام تحت إلحاح شعبي كان يغذيه التيار القومي، مثلته ثورة الثالث والعشرين من ناصر 1952 في جمهورية مصر العربية، وكانت قد انضمت إلى الأمم المتحدة في كانون 1951.

(وكان في انضمام ليبيا إلى الجامعة العربية نوع من الابتعاد من الواقع العربي في تلك الفترة، حيث نهجت سياسة حسن الجوار مع الدول العربية، وكانت سياستها ترجيح العمل على تخفيف حدة التوتر في المنطقة وتقريب وجهات النظر، ولكن الحقيقة أن ليبيا في تلك الفترة كانت سياستها تابعة للدول الكبرى، وعبرت سياستها عن السياسة المحافظة في علاقاتها مع الدول العربية، رغم الضغوط الداخلية عليها من قبل الجماهير الليبية، لإقامة علاقات تكون متينة وقوية مع الثورة المصرية⁽¹⁾).

كمثال: هناك ضغوط شعبية داخلية تمت على الحكومة الليبية بضرورة أن يكون لها دور في الصراع العربي الإسرائيلي، وأن تكون هناك إيجابية في مناصرة ثورة 23 يوليو بقيادة جمال عبد الناصر.

(1) خطاب حسن محمد الاتجاه الوجداني في الدبلوماسية الليبية إزاء جامعة الدول العربية 1969، 1994، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير للعلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1995، ص 108.

ليبيا والجامعة العربية بعد الثورة:

إن تأثير القومية العربية ظهر مبكرا لدى قادة الثورة الليبية، حيث جاءت تسمية الحركة التي قامت وخططت للثورة ونفذتها باسم حركة الضباط الودويين الأحرار، وهو التنظيم الذي تم تشكيله عام 1959، إذ كانت أول شروط الانضمام لهذا التنظيم تتمثل في ضرورة الإيمان بوحدة الأمة العربية والعمل على تحقيقها. حيث جاء البيان الأول للثورة ليؤكد الهوية العربية والقومية لها. وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم الجمهورية العربية الليبية سائرة في طريق الحرية والوحدة، وجاء في الإعلان الدستوري، وفي المادة الأولى منه أن ليبيا جمهورية عربية وديمقراطية، وحرّة، السيادة فيها للشعب، وهو جزء من الأمة العربية، وهدفه تحقيق الوحدة العربية الشاملة^(*).

وكما يقول العقيد معمر القذافي (إن الجامعة العربية يجب ألا نطلب منها أكثر مما تستطيع بحكم تكوينها، ونحن البلدان المتحررة نسعى إلى إقامة الوحدة العربية دون أن نركز كثيرا على الجامعة، وهذا القول لا يعبر عن تشكيك في دور الجامعة أو نقص في الالتزامات حيال الجامعة، بل يأتي من الرغبة الأكيدة للقيادة الليبية في تحسين وتطوير الجامعة، حتى تكون منسجمة مع الأهداف التي رفعتها الثورة الليبية، وشكلت محور سياستها الخارجية)⁽¹⁾.

وإذا كان النظام الملكي في ليبيا قبل الثورة قد انتظم في حضور جلسات الجامعة العربية لاسيما بعد 1967 (فإن قادة الثورة استهجنوا ما تقوم به الدول

(*) لمعرفة تفاصيل أكثر راجع السجل القومي، خطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، طرابلس، المركز

العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر المجلد الأول لسنة 1969، 1970، ص 166

(1) خطاب حسن محمد، المرجع السابق، ص 111.

العربية داخل الجامعة، حيث أصبحت -حسب تعبيرهم- عبارة عن منصة للخطب والحماس في مواجهة الأحداث الهامة. والرؤية الصحيحة للقيادة السياسية في ليبيا كانت الدور في أن تكون الجامعة العربية وسيلة لتحريك الوحدة العربية⁽¹⁾.

من خلال ما تم تناوله، فإن تحرك ليبيا في العهد الملكي تمثل في الموقف السلبي تجاه الجامعة العربية ونشاطها في مجال القضايا المطروحة على الساحة العربية، وتمثل هذا الموقف السلبي في الحضور فقط، وما يحدث على الساحة العربية، بينما تحرك ليبيا بعد قيام الثورة له دور كبير في تفعيل وتحريك الجامعة العربية للتقريب من الوحدة بين شعوب الوطن العربي، وهذا الخيار الاستراتيجي في السياسة الليبية تجاه القضايا التي تمس السيادة الوطنية لجميع أعضاء الجامعة العربية، وتحركها في اتجاه استرجاع الحقوق والأراضي العربية المغتصبة من قبل الكيان الإسرائيلي، وكذلك عملها الدؤوب في إحباط محاولات الدول الكبرى في الاستيلاء على موارد الطاقة العربية، المتمثل في النفط، وجعل هذه الثروات بيد العرب حتى يمكن لهم تحقيق التنمية في عالم يواجه تحديات كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي.

وبسبب قيام ثورة الفاتح بهذا الدور الرائد الذي كانت تقوم به ثورة 23 ناصر بقيادة جمال عبد الناصر، أصبحت ليبيا تحت قيادة العقيد معمر القذافي هدفا استراتيجيا للدول الكبرى.

فكانت هناك استراتيجية أمريكية في التعامل مع الجماهيرية بتكتيك آخر، بعيدا عن خلق الأزمات العسكرية التي لم تؤت ثمارها في السابق، وقد سبقت الإشارة إلى الأزمات التي افتعلتها أمريكا ضد الجماهيرية.

(1) المصدر السابق، ص 111.

وجاءت الفرصة في إطلاق التهم باتجاه ليبيا حول مسئوليتها عن تحطم الطائرة الأمريكية والطائرة الفرنسية سابقة الذكر.

ومن خلال ما سبق تحركت الجماهيرية بكل فاعلية للدفاع عن سيادتها ضد هذه التهم، مما جعلها تتجه إلى المنظمة الإقليمية المتمثلة في الجامعة العربية، ودعت الجماهيرية في 1991/11/5 لعقد دورة طارئة لمجلس جامعة الدول العربية، لكي تقوم بشرح الموقف الليبي بخصوص الأزمة، وللتسيق في اتخاذ موقف عربي موحد حيال الأزمة، أبرز ما قامت به الجامعة العربية بعدما تم طرح القضية من الجانب الليبي، هو إصدار بيان بتاريخ 1991/11/17 من الأمانة العامة دعت فيه كافة الأطراف إلى ضبط النفس، وعدم القيام بإجراءات يمكن أن تؤدي إلى تأثر الموقف في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الذي تبذل فيه الجهود الدولية والعربية من أجل الوصول إلى سلام عادل وشامل في المنطقة.

ومتابعة للوضع بين الجماهيرية والدول الغربية في يوم 1991/12/5 وفي دورة غير عادية أصدر مجلس الجامعة قراره رقم 5156 الذي أكد فيه:

- تضامنه مع الجماهيرية، والإشادة بتجاوبها من أجل كشف الحقائق حول هذا الحادث.
- الدعوى إلى تشكيل لجنة مشتركة من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لدراسة كافة الوثائق المتعلقة بالموضوع، طبقا للتعاون بين المنظمين، مع إمكان قبول مشاركة أطراف أخرى كمراقبين.
- إتاحة كل الوسائل الممكنة لتسهيل مهمة هذه اللجنة⁽¹⁾.

(1) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، دورة غير عادية بالقاهرة، بتاريخ 1992/1/16، إدارة شئون الأمانة العامة، القاهرة، ص2.

وهذا القرار دعا صراحة إلى تفادي القيام بأي أعمال اقتصادية وعسكرية ضد الجماهيرية من شأنها أن تصعد الموقف في المنطقة، وأن الجامعة العربية أخذت على عاتقها كامل المسؤولية في مساندة إحدى الدول الأعضاء التي تتعرض للتهديد والوعيد من قبل الدول الكبرى (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا)، وهذه الدول هي دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي في الوقت نفسه التي تملّي سياسة مجلس الأمن، وفرضها على الدول الأخرى، ولكن الجامعة العربية بدبلوماسية حكيمة أخذت في بناء ممر آمن للجماهيرية حتى يمكنها من تفادي أية تهديدات، أو عمل عسكري ضدها، وأن هذه القرارات تعبر بوضوح تام عن تبني الجامعة للأزمة والخروج بحل يرضي جميع الأطراف.

وفي يوم 1992/1/16 وفي دورة غير عادية (أصدر مجلس الجامعة قراره رقم 5158، والذي أعرب فيه عن وقوفه مع الجماهيرية، وتشيد بحرصها على كشف الحقائق المتعلقة بالحادثين للطائرتين الأمريكية والفرنسية، ودعوة مجلس الأمن إلى حل النزاع عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية حسبما نصت عليه المادة 33 من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة)⁽¹⁾، والفاعلية نفسها تابعت الجامعة العربية جهودها من أجل إظهار الحقائق المتعلقة بالأزمة مع الدول الغربية، وحث الأطراف المتنازعة إلى ضبط النفس، واتخاذ الإجراءات القانونية للوصول إلى الحقيقة، وبذلت الجامعة جهودا من خلال تحركاتها وتركزت هذه الجهود التي بذلتها الجامعة من خلال دعوتها بشأن تشكيل لجنة مشتركة من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وتكليف الأمين العام من أجل إجراء اتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة لبذل الوساطة مع كافة الأطراف المعنية ودعوة مجلس الأمن لحل هذا النزاع عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية.

(1) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، بتاريخ 22 مارس 1992 بالقاهرة، مرجع سبق ذكره، ص2.

ويلحظ الباحث أن هناك تكرارا للقرار السابق، وهذا يعد مؤشرا سلبيا في عدم استجابة الدول الغربية للجهود المبذولة من قبل الجامعة العربية.

ونتيجة لعدم استجابة الدول الغربية للجهود الرامية لحل الأزمة تبني مجلس الجامعة في 22 الربيع (مارس 1992) القرار الثالث الذي جاء فيه: حث مجلس الأمن على تجنب إصدار أي قرار باتخاذ إجراءات اقتصادية أو عسكرية أو دبلوماسية، يكون من شأنها زيادة حدة التوتر بشكل سلبي على المنطقة، وذلك انتظارا لما يصدر عن (محكمة العدل الدولية حول القضية المطروحة إليها بتاريخ 1992/3/3 وإعطاء الفرصة للجهود التي تبذلها اللجنة المنبثقة عن المجلس.

وفي اليوم نفسه أصدر المجلس قراره بشأن تشكيل لجنة من سبع من الدول الأعضاء لإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول ذات العلاقة، وهذه الدول هي جمهورية مصر العربية، تونس، الجزائر، الجماهيرية، سوريا، المغرب، موريتانيا. وهذه الاتصالات تهدف إلى إيجاد حل عاجل مع مجلس الأمن والدول ذات العلاقة وفق أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي⁽¹⁾.

هذا القرار لم يأت بجديد إلا بمطالبة مجلس الجامعة بانتظار ما سوف يسفر عنه الطلب المقدم من ليبيا إلى محكمة العدل الدولية بخصوص الأزمة. وكذلك تشكيل لجنة سباعية من الدول الأعضاء لمتابعة الأزمة مع الدول الأطراف، وهنا يمكن القول إن مجلس الجامعة وضع آلية للتحرك العربي في معالجة الأزمة المطروحة مع الدول ذات العلاقة على أن تقدم تقريرها في اجتماعات مجلس الجامعة العربية.

(1) بيان صادر عن مجلس الجامعة العربية في دورته العادية بالقاهرة رقم 97 بتاريخ 1992/4/29، ص4.

وفي دورته العادية 97 المنعقدة على مستوى وزراء الخارجية يوم 28/4/1992 حيث تناول المجلس موضوع الأزمة الليبية الغربية، استمع المجلس إلى رئيس الوفد الليبي الذي استعرض التطورات المتعلقة بالأزمة والتجاوب الذي أبدته الجماهيرية، ومطالبتها بإجراء تحقيق قانوني موضوعي محايد حول الاتهامات الموجهة إلى مواطنين ليبيين وقبولها بحكم محكمة العدل الدولية في موضوع الاختصاص في القضية المطروحة، واستعدادها للنظر في أية مقترحات أخرى، تتفق مع مبادئ القانون الدولي في إطار السيادة الليبية.

وبعدما تم استعراض المجلس لما ورد في الرسائل بين الأمين العام للجامعة العربية، والأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك استعراض المجلس تقرير نشاط اللجنة السباعية، والجهود التي بذلتها والإجراءات التي قامت بها كافة الأطراف، بما في ذلك الاجتماعات التي (عقدت في القاهرة وطرابلس والرباط، وبعدما تم تناول هذه الأزمة أعرب المجلس عن قلقه الشديد لصدور قرار مجلس الأمن رقم 748 المستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وما ترتب على هذا القرار من آثار سلبية على مجمل الوضع العربي، باعتبار أن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن إجراءات قسرية لا تساعد على حل المشكلة المطروحة، وتزيد إلحاق الضرر بالشعب العربي الليبي)⁽¹⁾.

وتأتي هذه الدورة لتؤكد على أن المنظمة الإقليمية للأمم العربية - وهي جامعة الدول العربية - لا يقام لها أي اهتمام بشأن ما تصدره من قرارات، سواء في المسألة الليبية، أو غيرها، حيث إن مجلس الأمن لم يراع الدور الذي تلعبه الجامعة

(1) الأمانة العامة للإدارة العامة للشئون السياسية والدولية، أزمة لوكربي ملف وثنائي مايو 94، تحصل

عليه الباحث من مقر المندوبية الليبية لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة، ص4.

العربية لفض النزاع القائم بالطرق السلمية. حيث ساءت الدول الغربية في تسييس الأزمة، وتصفية حسابات مع القيادة السياسية في الجماهيرية، وهو السبب وراء هذه الأزمة أصلاً. وزاد تأثر الموقف من خلال إصدار القرارات ضدها، وهو لم يكن حصاراً على الجماهيرية فقط، وإنما كان ضربة غير مباشرة، وفيديو يقام على دور الجامعة العربية في المنطقة، واستبعاد دورها الرئيسي في المنطقة، وهذه التوترات خلفت مناخاً متوتراً داخل الساحة العربية نفسها.

وبتاريخ 1992/9/13 (قرر مجلس الجامعة العربية في قراره رقم 5224 دعوة الأطراف الغربية للاستجابة للمبادرات الليبية الداعية للحوار والتفاوض من أجل إيجاد حل للأزمة وفقاً للمادة 33 من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة والذي يدعو إلى حل النزاعات عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية، وجاء أيضاً في القرار ضرورة رفع الإجراءات المفروضة على الجماهيرية والتي عبرت عن التزامها لما جاء في القرار 731 لسنة 1992)⁽¹⁾. ويتضح أن الجامعة العربية تبحث عن حل وسط يرضي جميع الأطراف، وتأمل من الدول الغربية المعنية بالأزمة أن تستجيب للمبادرات الليبية وأن توقف اتخاذ أي إجراءات أخرى يمكن أن تؤخر الوصول لحل سلمي للأزمة.

بتاريخ 1993/4/19 تبني مجلس الجامعة القرار رقم 5281 الذي أعرب فيه مجلس الجامعة عن قلقه البالغ للأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الليبي نتيجة الإجراءات المفروضة عليه، (وبذكر جميع القرارات السابقة بشأن الأزمة وتقديره اللامحدود للمبادرات التي تقدمت بها الجماهيرية لحل النزاع القائم من الدول الغربية عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية، وفقاً لما نصت عليه المادة 33 من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وطالب المجلس الأمين

(1) قرار مجلس الجامعة رقم 5224 القاهرة، د.ع 98 بتاريخ 1992/9/13، ص 18.

العام للأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود من أجل التوصل إلى حل سلمي يضمن رفع الإجراءات القسرية المفروضة على الجماهيرية، حيث تنعكس آثارها السلبية على الشعب الليبي والدول العربية⁽¹⁾.

ومن الملاحظ أن القرارين السابقين لم يأتيا بجديد حول الأزمة المطروحة وهي تنطلق من خلال الاستجابة الليبية لقرار مجلس الأمن رقم 731 لسنة 1992 والمبادرات التي قدمتها ليبيا لحل الأزمة لم تجد أي اهتمام من قبل الدول الغربية المعنية بالأزمة.

وبتاريخ 1993/9/21 يؤكد مجلس الجامعة في قراره رقم 5328 ضرورة عدم زيادة التصعيد المستمر للأزمة، (وإعطاء فرصة للحوار الإيجابي الذي يمكن أن يؤتي ثماره في إيجاد حل مناسب في طريق حل لتسوية الأزمة الليبية الغربية.

وكذلك يؤكد على المقترحات^(*) الإيجابية التي قدمتها الجماهيرية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 1994/9/11 والتي توفر عناصر جديدة تساعد على إيجاد تسوية لهذه الأزمة من خلال الحوار والتفاوض⁽²⁾.

وبتاريخ 1994/3/27 تمت الموافقة على قرار مجلس الجامعة رقم 5373، الذي يؤكد كالعادة على قراراته السابقة بشأن التضامن الكامل مع الجماهيرية العظمى. وتأييده جهودها الرامية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة في إطار احترام السيادة الوطنية الليبية، ومبادئ القانون الدولي.

(1) قرار مجلس الجامعة رقم 5281 د.ع 99 القاهرة بتاريخ 1993/4/19، ص22.

(*) لمعرفة المقترحات الليبية راجع رسالة أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي إلى أمين عام الأمم المتحدة بتاريخ 1993/12/8.

(2) المصدر نفسه، د.ع 100 رقم 5328 القاهرة بتاريخ 1993/9/21 ص15.

وكذلك نص هذا القرار على اقتراح الأمانة العامة القاضي (إجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما من قضاة اسكتلنديين، وفق القانون الأسكتلندي، وفي مقر محكمة العدل الدولية بـ(لاهاي))، وحث مجلس الأمن على الأخذ بعين الاعتبار هذا الاقتراح الجاد والجديد للبحث عن حل سلمي، منعا لأي تصعيد في الموقف من شأنه زيادة التوتر في المنطقة⁽¹⁾.

وهنا لابد من إيضاح شيء جديد وعملي جعل الجامعة العربية تقدم هذا المقترح هو أن الجانب الليبي قد فقد الثقة في الجانب الغربي الذي ليس له علاقات دبلوماسية تربطه به، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا - وأدرك الجانب الليبي أن الدول الغربية تسعى جاهدة للنيل من النظام السياسي، وتصفية حسابات خلال الحرب الباردة زيادة على ذلك إدراك الجانب الليبي أيضا أن مجلس الأمن تم تسخيرته من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية المعنية بالأزمة، هذه الجوانب جعلت الجانب الليبي يعطي قدرا من المرونة في تعامله مع الأزمة وإعطاء خطوط عريضة للجامعة العربية تتحرك من خلالها، أي بمعنى أن الجانب الليبي أعطى المقترح في دولة ثالثة والجامعة العربية وضعت آلية لاستثمار المقترح الليبي وجعله آلية للتعامل مع الأزمة وتطويره بما يخدم حل الأزمة المطروحة.

بخصوص القرار الذي تقدمت به الجامعة العربية بشأن المقترح العملي في المحاكمة في دولة محايدة تم الاستجابة له من قبل السلطات الليبية، وكذلك أيدته منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز. وأن هذا القرار يعتبر بمثابة تطبيق لميثاق الأمم المتحدة في المادة 33، والمادة 52، والمادة السادسة لميثاق الجامعة العربية، وهو يهدف إلى حل المنازعات بالطرق

(1) المصدر السابق د.ع 101 رقم 5373 القاهرة بتاريخ 1994/3/27 ص19.

السلمية التي تجنب جميع الأطراف اللجوء إلى القوة أو التهديد بها^(*).

وجاء القرار رقم 5431 بتاريخ 1994/9/15 (ليؤكد على نفس الاقتراح السابق لمجلس الجامعة بشأن اللجوء إلى دولة محايدة)⁽¹⁾، وحتى يمكن الخروج من هذه الأزمة التي تسعى الدول الغربية ذات العلاقة للدخول فيها، وهو الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة، خاصة في تسييس الأزمة وجعلها أزمة سياسية، وليست قانونية. حتى يمكن فرض سيطرتها، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وهذا يدل كما سبق ذكره على وجود رواسب في العلاقات الليبية الأمريكية والغربية، مما جعل الدول الغربية ترى في القيادة السياسية في الجماهيرية عبارة عن "داعم للإرهاب" وهي بذلك تقوم بتصفية حسابات قديمة وتسييس الأزمة لصالحها.

ونلاحظ هنا أن مجلس جامعة الدول العربية رغب من خلال اهتمامه بالمقترح المقدم من قبل الأمانة العامة والذي استجابت له ليبيا بأن تجعل منه آلية لتحركها مع الدول ذات العلاقة، وكذلك حث المنظمات الأخرى لتأييدها لهذا المقترح الذي يمكن من خلاله الوصول لحل شامل للأزمة بين الجماهيرية والدول الغربية المعنية بالأزمة.

وبتاريخ 1995/3/29 تبني مجلس الجامعة القرار رقم 5490، الذي يؤكد فيه مطالبة مجلس الأمن بإظهار الحقيقة، وإجراء تحقيق جديد محايد من أجل الوصول إلى حقيقة حادث تحطم الطائرة البانام الأمريكية فوق لوكربي، نظرا لما لحق التحقيقات التي جرت في الماضي من قصور، وما يحيطها من شكوك على ضوء ما

(*) تناولت صحيفة الجماهيرية العدد 3200 بتاريخ 14 التمر (أكتوبر) 1430 المؤتمر الصحفي لقائد الثورة الليبية معمر القذافي بالرياض، والذي أوضح فيه أن المقترح بخصوص محاكمة المشتبه فيهما في دولة ثالثة هو مقترح ليبي.

(1) قرار مجلس الجامعة مرجع سبق ذكره، د.ع 102 رقم 5431 القاهرة 1994/9/15 ص 40.

نشر أخيراً من معلومات ووثائق تشير إلى ضلوع دول أخرى في ارتكاب الحادثة المنسوبة إلى ليبيا. وحث مجلس الأمن على رفع العقوبات التي فرضها في قراراته رقم 748 لسنة 1992 وقراره رقم 883 لعام 1993 بانتظار نتائج التحقيق⁽¹⁾.

وبتاريخ 1995/9/21 أعرب مجلس الجامعة في قراره رقم 5506 (عن أسفه لاستمرار العقوبات المفروضة على الجماهيرية العظمى، بالرغم من الجهود والمبادرات من مختلف المنظمات الإقليمية والدولية الهادفة إلى إيجاد حل سلمي للأزمة)⁽²⁾.

وبتاريخ 1996/3/21 تزايد التضامن العربي مع الجماهيرية وتأييد جهودها الرامية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، حيث (صدر القرار رقم 5552 تأييداً لحق الجماهيرية في الحصول على تعويضات مناسبة عن الخسائر والأضرار المادية والبشرية، التي لحقت بالشعب الليبي من جراء تطبيق قرارات مجلس الأمن الأرقام (731)، (748)، (883)⁽³⁾. ويلاحظ الباحث هنا أن قرارات مجلس الجامعة قد وقعت بين التأييد والتضامن والإعراب والدعوة، وهذا ما يفسر عدم استجابة الدول الغربية لمقترحات الجامعة العربية وكذلك الدول الأعضاء التي بالغت في تشديد وتطبيق قرارات مجلس الأمن، دون مراعاة ما اتخذته مجلس الجامعة من قرارات لصالح الجماهيرية.

وبتاريخ 1996/9/15 أعرب مجلس الجامعة في قراره رقم 5596 عن أسفه العميق من الاستمرار في العقوبات المفروضة من قبل الدول الغربية، بالرغم من جهود المنظمات الإقليمية والدولية الهادفة لإيجاد حل سلمي للأزمة، (والمطالبة

(1) قرار مجلس الجامعة المرجع السابق د.ع 103 رقم 5470 القاهرة بتاريخ 1995/3/29 ص 53.

(2) المصدر نفسه د.ع 104 رقم 5506 القاهرة بتاريخ 1995/9/21 ص 35.

(3) المصدر نفسه د.ع 105 رقم 5552 القاهرة بتاريخ 1996/3/21 ص 35.

برفع العقوبات، وكذلك جاء قرار مجلس الجامعة ليطالب بتأييد حق الجماهيرية في الحصول على تعويضات مناسبة عن الخسائر والأضرار المادية والبشرية من جراء القرارات السابقة لمجلس الأمن، وكذلك الإعراب عن الجهود المبذولة من اللجنتين السباعية العربية، والخماسية الأفريقية في ضوء نتائج اجتماعاتها المشتركة بتاريخ 1996/4/11 في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية، بهدف التوصل إلى حل سلمي وعادل للأزمة، ودعوة اللجنة السباعية العربية إلى مواصلة جهودها في هذا السبيل. جاء في القرار وضع تصور عملي يكون في إمكانه إيجاد الحلول والوسائل الكفيلة لتجنب الشعب العربي الليبي مزيدا من الأضرار، وذلك وفقا لما قرره القمة العربية بالقاهرة⁽¹⁾. وجاء قرار القمة المنعقد في القاهرة بتاريخ 1996/6/23-21 حيث أعرب فيه القادة العرب عن بالغ قلقهم إزاء الأضرار المادية والبشرية التي لحقت بالشعب الليبي بموجب قرار مجلس الأمن 748 - 92 و 883 - 93 ويعتبرون أن عدم التجاوب مع الجهود والمسااعي التي بذلتها الجماهيرية والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي قد أخر كثيرا الوصول إلى حل لهذه الأزمة وضاعف كثيرا من معاناة الشعب الليبي، وجاء تأييد الجانب العربي لما قدمته الجامعة العربية لقرارها رقم 5373 واعتبره حلا عمليا مناسباً يؤدي إلى إنهاء هذه الأزمة، وطالب القادة العرب برفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العظمى خاصة أن استمرارها من شأنه أن يدفع الدول العربية إلى النظر في الوسائل الممكنة لتجنب الشعب الليبي مزيدا من الأضرار⁽²⁾. ونجد أن قرارات القمة العربية للمنعقدة في القاهرة ليست بعيدة عن قرارات مجلس الجامعة العربية، فهي وقعت تحت طائلة المصلحة القطرية وكذلك تحت تكرار

(1) قرار مجلس الجامعة المرجع السابق د.ع 106 رقم 5596 القاهرة بتاريخ 1996/6/15 ص 36.

(2) لمعرفة تفاصيل أكثر راجع مؤتمر القمة العربي غير العادي، القاهرة جمهورية مصر العربية، يونيو

مبدأ التأييد والإدانة والاستتكار والإعراب، وأن القادة العرب لم يتمكنوا من اتخاذ قرار مباشر لكسر الحظر الغربي خوفا على مصالحهم التي تربطهم بالدول الغربية.

وبتاريخ 1997/3/31 صدر قرار مجلس الجامعة العربية رقم 5639، حيث أكد على التنسيق بين اللجنتين، السباعية العربية والخماسية الأفريقية، للعمل على دعوة مجلس الأمن لعقد جلسة، وعرض المقترحات العملية التي تقدمت بها اللجنتان ليأخذ المجلس بأحد الخيارات المطروحة لحل الأزمة وهي:

أ- محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد يختاره مجلس الأمن.

ب- محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي وفق القانون الاسكتلندي من قبل قضاة اسكتلنديين.

ج- تشكيل محكمة جنایات خاصة لمحاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي⁽¹⁾.

يتضح في هذا القرار التنسيق بين منظمة الوحدة الأفريقية باعتبار أن الجماهيرية تقع في القارة الأفريقية، وهي عضو في هذه المنظمة، وكذلك الجامعة العربية، نجد أن المنظمتين أخذتا خطأ واحدا في إنجاح الدبلوماسية العربية الأفريقية لحل الأزمة المذكورة، وأن هذه القرارات والمقترحات أعطت أملا كبيرا في إيجاد حل عاجل للأزمة الليبية الغربية، وهذا يوضح الدور الرئيسي للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

بتاريخ 1997/9/21 صدر قرار مجلس الجامعة العربية رقم 5689، الذي أشار فيه من جملة الأمور الأخرى، التي تم تناولها في القرارات السابقة إلى أمرين هامين

(1) المصدر نفسه د.ع 107 رقم 5639 القاهرة، بتاريخ 1997/3/31 ص31.

هما: دعوة الدول العربية لاتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الحظر على الجماهيرية الليبية، وذلك لحين التوصل إلى حل نهائي سلمي وعادل للأزمة، وتمثل هذه الإجراءات في إعفاء الرحلات الجوية المخصصة للأغراض التالية من تدابير الحظر:

1- الرحلات الخاصة بالأغراض الإنسانية المتعلقة بالعلاج، ونقل الموتى واستيراد الأدوية.

2- الرحلات الخاصة بنقل العمالة ورعايا الدول الأجنبية.

3- الرحلات الخاصة بإرسال المساعدات العينية من الجماهيرية إلى الدول الأخرى.

4- الرحلات ذات الصبغة الدينية.

5- الرحلات المتعلقة بمشاركة القيادة السياسية والوفود الرسمية للجماهيرية الليبية في الاجتماعات الإقليمية والدولية.

6- تقديم الدعم اللازم فيما يتعلق بمعدات الطوارئ، والمعدات والخدمات المرتبطة مباشرة بمراقبة الحركة الجوية المدنية بما في ذلك، معايرة الأجهزة ومستلزمات البحث والإنقاذ والجوانب الخاصة بالتدريب والصيانة.

7- دعم الموقف الليبي الساعي للتخفيف من الصعوبات والعراقيل في البرامج المشتركة مع منظمة الصحة العالمية، وغيرها من المؤسسات الإنسانية.

8- مطالبة مجلس الأمن بإضافة الدول العربية لقائمة الدول التي يمكن نقل حالات الإسعاف العاجل إليها جوا. حيث إنها تقتصر على خمس دول أوروبية.

9- تقديم التسهيلات في الحصول على التقنيات الحديثة مثل محطات الكهرباء، وقطع غيار البيوت الزجاجية، ومستلزمات الإنتاج التي يتطلب توريدها عن طريق الجو.

10- تسهيل الحصول على قطع غيار شركة الطيران الزراعي، والسيارات الصحراوية المستخدمة في رصد ومكافحة الجراد الصحراوي.

11- رفع إجراءات تجميد الحسابات المتعلقة بالأموال الليبية التي لا يعود مصدرها إلى بيع وتوريد النفط⁽¹⁾.

ويلاحظ الباحث أن الدول الأعضاء لم تلتزم بهذه القرارات من حيث التطبيق في الوقت الذي نجد مجلس الجامعة قد طور من لهجته لاتخاذ قرارات هامة لصالح ليبيا، وأن الجامعة العربية ليس لديها سلطان على الدول الأعضاء وأن قراراتها تكون ملزمة لمن يأخذ بها.

بتاريخ 1998/3/25 رحب مجلس الجامعة في قراره رقم 5738، (بقرار محكمة العدل الدولية أنه يحق لها الاختصاص في القضية المعروضة عليها من قبل الجماهيرية العظمى، وقبول الدعوى المرفوعة منها بشأن تفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال حول سلامة الطيران المدني لعام 1971، بخصوص النزاع المذكور، وهو الحادث الجوي فوق لوكربي بتاريخ 1988/12/21)⁽²⁾.

ونص قرار المجلس على:

- اعتبار حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 1998/2/27 يحتم على مجلس الأمن إعادة النظر في العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية، ومطالبة مجلس الأمن بإعادة النظر في طبيعة النزاع.

(1) قرار مجلس الجامعة المرجع السابق د.ع 108 رقم 5689 القاهرة بتاريخ 1997/9/21 ص 39، ص 42.

(2) أحمد أبو الوفاء، مرجع سبق ذكره، ص 704.

- مطالبة مجلس الأمن بالتعليق الفوري للتدابير التي اتخذها بموجب القرار 748، 883، وذلك إلى حين الفصل في القضية من قبل محكمة العدل الدولية.

- تأكيد حق الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في الحصول على تعويضات مناسبة عن الأضرار والخسائر المادية والبشرية التي لحقت بها من جراء العقوبات المفروضة عليها بموجب قراري مجلس الأمن 748، 883⁽¹⁾.

يبدو من خلال هذه القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية أنه لم يكن هناك إلزام في تنفيذ ما يصدر من قرارات لصالح ليبيا في أزماتها مع الدول الغربية، ويرجع هذا إلى أن الدول العربية تخشى على مصالحها مع الدول الغربية، فهي لا ترغب في التفريط في هذه المصالح وخاصة دول الجوار.

وقد أخذت الجماهيرية سياسة حكيمة من خلال التحركات الدبلوماسية في جميع الاتجاهات، لكي يمكنها الخروج من هذا المأزق الذي وضعتها فيه الدول الغربية، وقد أشركت الجماهيرية بعض المنظمات الدولية، لكي يكون لها دور قوي في التأثير على الدول الغربية، تتمثل في اتخاذ منظمة الوحدة الأفريقية دورا هاما سوف نشير إليه في الفصل الرابع، وكذلك الدور الذي لعبه المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

أدرك الجانب الليبي حقيقة مفادها أن سياسة التصعيد مع الجانب الغربي في ظل المتغيرات على الساحة الدولية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم من شأنه أن يزيد من الفجوة بينها وبين الدول الغربية. لذا عملت الدبلوماسية الليبية بكل اقتدار على استثمار تحركات كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وجعلهما تقومان بدور نشط في تسوية الأزمة مع الدول ذات العلاقة فإذا كانت

(1) قرار مجلس الجامعة، مرجع سبق ذكره د.ع 109 رقم 5738 القاهرة بتاريخ 1998/3/25 ص 34.

الجامعة العربية قد جعلت هناك تراكما سياسيا في مسار القضية في إيضاح الموقف العربي فإن هذا الأمر جعل الجانب الليبي يبدى مرونة كبيرة مع المتغيرات على الساحة الدولية، وفي الوقت نفسه أخذت الدبلوماسية الليبية تعمل في اتجاه تكتيكي من أجل الضغط على الدول الغربية من خلال الجانب الأفريقي الذي لم يكن له أي تراكم سياسي بخصوص الأزمة مع الدولة المعنية، ولكن كان له اتصال مع جامعة الدول العربية في توحيد المواقف والوصول إلى حل لهذه الأزمة، والحقيقة التي يجب إدراكها أن الدبلوماسية الليبية هي التي عرفت كيف تستثمر الوقائع السياسية، وأدركت كيف يمكن الدخول في هذه الأزمة وأنها هي التي استطاعت أن ترفع العقوبات على الجماهيرية وفق السياسة الحكيمة التي اتبعتها مع الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية.

بتاريخ 1998/9/17 يؤكد مجلس الجامعة في قراره رقم 5793 ترحيبه بقرار المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بالقبول في النهاية بالمقترحات التي تقدمت بها الجامعة العربية والجماهيرية العظمى، والتي تدعمها منظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي لمحاكمة المشتبه فيهما بقضية "PANAM 103" في بلد محايد، ويعرب المجلس عن الأسف والاستياء بأن يكون الأمر قد استغرق كل هذا الوقت للقبول بهذا الاقتراح.

(عبر القرار في نفس الوقت عن استياء الدول العربية من الآثار والأضرار الشديدة التي نتجت عن العقوبات المفروضة على الجماهيرية، والتي لحقت بالشعب الليبي، وعلى ضوء هذه المستجدات قرر المجلس أن العقوبات المفروضة على الجماهيرية العظمى يجب تعليقها بمجرد أن يتم التوصل إلى اتفاق بين الجماهيرية والبلاد ذات العلاقة حول الترتيبات والضمانات الأولية لمثول المشتبه فيهما أمام المحكمة، كما قرر المجلس أنه يجب إلغاء العقوبات بالكامل بمجرد مثول المشتبه

فيهما أمام المحكمة، وأن جامعة الدول العربية سوف تتصرف على هذا الأساس.

- تأكيد حق الجماهيرية العظمى في الحصول على تعويضات عن الأضرار والخسائر المادية والبشرية التي لحقت بها من جراء هذه العقوبات⁽¹⁾.

بتاريخ 1999/3/18 يؤكد مجلس الجامعة في قراره 5848 الذي:

- جدد فيه تضامنه مع الجماهيرية الليبية وحققها بضرورة توفير جميع الضمانات التي تكفل محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما في بلد ثالث محايد، مع جميع حقوقهما القانونية والإنسانية أثناء وبعد المحاكمة، ويدعو الأطراف المعنية لاستكمال الترتيبات المتعلقة بذلك بالتفاوض والحوار، وتوثيقها بالمساعي الحميدة التي تبذلها المملكة العربية السعودية وجمهورية جنوب أفريقيا في هذا الشأن.
- رفضه القاطع لأسلوب التهديد أيا كانت مظاهره، بما في ذلك الضغط باستمرار العقوبات أو التلويح بتشديدها، وكذلك افتعال مواقف لا تساعد على إنجاز محاكمة عادلة ونزيهة كما يحث مجلس الأمن الدولي على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والصلاحيات الكاملة للهيئات الدولية المتخصصة، وإعمال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على الوجه الصحيح، خاصة اتفاقية مونتريال لسلامة الطيران المدني لعام 1971.

- تأسيسا على حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 1998/2/27، وعلى فحوى المواد 27، 33، 36 من ميثاق الأمم المتحدة، وبناء على ما أعلنته الأطراف المعنية من الوصول إلى اتفاقات التسوية للقضية على أسس عادلة، وبقبول نتيجة المساعي الحميدة التي بذلتها مختلف الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات

(1) قرار مجلس الجامعة، المرجع السابق د.ع 110 رقم 5793 القاهرة، بتاريخ 1998/9/17 ص33، ص 35.

الإقليمية والدولية، يطالب المجلس الدول العربية الشقيقة برفع العقوبات المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن رقم 748 لعام 1992، 883 لعام 1993 بمجرد توصل الأطراف المعنية إلى اتفاق على الترتيبات والضمانات اللازمة مسبقاً، وإلغاء كافة الإجراءات والتدابير أحادية الجانب المفروضة على الجماهيرية، كما يدعوها للعمل على كافة الأصعدة إلى تحقيق ذلك (1).

وبتاريخ 1999/9/13 صدر عن مجلس الجامعة القرار رقم 594 الذي:

- يجدد فيه المطالبة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة برفع العقوبات عن الجماهيرية العظمى رفعاً فورياً ونهائياً، وذلك تأسيساً على إيفائها بما تطلبته قرارات مجلس الأمن الصادرة بالخصوص بما فيها القرار رقم 1192 لعام 1998، وهو يطلب من الأمين العام للجامعة العربية توجيه رسالة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

- وكذلك يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في حوار مباشر ومتكافئ مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، لبحث وتسوية ما قد يكون حائلاً دون تطبيع العلاقات الثنائية معها، وترك مسألة لوكربي تأخذ مسارها القانوني والقضائي الذي فرضته طبيعة النزاع، وارتضته جميع الأطراف (2).

وعلى الرغم من التعاون الكامل الذي أبدته القيادة السياسية في الجماهيرية في حل هذه الأزمة، والتزامها الكامل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها. ورغم

(1) قرار مجلس الجامعة مرجع السابق د.ع 111 رقم 5848 القاهرة بتاريخ 1999/3/18 ص30، ص31.

(2) المصدر السابق د.ع 112 رقم 5894 القاهرة بتاريخ 1999/9/12 ص34، ص36.

الدعوات المستمرة من جميع المنظمات الدولية بما فيها جامعة الدول العربية بشأن الرفع الكامل للحصار المفروض على الجماهيرية بمجرد تقديم تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة يوضح فيه الالتزام الكامل للجماهيرية بقرارات المجلس سابقة الذكر، رغم هذا التقرير فإنه تجدر الإشارة إلى ما ورد في مجلس الجامعة العربية في الدورة (111) عندما عبر عن أسفه لعدم صدور قرار مجلس الأمن الدولي في جلسته بتاريخ 1999/7/7 برفع كامل ونهائي للعقوبات المفروضة على الجماهيرية.

بتاريخ 2000/3/11 يؤكد مجلس الجامعة على جميع قراراته السابقة ذات الصلة بموضوع النزاع. وإذ يشير إلى البيانات الصادرة عن مؤتمرات دول حركة عدم الانحياز وعن الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد بالجزائر في الفترة من 1999/14/12، ويقدر موقف الجماهيرية لما أبدته من مرونة في سبيل الوصول إلى حل سلمي للنزاع، ويثمن عاليا قيام الجماهيرية بتسليم مواطنيها المشتبه فيهما للمثول أمام القضاء الاسكتلندي في هولندا، ويؤكد على استجابة المواطنين المعنيين لذلك فعلا، ويجدد شكره لما قامت به اللجنة السباعية العربية والخماسية الأفريقية لجهودهما في البحث عن حل عادل للنزاع.

(ويذكر المجلس بفداحة الأضرار الشاملة التي لحقت بالجماهيرية العظمى من جراء العقوبات الدولية التي فرضت لمدة تزيد على سبع سنوات وما سببته من آثار سلبية على اقتصاديات الدول المجاورة. ويؤكد المجلس أن الجماهيرية الليبية قد أوفت بكامل متطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام 731 لسنة 1992، 748 لسنة 1992، 883 لسنة 1993، 1192 لسنة 1998)⁽¹⁾.

(1) قرار مجلس الجامعة د.ع 113 رقم 5950 لبنان بتاريخ 2000/3/11 ص27، ص28.

ويعرب مجلس الجامعة عن ارتياحه لعودة العلاقات الدبلوماسية بين الجماهيرية العظمى والمملكة المتحدة، ويعد تطورا إيجابيا ودليلا عمليا على أن الحوار والتفاهم هما السبيل الأمثل لحل المشاكل. واثنى مجلس الجامعة على قرار مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه ببروكسل بتاريخ 1999/9/13 والذي رفع الحظر المفروض على الجماهيرية العظمى رفعا كاملا باستثناء الحظر على السلاح. وكذلك ما جاء في بيان وزارة الخارجية ودول الكومنولث في 1999/11/4 حيث أعربت الحكومة البريطانية بامتنانها لما قامت به الجماهيرية العظمى من ترتيبات قضائية أثناء زيارة فريق الشرطة الاسكتلندي لإجراء تحريات تتعلق بالقضية.

(وقد أعرب مجلس الجامعة العربية عن أسفه لعدم إصدار مجلس الأمن حتى الآن قرارا برفع العقوبات رفعا نهائيا رغم تلقي التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في صورة شاملة لمتطلبات جميع قرارات مجلس الأمن المشار إليها⁽¹⁾).

وبالنظر لما جاء في نص القرار رقم 5950 في الدورة العادية رقم 113 بتاريخ 2000/3/11 في الجمهورية اللبنانية، حيث تعتبر هذه الجلسة الوحيدة التي طرحت فيها مسألة لوكربي خارج مقر جامعة الدول العربية، وكان انعقاد مجلس الجامعة في لبنان مساندة من الدول العربية للشعب اللبناني لما تعرض له من عدوان إسرائيلي. (إن هذه الجلسة اتخذت فيها قرارات في الفقرة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، وهي تمثل تحولا جديدا في المطالبة برفع الحظر عن الجماهيرية رفعا نهائيا، حيث جاء في الفقرة الثانية: تجديد رفض المجلس لاستمرار أسلوب الإصرار على عرقلة رفع العقوبات عن الجماهيرية العظمى

(1) راجع بالخصوص قرار مجلس الجامعة، مرجع سبق ذكره، د.ع 113 رقم 5950.

وتجاهل ما نصت عليه الفقرة (16) من القرار 883 وما احتواه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في هذا الشأن، بما في ذلك مخالفته للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، وتقويض مناخ الثقة وحسن النوايا الذي أدى إلى حل مقبول لدى جميع الأطراف⁽¹⁾.

وهنا نجد أن الولايات المتحدة تفتقد حسن النية بشكل واضح جدا حيث قامت بالضغط على مجلس الأمن حتى لا يتخذ أي قرار يكون من شأنه رفع نهائي للعقوبات المفروضة على الجماهيرية، وإنما لأهداف سياسية أبقى عليها معلقة رغم التقرير المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة بالتزام الجماهيرية التام بقرارات مجلس الأمن سالف الذكر.

وجاءت الفقرة الثالثة من قرار مجلس الجامعة رقم 5950 والتي تؤكد على مطالبة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة برفع العقوبات عن الجماهيرية العظمى رفعا فوريا ونهائيا، وذلك تأسيسا على الإبقاء بمطالبة قرارات مجلس الأمن الصادرة بخصوص القرار الأخير الذي يحمل رقم 1192 لسنة 1998 وأكد المجلس في هذه الفقرة على أن يقوم الأمين العام للجامعة العربية بمواصلة جهوده ومساعدته مع كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

(وجاءت الفقرة الرابعة من قرار مجلس الجامعة، والذي طالبت فيه الدول الأعضاء للجامعة العمل على إلغاء هذه العقوبات في أسرع وقت ممكن، وذلك تمشيا مع نص الفقرة العاملة الثالثة من قرار مجلس الجامعة رقم 5848 في الدورة العادية 111 بتاريخ 1999/3/18 وفي قرار المجلس رقم 5894 دع 112 بتاريخ 9/13/

(1) المصدر السابق.

(1999) (1).

وفي هذه الفقرة نجد أن المجلس اتخذ هذا القرار على مدى ثلاث جلسات لمجلس الجامعة سابقة الذكر، ويرى الباحث أن قرار مجلس الجامعة في هذه الفقرة لم يكن واضحاً لما وجد فيه من تكرار في اتخاذ الإجراء نفسه، وهو رفع الحظر عربياً ولم يكن هناك تفسير في القرار لعدم الاستجابة العربية لهذا القرار أو المبررات في عدم تطبيقه عملياً.

(وجاءت الفقرة الخامسة من قرار مجلس الجامعة رقم 5950 كمتابعة من مجلس الجامعة العربية لأحداث القضية المطروحة، حيث تم الاتفاق على إيفاد خبير قانوني عن جامعة الدول العربية ضمن فريق المراقبين الدوليين الذين سيتابعون سير محاكمة المواطنين الليبيين المشتبه فيهما أمام محكمة اسكتلندية، والتي قررت أن تبدأ النظر في القضية المطروحة خلال شهر مايو 2000، وهذا يعبر عن الدور المستمر للجامعة العربية في المشاركة، وكذلك تأسيساً على قرار مجلس الأمن رقم (1192) لسنة 1998 تسمية مراقبين دوليين لحضور المحاكمة⁽²⁾، وهذا يبرز دور الجامعة من الناحية العملية في متابعة الأحداث المتعلقة بالمحاكمة، وتعتبر هذه الجلسة جلسة مطالبة لرفع نهائي للإجراءات التي فرضها مجلس الأمن، وباعتبار أن الجماهيرية الليبية قد استجابت للقرارات الصادرة بالخصوص.

إن قرار وزراء الخارجية العرب في إيفاد خبير قانوني عن جامعة الدول العربية ضمن الفريق الدولي الذي يتابع المحاكمة، إنما هو دليل على استكمال دور الجامعة في مساندة أعضائها⁽³⁾.

(1) راجع بالخصوص المصدر نفسه من قرارات مجلس الجامعة 5950.

(2) المصدر السابق.

(3) صحيفة الزحف الأخضر العدد 2921 السنة العشرون طرابلس تصدرها حركة اللجان الثورية، الموافق 13 مارس (الربيع) لعام 1430، 2000 أفرنجي.

هناك ثلاث حقائق يجب ذكرها وهي:

أولاً: أن الجامعة العربية متأثرة بدولة المقر وخاصة ما حدث من تحركات للجامعة عند انعقاد الدورة 113 بלבنان.

ثانياً: تحرك الجامعة العربية بجانب أعضائها يكون وفق ما أبدته الدول المتضررة من مرونة في تناولها للأزمة.

ثالثاً: أن الجامعة العربية تمارس عليها ضغوط داخلية وخارجية عند انعقاد جلسات مجلس الجامعة على مستوى الوزراء أو عند انعقاد مؤتمر القمة العربي.

يتضح من خلال العرض السابق النقاط التالية:

أولاً: أن الوضع الدولي الحالي يسير وفق سياسة الكيل بمكيالين، وأن الشرعية الدولية ليس لها مكان في النزاع الليبي - الغربي من ناحية التطبيق، وكذلك نجد أن الدول الغربية لم تتبع أية قاعدة موضوعية في تعاملها مع الأزمة المذكورة، وإنما سارت وفق سياسة تصفية الحسابات.

ثانياً: أن بزوغ عصر الهيمنة الأحادية قد زاد من تقلص دور المنظمات الدولية، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، في تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وفقاً للقانون الدولي.

ثالثاً: كان موقف جامعة الدول العربية بارزاً، وذا أهمية كبيرة في المساندة الدائمة والمشرقة في تأييد الحق الليبي، وصيانة السيادة الليبية، وتركز على وجه الخصوص للمطالبة بإجراء تحقيق محايد، وعدم التسليم بما أجرته الدول الغربية من تحقيقات حيال الموضوع، حيث لا يمكن أن يكون ذات الشخص حكماً وخصماً في الوقت نفسه.

رابعاً: القرار الفعال الذي اتخذته الجامعة العربية بخصوص تخفيف الحظر على الجماهيرية ومطالبة الأعضاء في الجامعة بتنفيذ القرار.

خامساً: لعبت الجامعة العربية دوراً مهماً من خلال قيامها بدور الوفاق وتقريب وجهات النظر بين ليبيا والدول الغربية من خلال الوسائط والمسااعي الحميدة بينما نجد الدول الأعضاء التزمت بتنفيذ العقوبات التي فرضها مجلس الأمن.

سادساً: تأكيد الجامعة على أحقية حصول الجماهيرية العظمى على التعويضات المناسبة من جراء ما لحق بها من أضرار بشرية ومادية، بسبب تطبيق قرارات مجلس الأمن المشار إليها سابقاً. وعملت الجامعة العربية على المحافظة على عدم المساس بسيادة الجماهيرية.

نجد أن موقف الدول العربية في تطبيق قرارات الجامعة العربية كانت توجهه أولوية المصالح ونعني بها أن الدول الأعضاء فضلت مصالحها في علاقاتها مع الدول الغربية وعدم رغبتها في التضحية بهذه المصالح.

سابعاً: أن السبب الرئيسي وراء عدم تطبيق قرارات الجامعة العربية كمنظمة إقليمية يرجع إلى الدول الأعضاء نفسها، وليس هناك أية مسئولية على الجامعة ولا على أمينها، لأن لكل دولة عربية حرية تطبيق القرارات من عدمه، أي أن هناك فيتو عربياً على قرارات الجامعة سواء على المسألة الليبية أو غيرها.

ثامناً: أن الظروف الدولية والانقسام العربي (الأحادية القطبية قد أشرت لفترة من الزمن الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف بخصوص أزمة لوكربي)⁽¹⁾.

(1) راجع بخصوص ذلك أحمد أبو الوفاء، مرجع سبق ذكره، ص 705، ص 706، وكذلك راجع بالخصوص قرارات مجلس جامعة الدول العربية حول الأزمة المطروحة.

موقف الدول الأعضاء من الأزمة

إن مسلسل الأزمات الذي واجهته الجماهيرية لم يكن وليد قضية لوكربي، وهذه الأزمات متنوعة سواء على الجانب السياسي، أو الاقتصادي، أو العسكري.

الجانب السياسي: المحاولات التي قامت بها الدوائر الغربية لزعة النظام السياسي في الجماهيرية طوال الثلاثين سنة الماضية، ومحاولات عدة في التدخل الصريح في الشؤون الداخلية من خلال إرسالها مجموعة إرهابية، تقوم بأعمال إرهابية داخل الجماهيرية، بما فيها محاولة اغتيال العقيد القذافي.

الجانب الاقتصادي: قامت الولايات المتحدة بفرض حصار اقتصادي منذ الولاية الأولى للرئيس رونالد ريجان للولايات المتحدة الأمريكية وحتى ظهور أزمة لوكربي التي تم تدويلها لغرض إضفاء شرعية دولية على إطالة أمد الحصار وفرض العقوبات، مستندة هذه الإدارة على أن النهج الليبي لا يوافق على السياسات الأمريكية في المنطقة العربية.

الجانب العسكري: إن مسلسل التهديدات باستعمال القوة كان يسير مع خط الحصار الاقتصادي، فالجماهيرية كانت في مواجهة مع الولايات المتحدة في (خليج سرت) الليبي منذ أواخر التسعينيات، وفي الثمانينيات، والتهديد المباشر للأسطول السادس في البحر المتوسط، ولعل ما حدث في عام 1986 من هجوم مباشر خير دليل على ذلك، ولكن أين الشرعية الدولية من كل هذا؟

وكانت الدول الأعضاء في الجامعة العربية في مراحل سابقة ذات فاعلية، ولكنها في هذه الفترة التي حدثت فيها أزمة لوكربي كان الوطن العربي يئن من

مشاكل لا حصر لها، والموقف العربي كان بين الإيجاب والسلب بمعنى أن المواقف العربية كانت تحكمها الظروف الدولية، ومصلحة كل دولة.

والواقع أن التضامن العربي مع الجماهيرية عقب الأزمة مباشرة انطوى على مستويين، وهما المستوى السلبي والمستوى الإيجابي.

أ- مستوى التضامن السلبي: برز الموقف السلبي من خلال أول اجتماع تناقش فيه أزمة لوكربي في (مجلس الجامعة العربية بتاريخ 1991/12/15 حيث كان التمثيل الدبلوماسي قد اقتصر على المندوبين باستثناء العربية السعودية التي كان لها درجة تمثيل دبلوماسي أكبر من تلك الدولة الخليجية حيث كان تمثيلها عن طريق وزير الدولة للشئون الخارجية. مع العلم أن المشاركة في جلسات هذا المجلس تكون بحضور وزراء الخارجية للدول الأعضاء وتعطى كل دولة اهتماما بما يطرح في المجلس من خلال درجة تمثيلها وبهذا تكون الدولة الخليجية في بدايات الأزمة قد عبرت عن مستوى التضامن السلبي⁽¹⁾.

وبالنسبة إلى الموقف الإعلامي لبعض الدول العربية نجد أن هناك رفضا عربيا لما يجرى على الساحة العربية، وخاصة لما تتعرض له الجماهيرية من عقوبات عن طريق مجلس الأمن.

وقد كان مستوى التعبير الإعلامي الذي شهدته الساحة العربية هو (الانتقاد التام، ورفض الموقف الغربي في معالجة هذه الأزمة، وكانت هناك دعوة صريحة لعدم الالتزام بما يجري من إجراءات ضد الجماهيرية، من قبل كل من سوريا

(1) الهادي محمد الوحيشي، دور الأمين العام لجامعة الدول العربية في العمل العربي المشترك، دبلوم الدراسات العليا، الماجستير في العلوم الإدارية والقانونية، المملكة المغربية، السنة الدراسية 95/94 ص122، ص123.

والسودان، والجزائر، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية⁽¹⁾.

ب- مستوى التضامن الإيجابي: ومن خلال المشاركة الفعلية في التعبير عن التحرك وإيجاد حل للأزمة الليبية الغربية كان هناك تحرك فعلي مرتبط بمردود تلك الإجراءات التي فرضت على الجماهيرية، وأن المشاركة الفعلية كانت من قبل جمهورية مصر العربية التي تقع في الشرق من الجماهيرية، والمملكة المغربية التي هي عضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي، ومصر والمغرب هما طرفان في اللجنة السباعية، (التي شكلت في إطار جامعة الدول العربية، في الربيع 1992، وبالإضافة إلى مصر والمغرب هناك سوريا ودول اتحاد المغرب العربي، حيث كان تحركها من خلال التنسيق مع جامعة الدول العربية رغم الصعوبات التي واجهتها نتيجة لرفض الدول الغربية ذات العلاقة للغة الحوار والتفاوض)⁽²⁾، (وهذا ما جعل هذه اللجنة تحقق في تحركاتها فور تشكيلها، وقبل صدور القرار رقم 748، وبالنسبة للجانب الليبي الذي يسعى لتقادي المواجهة، وتبني سياسة الحوار التفاوضي وفق القواعد الدولية والقانون الدولي، والمبادرة التي قام بها المشتبه فيهما عن استعدادهما لتسليم نفسيهما للجامعة العربية، الأمر الذي يعبر عن الموقف الليبي وموقف المشتبه فيهما لإظهار الحقائق.

وجاء الدور الذي لعبته الدول المغربية، حيث واصلت الدول المغربية اهتماما بهذه (الأزمة بين ليبيا والدول الغربية، وكثفت تحركاتها لإيجاد حل سلمي للأزمة، ومحاولة منها لتجنيب الجماهيرية لأي عمل عسكري)⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، ص 123.

(2) المصدر نفسه.

(3) ملف وثائقي عن الجماهيرية العربية الليبية والاتهامات الأمريكية الغربية بشأن حادث تفجير الطائرتين مارس 1992، جمهورية مصر العربية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات ص 13.

واستمرت الجهود الفعالة في معالجة الأزمة من خلال اللجنة السباعية، رغم ما واجهته من حملة إعلامية من الجماهيرية في عدم رضاها عن الموقف العربي، والفشل الذي منيت به في إدارة الأزمة بين الجماهيرية والدول الغربية.

فالمواضح أن هذا التحرك افتقد القدرة على القيام باتخاذ إجراءات كفيلة بمعالجة الأزمة، وأن التضامن المتفاوت مع الجماهيرية لم يقدم لها المساعدة للوصول إلى حل، ولا إعفائها من المسؤولية وضرورة التحرك في اتجاه يمنع الدول الغربية من الحملة الظالمة الموجهة ضدها، وإيجاد حد فاصل بين الناحية القانونية والسياسية اللازمة.

ولكن كما سبق أن أشرنا إلى الموقف العربي الذي كان مرتبطاً بمصالحه مع الدول الغربية وأن تصدع النظام الإقليمي العربي في مواجهة هذا الامتحان الصعب في اتخاذ إجراءات حاسمة لوقفه الجاد والتحرك الإيجابي بجانب ليبيا (ولكن حجة العرب دائماً تظهر بسبب نزاع أو أزمة في المنطقة فدائماً يلقون على شماعة حرب الخليج الثانية في تأخيرهم في اتخاذ موقف يكون ذا فاعلية في التضامن العربي)⁽¹⁾. وجعل الدول العربية غير واضحة في مواقفها سواء كان في الأزمة الليبية الغربية، أو حتى في ما يحدث للعراق من دمار خارج نطاق الشرعية الدولية، وأضافت (الأزمة الليبية الغربية مزيداً من التوتر في المنطقة، كما عبرت عنه جامعة الدول العربية التي اعتبرت أن هذه الأزمة سوف تؤثر في عملية السلام في المنطقة، وتزيد من الفجوة بين الدول العربية والغربية)⁽²⁾.

ولكن رغم الظروف الدولية وما آل إليه الوضع العربي فإن الجماهيرية اعترفت بالجهود التي بذلتها الجامعة العربية، والدور الذي حاولت الحكومات

(1) الهادي محمد الوحيشي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

(2) المصدر نفسه، ص 124.

العربية أن تقوم به، حيث جاءت الإشادة بهذه الجهود على لسان "أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي" (وزير الخارجية) (في مقابلة أجرتها معه صحيفة الوسط، حيث قال: الإخوة العرب مشكورون على الجهود التي بذلوها في الماضي، ومجلس الجامعة العربية سواء على مستوى الوزراء أو مستوى المندوبين، وعبرت عن التضامن والتعاطف مع ليبيا، ولم يطلبوا منا شيئاً نحن رفضنا الاستجابة إليه كما لم نسمع من أي واحد منهم أن ليبيا مخطئة أو أنها قامت بهذا الحادث المزعوم (لوكربي) ولكن تظل الجهود العربية في صورة الوضع الراهن، وهو وضع بالغ الدقة ممزق، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية، حيث يوجد انقسام في مؤسسة الجامعة العربية في الاجتماع السابق أو في الاجتماع الذي عقد في الفترة من 28-30 الطير (أبريل) 1992، وكان هناك إجماع على عدالة الموقف الليبي، وعبر المجلس عن قلقه العميق تجاه الأزمة التي فرضها مجلس الأمن بموجب القرار رقم 748، إن هذه العقوبات قد خلقت مأزقاً في الواقع العربي الراهن، إلى درجة أنه عبر عنه بأنه مأزق تاريخي وقانوني، وهو يتناقض مع مبادئ العمل المشترك) وأن الدول العربية اعتبرت أن هذه القضية هي قضية عربية، ويجب العمل على الخروج من هذا المأزق، ويجب أن تكون هناك مساعي مستمرة عربياً بشأن هذه الأزمة من خلال (اللجنة السباعية، أو بشكل منفرد ويجب الخروج من هذا النفق، لأن الأزمة الليبية الغربية لم تعد تمس ليبيا ذاتها، فالعقوبات تركت آثاراً قانونية على مبادئ العمل العربي المشترك)⁽¹⁾.

(1) الهادي محمد الوحيشي، المرجع السابق ص 128.

الفصل الرابع

مساعي جامعة الدول العربية لحل الأزمة

- المبحث الأول : بناء الموقف العربي الموحد.
- المبحث الثاني: مساعي جامعة الدول العربية مع مجلس الأمن.
- المبحث الثالث : مساعي جامعة الدول العربية مع المنظمات الإقليمية (منظمة الوحدة الأفريقية – منظمة المؤتمر الإسلامي – حركة عدم الانحياز).
- المبحث الرابع: مساعي الجامعة العربية مع الدول الغربية ذات العلاقة.

المبحث الأول

بناء الموقف العربي الموحد

من المهام الرئيسية التي تضطلع بها أية منظمة دولية السعي لتسوية ما قد يحدث بين أعضائها من منازعات بالطرق السلمية، حسب ما ينص عليه ميثاقها. (وعند إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 تأثر الآباء المؤسسون من القيادات العربية بروح تلك الفترة التي صاحبت نهاية الحرب العالمية الثانية ومحاولات إنشاء "الأمم المتحدة" ولهذا عبرت تلك القيادات عن أن الخلافات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لا بد أن يتم تسويتها أمام القاضي الدولي)⁽¹⁾.

السؤال الذي يطرح: كيف يمكن للجامعة العربية أن تقوم بدورها إزاء أعضائها عندما يكون هناك نزاع مع دولة غير عضو في جامعة الدول العربية؟ يستمد هذا التساؤل أهميته عندما ننظر إلى (ميثاق جامعة الدول العربية الذي ركز اهتمامه بصفة أساسية على تسوية المنازعات التي تثور بين أعضائها، ولكن معاهدة الدفاع العربي المشترك في^(*) المادة الأولى فتحت الطريق إلى تخفيف حدة القيود التي نصت عليها^(**) المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية)⁽²⁾.

(1) الدكتور بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية - الناشر معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977، ص 11.

(*) نص المادة الأولى لمعاهدة الدفاع العربي المشترك .

(**) نص المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية .

(2) بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص 11.

ولكن المعاهدة المشار إليها لم يتم تطبيقها في الواقع الفعلي، بل إن بعض الدول العربية نفسها وضعت (فيتو) على تنفيذ هذه المعاهدة، نظرا لأنها تهدد بانتقاص السيادة الوطنية للدول العربية.

ولكن رغم القيود المنصوص عليها في الميثاق، والقيود العربية عموما مما يؤدي إلى عدم جعل الجامعة تقوم بدورها كاملا في توجيه أعضائها فإن الجامعة - ومن وجهة نظرنا - مجرد جهاز يقوم بتنفيذ ما تتفق عليه الدول العربية سواء ما ينبع من الميثاق نفسه، أو من المعاهدات الجماعية كمعاهدة الدفاع العربي المشترك، وتقوم الجامعة بهذا الدور من خلال استثمار خبراتها التاريخية من معالجة المنازعات التي تتعرض لها الدول الأعضاء.

ومن أجل ذلك تعمل جامعة الدول العربية وفق (دبلوماسية هادئة) حتى يمكنها تحقيق أهدافها، وخاصة فيما يتعلق بدورها في مساعدة أعضائها عندما يتعرضون إلى أي تهديد خارجي، ومن خلال التوفيق بين متطلبات ميثاقها، وبين مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بفض المنازعات بالطرق السلمية واستبعاد اللجوء إلى القوة. ويأتي دور الجامعة في سياق محاولاتها إيجاد نوع من الوفاق بين ليبيا والدول العربية في ظل الوضع العربي الراهن، وفي ظل المتغيرات الدولية.

إن الوضع العربي الراهن وهيمنة الدول الكبرى على الأمم المتحدة هو أكبر معوقات واجهت الجامعة العربية في الوصول إلى تسوية لأزمة لوكربي، وإن هذه المعوقات جعلت الدول العربية في حال تشبه إلى حد ما حال الأمم المتحدة نفسها في حماية أعضائها، وتأتي هذه المعاناة نتيجة الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي. أصبحت هي اللاعب الأكثر تأثيرا على مسرح السياسة العالمية، وخاصة أن هذه الأزمة محل الدراسة تتور مع القوى العظمى في

العالم، (أمريكا وفرنسا وبريطانيا)، وهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، فماذا يا ترى يكون حال جامعة الدول العربية للتدخل في مثل هذه الحالات؟ سوف نسترشد بالآتي: (إذا كانت زعامة الدول الرئيسية في المنظمة الإقليمية ليست مطلقة أو ليست دائمة، فإن الدول الأعضاء سيفضلون على الفور اللجوء إلى الأمم المتحدة لتسوية منازعاتهم الإقليمية خوفا من تأثير الدول الرئيسية على قرار المنظمة الإقليمية)⁽¹⁾. إذن هنا يكون توظيف المنظمة العالمية لحساب الإدارة الأمريكية باعتبارها عضوا دائما، وهي حسب الظروف الدولية.. المتحكم في السياسة العالمية، وهي الدول الفارضة التي يمكن أن تعطي قراراتها دفعة تجعلها مقبولة من المجتمع الدولي، لما لها من سيطرة على العالم.

في هذا الفصل نحاول أن نوضح مساعي جامعة الدول العربية من خلال بناء موقف عربي موحد يتمحور حول مواد الميثاق السابق الإشارة إليها.

وهكذا تتضح العلاقة التي تتحرك بها المنظمات الإقليمية لتسوية منازعاتها، وهنا نشير إلى دور الجامعة من خلال المنظمات الإقليمية، وكذلك نوضح المساعي التي قامت بها الجامعة العربية من خلال الأمين العام مع الدول ذات العلاقة بالأزمة.

تحركت جامعة الدول العربية لبلورة موقف عربي موحد داخل نطاق مجلس الجامعة من خلال اتخاذها لقرارات (تعلن فيها عن تضامنها مع الجماهيرية العظمى، وتدعو جميع الأطراف لحل الأزمة عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية وفقا لما تنص عليه المادة 33 من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة)⁽²⁾. ونجد هذا الموقف لدول الجامعة معبرا عنه في معظم جلسات مجلس الجامعة، وهو ما

(1) المرجع السابق ص 21 .

(2) راجع بالخصوص قرار الجامعة العربية د.ع رقم 5158 القاهرة بتاريخ 1992/1/16.

يعطي مؤشرا على أن الوضع العربي في حالة من التدهور، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، التي كان لها تأثير مباشر على أداء الجامعة العربية.

إن لم يكن دور الجامعة العربية في بناء الموقف العربي ذا فاعلية في تبني موقف يكون له تأثير على تلك الدول ذات العلاقة بالأزمة مع الجماهيرية العظمى، ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب الآتية:

(1) إن الجامعة العربية ليس لديها سلطان على الدول الأعضاء، وإنما هي عبارة عن أداة تنفيذ للقرارات التي يتم اتخاذها.

(2) 'الدول العربية لا ترغب بالمجازفة بمصالحها من أجل الجماهيرية.

ونتيجة ذلك، فإن الدور الوحيد الذي تحصلت عليه الجامعة العربية هو دعوتها لتشكيل لجنة سباعية من الدول العربية، كما أن الدول العربية وافقت ونفذت - فرادى وجماعة - على قرارات مجلس الأمن، دون أن تنفذ ما وافقت عليه من قرارات مجلس الجامعة التي أقرتها من أجل تضامنها مع الجماهيرية.

إن الجامعة العربية وجدت نفسها في صراع مع الواقع العربي ومع المتغيرات الدولية وضوابط الميثاق، إن المحاولات التي بذلت لتسوية هذه الأزمة جعلت الجامعة تسير وفق الاجتهادات ويتدخل من دول عربية عديدة سبق الإشارة إليها (ويستوقف مدى السعي للدول العربية لحل هذه الأزمة على درجة تأثير هذا التحرك على مصالحها، وكذلك القدرة التي يمكنها أن تكون بها في حالة التأثير على الدول الغربية)⁽¹⁾.

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1994 - الناشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، القاهرة 1995، ص 132.

وبالرجوع إلى موقف الدول الأعضاء من الأزمة نجد الموقف الإيجابي قد تمحور من خلال الوساطة التي قامت بها الدول الأعضاء أو من خلال ما اتخذته مجلس الجامعة من قرارات لصالح ليبيا، وكذلك ما عرضته الأمانة العامة من مقترحات وخاصة المقترح الذي تمت الموافقة عليه وأيدته الدول الأعضاء في قرار مجلس الجامعة رقم 5373 بتاريخ 1994/3/27، والذي ينص على حل النزاع في دولة محايدة وبطبيعة الحال ومن خلال الجهود المكثفة وافقت الدول الغربية على هذا المقترح الذي تم العمل به لإنهاء الأزمة الليبية الغربية التي استمرت لما يزيد عن سبع سنوات.

إلا أن الموقف السلبي جاء من دول الخليج العربي، والذي كان ناتجا عن موقف الجماهيرية* العظمى من حرب الخليج الثانية، إلا أن هذا الموقف السلبي الذي أخذت العربية السعودية بتحويله إلى موقف إيجابي كما أشارت إليه قرارات مجلس الجامعة العربية بخصوص الوساطة العربية السعودية تمشيا مع الموقف السابق، ومواصلة الجهود المبذولة لإنجاح الوساطة العربية لتجنب الجماهيرية مزيدا من الأضرار الناتجة عن العقوبات المفروضة عليها من قبل مجلس الأمن الدولي. وكانت الجماهيرية تسعى دائما إلى موقف عربي ذي فاعلية، إلا أن الوضع العربي الحالي والنظام الدولي قد أحر هذا الموقف لعدة سنوات، وكذلك تأتي جهود الجامعة من خلال متابعتها الدائمة لما تقوم به اللجنة السباعية العربية التي شكلت

(*) اعتبرت دول الخليج العربي أن الجماهيرية العظمى قد أيدت نظام الحكم في العراق عند غزوه الكويت، وهذه وجهة نظر غير صحيحة، حيث إن وجهة النظر الليبية تؤكد على أن يكون هناك حل لهذه الأزمة الخليجية وفق المنظور العربي، ومن خلال جامعة الدول العربية وعدم السماح بالتدخل، وإن ما حدث من تدخلات من قبل الولايات المتحدة وحلفائها هو ما تخشاه الجماهيرية وتعتبره تواجدا على المدى البعيد في المنطقة وهذا ما حدث بالفعل.

بناء على قرار مجلس الجامعة العربية رقم 5161 بتاريخ 1992/3/22 حيث نصت الفقرة الخامسة (على تشكيل لجنة وزارية للمتابعة من كل من تونس والجزائر وليبيا وسوريا للاتصال برئيس مجلس الأمن وبالدول الأعضاء للمجلس والأمين العام للأمم المتحدة بهدف إيجاد حل للأزمة وفق أحكام القانون الدولي)⁽¹⁾.

وكذلك الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في إيجاد موقف معزز وداعم لموقف الدول العربية، وهو الموقف الإفريقي من خلال اتخاذ قرار عربي إفريقي لتوحيد جهود اللجنة السباعية العربية واللجنة الخماسية الإفريقية حتى تقوم بدور فعال تجاه هذه الأزمة.

هذا التعاون بين المنظمتين أعطى دفعة كبيرة في انتقال التأثير العربي الإفريقي إلى تأييد عالمي، حتى يمكن التأثير على الدول الغربية ذات العلاقة لغرض الاستجابة، للمقترحات التي طرحتها جامعة الدول العربية من أجل الوصول إلى حل لهذه الأزمة.

دور الأمين العام لجامعة الدول العربية:

كشفت تجربة الجامعة العربية خلال السنوات الماضية على أن هناك أهمية قصوى لدور الأمين العام لجامعة الدول العربية في تحديد مسار العمل العربي المشترك، وكذلك في التسوية السلمية للمنازعات التي تثور بين الأعضاء، وهذا الدور اكتسبه (الأمين العام بالممارسة، وليس تنفيذاً لنص الميثاق، ونجد أن هناك تشابهاً في دور كل من الأمين العام للجامعة، والأمين العام للأمم المتحدة، إذ يكون للممارسة الفعلية دور هام في إبراز دور الأمين، كذلك الأخذ بتجارب المنظمات الأخرى)⁽²⁾.

(1) راجع بالخصوص قرار مجلس الجامعة العربية 5161 د.ع القاهرة بتاريخ 1992/3/22.
(2) جميل مطر وآخرون: جامعة الدول العربية الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير. الناشر مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993، ص 389.

إن الميثاق لم يعط أية صلاحيات مباشرة للأمين العام لجامعة الدول العربية، فيما يخص التسوية السلمية للمنازعات، وكذلك مساعدة الدول الأعضاء فيما يتعرضون له من اعتداءات من الدول غير الأعضاء، ونجد أن دور الأمين العام يحدد عن طريق مجلس الجامعة الذي يكلفه بمتابعة ما يتوصل إليه المجلس من قرارات.

إن الأمين العام يتحرك وفق ما يشير إليه الميثاق والجهود المبذولة من طرفه من خلال (دبلوماسية المفاوضة والوساطة التي تعتبر إحدى الأساليب التي من خلالها يتم تسوية الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ بين دولة عربية وأخرى)⁽¹⁾.

وكذلك يعتمد دور الأمين العام للجامعة على الخبرة السياسية، وما يحظى به من تأييد ومكانة لدى الحكومات العربية.

وحسب نصوص ميثاق الجامعة العربية، فإن الجهاز المنوط به فض المنازعات قد ارتبط به، وورد في نص المادة الثانية عشرة في الفقرة الأولى (12/1) والتي تشير إلى أن الأمين العام يشترك في اجتماعات المجلس، وكذلك يحق للأمين العام أن يعرض على المجلس في كل وقت تقارير أو بيانات عن أية مسألة يبحثها المجلس، وكذلك أشارت المادة الثانية عشرة بالفقرة الثانية (12/2) إلى أن للأمين العام أن يشير على نظر المجلس، أو الدول الأعضاء إلى أية مسألة يرى أنها قد تسيء إلى العلاقات القائمة بين الدول العربية أو بينها وبين الدول الأخرى^(*).

ونلاحظ هنا أن مجلس الجامعة العربية، وإن نوه في جميع قراراته بخصوص موضوع الدراسة على أن يقوم الأمين العام بمتابعة الموضوع مع الدول المعنية، إلا أن هناك حقيقة أخرى أيضاً، وهي أن المجلس نفسه يستمد قوته في القرارات وفي

(1) المصدر السابق ص 44.

(*) راجع بالخصوص ميثاق جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 74، ص 75.

إنجاز التحرك العربي والدولي من خلال ما يقوم به الأمين العام للجامعة العربية، وسوف ننظر في تلك المساعي التي بذلها الأمين العام مع الدول المعنية ومع المنظمات الإقليمية الأخرى، وكذلك مع المنظمة الدولية، الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بشأن التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف.

ونلاحظ أن جميع قرارات مجلس الجامعة تدعو الأمين العام لمتابعة ما اتخذ من قرارات، نظراً لأنه لا يوجد ما يعطي الأمين العام من صلاحيات في ميثاق الجامعة، ولهذا كانت تحركات الأمين العام وفق الإجماع العربي ووفق الخبرة التاريخية التي يمتاز بها الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد.

التقى الأمين العام للجامعة العربية^(*) مع أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي بتاريخ 1998/3/1. وتم التشاور في اتخاذ موقف كانت تطالب به الجماهيرية العظمى، وهو عرض الأزمة الليبية الغربية على مجلس الأمن في جلسة علنية حيث (ساندت الجامعة هذا المطلب الذي تحقق بفعل الأمين العام وبفعل الدور الذي قامت به المنظمات الإقليمية. وكانت الجماهيرية في سعيها لعقد جلسة تسعى لتوضيح أن معظم دول العالم من خلال منظماتها تساند الجماهيرية العظمى، وكانت الجامعة العربية تحت الجماهيرية باستثمار النجاح الذي حققته في محكمة العدل الدولية⁽¹⁾).

ومن خلال الجهود المبذولة من جامعة الدول العربية قامت بإرسال وفد الجامعة العربية إلى الجماهيرية العظمى بتاريخ 1998/9/3 في استمرار الجهود المبذولة في

(**) يسعى الباحث لعرض أهم اللقاءات التي جرت مع الأمين العام للجامعة العربية في ظل التغيرات الجديدة حول الأزمة الليبية الغربية.

(1) أزمة لوكربي ملف وثنائي، مارس 1999، الإدارة العامة للشئون السياسية، جامعة الدول العربية.

تنسيق موقف عربي موحد، حيث قام بزيارة الجماهيرية العظمى للتشاور حول تنسيق الجهود وفق المستجدات الأخيرة، حيث تم التنسيق بخصوص القرار رقم (1992) وما يدور حوله من إيجابيات وسلبات، وكذلك التعرف على الموقف المفاجئ لكل من أمريكا وبريطانيا بخصوص الأزمة المطروحة، وكذلك تم عرض وجهات النظر حول الاتفاق البريطاني الهولندي والأبعاد التي يمكن أن تؤثر على الجماهيرية بخصوص هذا الاتفاق، والذي سوف نشير إليه في دور الجامعة مع الدول ذات العلاقة، وهنا جاء (دور الجامعة حتى يمكن إيضاح الصورة أمام المفاوض الليبي في ملابسات الموقف الغربي سعت الجامعة العربية إلى الخروج من هذه الأزمة دون المساس بالسيادة الوطنية للجماهيرية العظمى، وأوضحت وجهة النظر الليبية أن الدول الغربية تحاول أن تجهض المكاسب التي حصلت عليها، سواء في قرار محكمة العدل الدولية أو المنظمات الدولية، وأن هذه الدول تحاول أن تشتت التضامن العربي والدولي مع الجماهيرية، تسعى لدور كبير من جامعة الدول العربية التي ساهمت بشكل جدي في هذه المكاسب ومواصلة التنسيق، لكي يتم التغلب على كل السلبات التي تبني عليها الخطة الأمريكية البريطانية في تعاملها مع الأزمة)⁽¹⁾.

واستمرارا لجهود الجامعة لبناء الموقف العربي لاحتواء الأزمة جاء فيه: موجز قرارات اجتماع وزراء خارجية الدول العربية على هامش دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين بتاريخ 1998/9/28 وكان المغزى من هذا الاجتماع استكمال دور الجامعة في إظهار الموقف العربي أمام الدول ذات العلاقة، وكذلك أمام المنظمات الإقليمية لإبراز التضامن العربي من أجل التسوية السلمية للأزمة بناء على مبادرات جامعة الدول العربية، (حيث تمت المشاورات على قرار مجلس

(1) المصدر السابق.

الأمن 1192 ومنها تحركت اللجنة السباعية بتاريخ 1998/9/22 المنبثقة عن قرار مجلس الجامعة التي تضم اتحاد المغرب العربي ومصر وسوريا طالبت هذه اللجنة في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن تطالب فيها بأن تكون بداية المحاكمة هي نهاية الأزمة، واستجابة للمرونة الليبية والاستجابة الفعلية لقرار مجلس الأمن. وتعتبر اللجنة السباعية عن قرارات مجلس الجامعة بالرجوع إلى التكليف الذي قامت به الدول أعضاء الجامعة بهذه اللجنة لإجراء الاتصالات مع كافة الأطراف المعنية، إنن تعطي اللجنة السباعية عاملاً مساعداً للجامعة العربية في اتجاه بلورة الموقف العربي⁽¹⁾.

(1) المصدر السابق.

المبحث الثاني

مساعي الجامعة العربية مع مجلس الأمن

مجلس الأمن:

يتألف مجلس الأمن الدولي من خمسة عشر عضواً، ويكون منهم خمسة أعضاء دائمين بناء على ما نص عليه الميثاق في المادة الثالثة والعشرين بالفقرة الأولى كما يأتي:

(يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من الأمم المتحدة، وتكون جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه، وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس. ويراعى ذلك بوجه خاص، وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي، وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل، إن الدول الخمس هي الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، والتي تمثل التحالف الدولي ضد دول المحور في تلك الحرب وكما لها المبادرة في إنشاء منظمة الأمم المتحدة لأجل المحافظة على السلم والأمن الدولي)⁽¹⁾.

(1) د. إبراهيم محمد العناني، التنظيم الدولي، النظرية العامة للأمم المتحدة، الناشر دار الفكر العربي، بيروت 1982، ص 220، ص 221.

يتضح لنا أن الأزمة الليبية الغربية قد كانت مع عدد من الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن مما أثر على سير القضية. والجامعة العربية، سوف تكون في مهمة صعبة مع الدول الدائمة العضوية، وهي الأطراف في الأزمة (بريطانيا وأمريكا وفرنسا) ولعل من السهل حل هذه الأزمة عندما تكون مع أطراف غير دائمين في مجلس الأمن، لأنه ليس في استطاعتهم السيطرة على المجلس واتخاذ القرارات في ظل سياسة الكيل بمكيالين.

كانت هناك (المطالبة الأمريكية البريطانية بشأن تسليم ليبيا لمواطنيها لمحاكمتهم أمام القضاء الأمريكي أو البريطاني، جاء الرفض الليبي نتيجة لما فرض عليه من عقوبات دولية. وفي ظل تحرك الجماهيرية على المستوى الدولي قامت بتقديم طلب لمحكمة العدل الدولية يراد منه صدور قرار تحفظي يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام القوة العسكرية ضدها، إلا أن المحكمة في بداية الأزمة اعتذرت عن ذلك⁽¹⁾. ونرى هنا أن محكمة العدل الدولية قبلت وجهة النظر الأمريكية التي تسعى إلى عدم اتخاذ أي إجراء تحفظي بشأن الأزمة المطروحة استنادا إلى الآتي:

أ- التزام الجماهيرية العظمى والولايات المتحدة الأمريكية بقبول تنفيذ قرارات مجلس الأمن بتطبيق المادة الخامسة من الميثاق.

ب- إنه وفقا للمادة الثالثة للفقرة الأولى (1/3) من الميثاق يسمو للالتزامات المقررة وفقا للميثاق على أي التزام دولي آخر بما في ذلك اتفاقية مونتيريال.

(1) عباس كاظم آل قنله، الأزمة الليبية الغربية من خلال العلاقات بين الأمم المتحدة والجامعة العربية، مجلة شئون عربية، العدد 98 لسنة 1998، ص 190.

ج- إن الأمر للإجراءات التحفظية التي طالبت بها الجماهيرية العظمى سيضر بحقوق الولايات المتحدة الأمريكية التي أقرها القرار 748 الصادر عن مجلس الأمن⁽¹⁾.

وبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تعبران عن موقفهما المستمر - وهو عدم اختصاص محكمة العدل الدولية بالقضية المطروحة - نجد أن المحكمة بدأت في النظر في اختصاصها في القضية بتاريخ 1997/12/13 حيث أصدرت قرارا هاما بتاريخ 1998/2/27 عبرت فيه عن اختصاصها في النظر في الأزمة المطروحة، مع العلم أن قضية لوكربي لم تثر إلا بعد سنتين من وقوعها.

وبشأن الانتصار الكبير الذي حققته الجماهيرية العظمى في نجاحها أمام محكمة العدل الدولية، وعلى خلاف موقف الحكومات الغربية لقي قرار المحكمة صدى واسعا عند أسر الضحايا الذين التقى بهم الأمين العام للجامعة العربية باعتبار أن قرار المحكمة يعطي دافعا لهم في سرعة التعرف على الحقيقة.

وقد (أشاد مجلس الجامعة العربية بموقفهم هذا، وكذلك بقرار محكمة العدل الدولية، بتاريخ 1998/3/25 بقبول المحكمة الدعوى المرفوعة من قبل الجماهيرية العظمى في خصوصية تفسير وتطبيق ما تنص عليه اتفاقية مونتريال لعام 1971 بوصفها المرجع القانوني للفصل في هذه القضية)⁽²⁾.

وفيما يتعلق بموقف الجامعة العربية من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن نشير هنا إلى قرار مجلس الجامعة رقم 5689 بتاريخ 1997/9/21 الذي عبر عن

(1) د. ميلود المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

(2) عباس كاظم آل قنله، مرجع سبق ذكره، ص 190، ولمعرفة تفاصيل أكثر راجع قرار مجلس الجامعة رقم 5738.

أسفه لعدم تجاوب الدول ذات العلاقة (الدول الغربية) مع المساعي الدولية والإقليمية المبذولة من أجل الوصول إلى تسوية سلمية على أساس مبادئ القانون الدولي، وفي إطار التفاهم والحوار المتكافئ والذي جعل هذه الأزمة تسير وفق حسابات سياسية معينة تسعى لها الدول الغربية (وهو ما يتضح مثلاً فيما قام به مجلس الأمن في جلسة مشاورات في 5/ يوليو/ 1997 وفي 6 الربيع 1998 التي دعت إلى تمديد إجراءات الحظر على الجماهيرية العظمى.

وكذلك دعا مجلس الجامعة الدول العربية، ومجلس الأمن للاستجابة للإجراءات الموصى بها في المادة الرابعة من القرار والتي تشير إلى دعوة الدول الغربية إلى التخفيف من حدة الحظر على الجماهيرية، وذلك إلى حين التوصل إلى حل عادل ونهائي سلمي للأزمة⁽¹⁾.

واستكمالاً لمجهودات الجامعة العربية في إجراء المشاورات للوصول إلى حل لهذه الأزمة وتقريب وجهات النظر. كانت مقابلة الأمين العام لجامعة الدول العربية مع أعضاء مجلس الأمن بتاريخ 1996/10/3، استناداً لصيغة "Arias" حيث كانت رئاسة الجلسة أسندت لجمهورية مصر العربية باعتبارها الدولة العضو غير الدائم في المجلس وهي التي طالبت بعقد هذا الاجتماع، وعرض أمين عام الجامعة العربية أزمة لوكربي، وأكد على النقاط الثلاث الآتية:

(1) إن استمرار العقوبات المفروضة على الجماهيرية العظمى تثير قلق العالم العربي، لذا من الضروري تحريك الموقف، لأن بقاءه في هذه الحالة لا يفيد أيًا من أطراف النزاع، بل يلقي مزيداً من المعاناة على شعب الجماهيرية العظمى، وعلى أسر الضحايا والدول المجاورة.

(1) قرار مجلس الجامعة رقم 5689، مرجع سبق ذكره.

(2) المقترح المقدم من جامعة الدول العربية، الذي يقضي بإحالة المشتبه فيهما إلى محكمة في دولة ثالثة، وفق القانون الاسكتلندي، وعلى يد قضاة اسكتلنديين بلاهاي مع العلم بأن الجامعة لديها تأكيد من الجماهيرية العظمى على تسليم المشتبه فيهما فور تشكيل المحكمة.

(3) إن الفارق بين القانون الاسكتلندي والقانون الإنجليزي، هو أن الأخير يعتبر بنتيجتين فقط: إما مدان أو غير مدان، بينما الأول يعتبر بثلاث نتائج: إما مدان أو غير مدان أو عدم ثبوت التهمة، ولهذا تفضل الجامعة العربية تطبيق القانون الاسكتلندي⁽¹⁾.

إن الجماهيرية العظمى تؤكد دائما عدم تسليم رعاياها إلى أية دولة، نظرا لعدم وجود اتفاقيات تسليم المتهمين بينها وبين الدول ذات العلاقة.

وجاء رد مندوبي الدول الأعضاء على النحو التالي:

أ- إن الخلاف ليس بين الجماهيرية العظمى والدول الغربية، وإنما بين الجماهيرية ومجلس الأمن الذي هو جهة إصدار هذه القرارات ذات الصلة بالإجماع.

ب- ضرورة تسليم المتهمين وفق ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن الدولي، وعدم الاستجابة لأي حل ثالث، لأنه حسب تعبيرهم بأن القضية (جنائية) وليست سياسية.

ج- الثقة متدنية بمصادقية ليبيا.

(1) عباس كاظم آل قنله، الأزمة الليبية الغربية (لوكربي)، من خلال العلاقات بين الأمم المتحدة، مجلة الشؤون العربية، يونيو، 1998، العدد 98، ص 186.

وأن الحكومة الأمريكية ترى في مبادرة الجامعة العربية، حتى وإن كان المقصود منها المساعدة من شأنها أن تشجع الحكومة الليبية على عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن (1).

أكد الأمين العام للجامعة العربية على ضرورة الاستجابة لمبادرات الجامعة وخاصة المقترح الذي تقدمت به، وأنه ليس بوسع الجماهيرية تسليم رعاياها لأي طرف، وقد قبلت الجماهيرية المقترح الذي تقدمت به الجامعة حرصاً منها على إنهاء هذه الأزمة، وأضاف الأمين العام على أن المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته، وفق ما يكرسه القانون، وكذلك أكد الأمين العام للجامعة على ضرورة الخروج من هذه الأزمة، لأنه في حالة الاستمرار سوف يؤدي الأمر بالمجموعة العربية وعدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي في تبني حل بديل يؤدي إلى مصداقية مجلس الأمن (2).

وفي إطار التعاون بين منظمة "الأمم المتحدة"، وجامعة الدول العربية، وفيما يتعلق بتبادل الآراء حول النزاع بين الجماهيرية العظمى والدول الغربية. تضمنت رسالة الأمين العام في الفاتح من سبتمبر 97 مطالبة الدول الغربية الثلاث، للتجاوب مع المساعي الإقليمية والدولية، من أجل إيجاد تسوية للأزمة على أساس مبادئ القانون الدولي والتفاهم والحوار، (وأشار أمين عام جامعة الدول العربية إلى قرار مجلس الجامعة العربية بتاريخ 20 من شهر الفاتح 97، والذي ينص على التنسيق بين اللجنتين السباعية العربية والخماسية الأفريقية لمتابعة الجهود من أجل ضمان قبول مجلس الأمن بالأخذ بأحد "الخيارات الثلاثة" أي الاقتراح المشار إليه من الدول

(1) المصدر السابق، ص 186.

(2) المصدر نفسه، ص 189.

(*) الخيارات الثلاثة المشتركة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

1- محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث يختاره مجلس الأمن.

العربية بالتخفيف من الخطر إلى حين التوصل إلى حل نهائي للأزمة⁽¹⁾.

استكمالاً لجهود جامعة الدول العربية في متابعتها لحل الأزمة مع الجهات المختصة، حيث تناولت رسالة أمين عام الأمم المتحدة (كوفي عنان) التي أرسل بها الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ 30 التمور 1997، حيث تمت دراسة المقترح بشأن إرسال مراقبين دوليين، ويكون من بينهم مراقبون من جامعة الدول العربية، للتأكد من نزاهة القضاء الاسكتلندي، وكان رد أمين عام (جامعة الدول العربية) الدكتور عصمت عبدالمجيد بتاريخ 1997/11/8 إلى السيد كوفي عنان الذي أوضح أن جامعة الدول العربية لا تشك في نزاهة القضاء الاسكتلندي، ولكن استمراراً للجهود المبذولة لحل أزمة لوكربي، فإن جامعة الدول العربية تؤكد على المقترح المشترك المقدم من جامعة الدول العربية بالاتفاق مع منظمة الوحدة الإفريقية وهو محاكمة عادلة وفق القانون الاسكتلندي في محكمة العدل الدولية بلاهاي هو الحل الأمثل للوصول إلى تسوية نهائية للأزمة، وأن جامعة الدول العربية تتأشد الدول الغربية بالاستجابة للمقترح المذكور⁽²⁾.

(رسالة أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان بتاريخ 18- الحرت "نوفمبر" 1997 لبحث التطورات الإيجابية في القضية، وكذلك بخصوص الموقف الأمريكي البريطاني، وطلب الأمين العام للجامعة ضالعربية من أمين عام الأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود، لكي يتم التوصل إلى تسوية لهذه الأزمة وتذليل العقبات التي

2- محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي وفق القانون الاسكتلندي، ومن قبل قضاة اسكتلنديين.

3- تشكيل محكمة جنائية خاصة لمحاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية بلاهاي.

(1) أزمة لوكربي ملف وثائقي، مارس 99، مرجع سبق ذكره.

(2) المصدر السابق.

يمكن أن تبرز على الطريق قبل المحاكمة⁽¹⁾.

استكمالاً لجهود الجامعة العربية، حيث تم تناول المسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الأمن بشأن حفظ وتعزيز الأمن والسلام الدوليين، حيث أشار الأمين العام للجامعة إلى قرار مجلس الجامعة رقم 5738 بتاريخ 1998/3/25 باعتبار أن النطق الأخير الذي جاءت به محكمة العدل الدولية يحتم إعادة النظر في العقوبات المفروضة على الجماهيرية العظمى، والمطالبة الفورية بالتعليق الفوري للتدابير التي اتخذها مجلس الأمن بموجب قراراته رقم 748، 883 إلى حين الفصل في القضية المطروحة⁽²⁾.

وفي ظل التعاون المستمر بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بخصوص الأزمة المطروحة، (جاءت رسالة أخرى بتاريخ 1998/8/11 من أمين عام الأمم المتحدة إلى أمين عام الجامعة العربية تناولت أبعاد التطور الإيجابي في الموقف البريطاني الأمريكي، وبهذا التطور قام أمين عام الأمم المتحدة بإرسال بعثة إلى اسكتلندا وإلى الجماهيرية العظمى، يحدوه الأمل بهذه الاتصالات الوصول إلى حل نهائي في ظل المتغيرات الجديدة، وكما جاء في الرسالة أن هناك اتصالات مع المنظمات المعنية وعدد من الدول الأعضاء بغية التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف⁽³⁾.

(1) راجع بالخصوص المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

وبهذا يمكن أن نستنتج ما توصل إليه الأمين العام للجامعة العربية في مراسلاته للدول ذات العلاقة:

- 1- حرص الجامعة العربية على تعزيز مبادراتها في قرار مجلس الجامعة 5373 لسنة 97 ومطالبة الدول الغربية الأخذ بها.
- 2- المرونة الليبية ساعدت الجامعة العربية في تحركاتها مع الأطراف المعنية حتى تجنب الشعب الليبي مزيدا من الأضرار.
- 3- حرص الجامعة العربية على تقريب وجهات النظر بين الدول المتنازعة، وهنا يأتي دور الوساطة والمساعي الحميدة.

مساعي جامعة الدول العربية مع المنظمات الإقليمية

(منظمة الوحدة الأفريقية - منظمة المؤتمر الإسلامي - حركة عدم الانحياز)

على الرغم من محدودية ظاهرة المنظمات الإقليمية في الوقت الذي نشأت فيه الأمم المتحدة، فإن هذه الظاهرة برزت في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة (في سان فرانسيسكو بل وفي المؤتمرات السابقة)⁽¹⁾.

لقد كان هناك جدل شديد حول العالمية والإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بالترتيبات التي تحافظ على السلم والأمن الدولي، وكان أنصار العالمية يرون أن الإقليمية تهدد الأمن والسلم الدولي، وتمثل تشتيتاً للجهد، والعمل الجماعي الدولي، وأن خلق تكتلات إقليمية يمكن أن يزيد من شدة التوتر في المجتمع الدولي.

(وأن هذه الظاهرة يمكن أن ترفع مستوى الصراعات من صراعات محدودة إلى صراعات بين الأقاليم أو بين الأحلاف التي تقوم. وبعبارة أخرى فإن هذه التنظيمات وفقاً لوجهة النظر هذه تركز الانقسام الدولي، وليس علاجاً له أما أنصار الإقليمية فيرون على العكس بكونها تمثل وسيلة لتحقيق الاستقرار والازدهار الدولي.

فهناك وحدات تربط فيما بينها روابط حضارية وثقافية يمكن أن تكون على العكس من تلك الوحدات التي تربطها بمنظمات أخرى).

وبهذا فإن ميثاق الأمم المتحدة ينص صراحة على مبدأ اللامركزية في نمط التنظيم الدولي العام. ونظرة إلى اللامركزية نجدها في التطبيق العملي على

(1) د. حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، الناشر مركز الدراسات السياسية والدولية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1995، ص 257.

صورتين هما:

- أ- اللامركزية الإقليمية أو الجغرافية، بمعنى الاعتراف بوجود تجمعات أو منظمات دولية، إلى جانب المنظمات الدولية العالمية العامة كالأمم المتحدة.
- ب- إنشاء العديد من المنظمات الدولية المتخصصة على مستويين هما المستوى العالمي، والمستوى الإقليمي، على حد سواء، وهي التي تقوم بنشاطاتها في مجالات العمل الدولي (1).

سادت المنظمات الإقليمية، وخاصة في مجال فض المنازعات التي تنور بين أعضاء تلك المنظمات، وخاصة في الفترة الممتدة ما بين 1945 إلى 1971 وهذا نجاح يحسب لصالح المنظمات الإقليمية جاء نتيجة (لأن الوضع الدولي كان يساعد على تدخل هذه المنظمات في فترة الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي، وأن هذا الدور أخذ في التراجع بعد ظاهرة الوفاق منذ أوائل السبعينيات وما ترتب عليها من توجه الدول الكبرى إلى دعم الأمم المتحدة، وتعزيز دورها على المستوى العالمي، وهذا أدى بطبيعة الحال إلى عدم استخدام الأمم المتحدة كأداة من أدوات الصراع على المستوى العالمي) (2).

إن الصراع بين الدول الكبرى قد أعطى دوراً لتلك المنظمات الإقليمية، ليس المراد منه تفعيل دور المنظمات الإقليمية، وإنما كان ناتجاً عن طبيعة الصراع بين القطبين الدوليين في تلك الفترة، بمعنى الانشغال والانغماس بين القطبين المتصارعين أعطى دفعة لدخول اللامركزية في تحريك عمل المنظمات الإقليمية لصالح أعضائها، وتعاونها في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.

(1) أحمد الرشدي وآخرون: الأمم المتحدة ضرورة الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر غربية، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 181.

(2) المصدر نفسه، ص 182.

يمكن القول إن الحالة التي يمر بها الوضع الدولي الراهن وما آل إليه العالم بعد انهيار مبكر للاتحاد السوفييتي من الساحة الدولية، يمثل خطرا على المنظمة العالمية وانعدام التوازن الدولي، ونقصا في تطبيق الشرعية الدولية، والولايات المتحدة تستثمر الأمم المتحدة، بجعلها من أدوات الصراع، حتى يمكن إضفاء الشرعية الدولية على ما تتخذه هي من قرارات وسياسات، تميل إلى الكيل بمكيالين، وهذا ما يحدث الآن في العالم، وما نتج عن أزمة لوكربي إلا دليل واضح عن ابتعاد الأمم المتحدة، وكذلك تدهور حالة اللامركزية التي يمثلها تدخل المنظمات الإقليمية في الحفاظ على الأمن والسلم الدولي، وهنا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد كسبت زمام المبادرة للانتصار والتحكم في الشرعية الدولية.

وأن الأزمة المطروحة للدراسة تعد من مخلفات الحرب الباردة، والتي تم الزج بها على الجانب العربي لأمرين هامين هما:

أ- إفشال دور جامعة الدول العربية على المدى البعيد، بل وتدمير النظام الإقليمي العربي عموما كتجسيد لحلم الأمة العربية في الوحدة.

ب- تصفية حسابات سياسية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة، والجمهورية من جهة أخرى.

لقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة أهمية خاصة للمنظمات الدولية، (حيث أفرد لها فصلا مستقلا، وهو الفصل الثامن والمادة الثانية والخمسين (52) والمادة الرابعة والخمسون (54) والتي أخذت بما أسماه الوكالات الإقليمية.

ومن خلال ما تم تناوله فإن المنظمات الإقليمية في الأمم المتحدة، وخاصة فيما تم الأخذ به بشأن توظيف الوكالات والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية الإقليمية بالطرق التي تساعد على تدعيم الأمن والسلم الدوليين العالمي

والإقليمي⁽¹⁾.

حث ميثاق الأمم المتحدة الدول الأعضاء في المنظمات الدولية الإقليمية على ضرورة إيجاد حلول سلمية للمنازعات المحلية في (إطار هذه المنظمات قبل عرضها على مجلس الأمن، الفقرة الثانية من المادة الثانية والخمسين (52/2)، وكذلك حث مجلس الأمن نفسه على إحالة المنازعات الإقليمية إلى المنظمات المعنية من منطلق أن هذه المنظمات هي الأنسب والأقدر في التسوية السلمية للمنازعات. الفقرة الثالثة من المادة نفسها (52/3).

كذلك لم يكن هناك ما يمنع أية دولة عضو من الأمم المتحدة من عرض نزاعها مع أية دولة أخرى على مجلس الأمن، وهذا تمشيا مع نص المادة الرابعة والثلاثين (34) وكذلك لم يمنع مجلس الأمن في أن يبحث من تلقاء نفسه أي نزاع أو موقف يمكن أن يسبب في تهديد السلم والأمن في أي منطقة في العالم، تمشيا مع نص المادة الخامسة والثلاثين من الميثاق (53)⁽²⁾.

منظمة الوحدة الإفريقية:

أدركت الجامعة العربية منذ إنشائها ضرورة القيام بدور فعال في مجالها الحيوي الإفريقي، وتم ذلك من خلال انشغالها بالقضايا الإفريقية في وقت مبكر على أساس أن الحركة الاستعمارية في العالم لا تتجزأ، ويجب على قوى التحرر في العالم أن تتوحد في مواجهة الاستعمار. وكانت (الجامعة العربية قد لعبت دورا مهما في استقلال الدول العربية الإفريقية بدءا بليبيا عام 1951 وانتهاء بجيبوتي عام

(1) المرجع السابق ، ص 191.

(2) راجع بالخصوص ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره.

1977 وكان دور الجامعة عاملاً في تصفية حركة الاستعمار. وكانت الدول العربية المستقلة قد أضافت دعماً للجامعة لتواجد الصف العربي الأفريقي، وخاصة الدور المصري في عهد عبد الناصر، وكذلك الدور الليبي في المنطقة الإفريقية في عهد الثورة. حيث قامت هاتان الدولتان بدور كبير في الوقوف بجانب حركات التحرر الإفريقية التي تسعى إلى الحرية والوحدة⁽¹⁾ حتى تم إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963.

تابعت منظمة الوحدة الإفريقية بعناية الأزمة الليبية الغربية باعتبار أن الجماهيرية عضو في هذه المنظمة، وجاء تأكيد الموقف الأفريقي الداعم لليبيا في (القرار رقم 1457 الدورة العادية الثانية والخمسين لمجلس وزراء المنظمة الإفريقية بتاريخ 21 يونيو 1993، والذي جاء فيه أن الدول الإفريقية تتأشد مجلس الأمن إعادة النظر في قراره رقم 748 لعام 1992 ورفع الحظر المفروض على الجماهيرية العظمى تقديراً لما قدمته هذه الأخيرة من مبادرات إيجابية لحل الأزمة وأثار هذا المجلس لضرورة التوصل إلى حل سلمي للأزمة وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يدعو إلى ضرورة حل المنازعات بالطرق السلمية والتسوية القانونية، وطالبت المنظمة في قرارها بضرورة أن تكون المحاكمة في دولة محايدة في إشارة إلى اتفاق واضح مع مبادرات الجامعة العربية والمبادرات الليبية بخصوص الأزمة⁽²⁾).

(1) عبد الله الأشعل، التعاون العربي الإفريقي الواقع والرهان وآفاق المستقبل، الناشر مركز دراسات

العالم الإسلامي، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، سنة 1992 مالطا، ص 15.

(2) انظر بالخصوص قرار منظمة الوحدة الإفريقية، CH.RES. 1457 (iviii) بتاريخ 21 يونيو 1993.

وجاءت الإشارة من طرف الجامعة العربية بقرار مجلس الوزراء الأفريقي للمنظمة رقم (1566) الدورة الحادية والستين في قرار الجامعة العربية رقم 5470 في دورته العادية بتاريخ 1995/3/29 والذي جاء بموجب هذا القرار بتشكيل لجنة وزارية ومهمتها الاتصال بأطراف الأزمة لتنسيق الجهود والمبادرات، وفتح قنوات للحوار من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة، وكذلك رأت اللجنة السباعية العربية أنه من الملائم إيجاد تنسيق الجهود بين اللجنتين العربية والإفريقية من أجل توحيد الموقف العربي لمواجهة الموقف الغربي، ولقد توجت هذه الاتصالات بين اللجنتين العربية والإفريقية بالاجتماع المشترك الذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 1996/4/11^(*) حيث صدر بيان عن هذا الاجتماع جاء فيه:

- 1- (التأكيد على قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بشأن التضامن مع الجماهيرية وتأييد جهودها الرامية لإيجاد حل لهذه الأزمة.
- 2- الإعراب عن القلق العميق للأضرار البشرية والمادية التي لحقت بشعب الجماهيرية العظمى والشعوب المجاورة له نتيجة لتلك الإجراءات المفروضة عليه بموجب قرار مجلس الأمن 748، 883.
- 3- مواصلة الجهود مع الدول الغربية من أجل رفع العقوبات التي ألحقت الأذى بالشعب الليبي⁽¹⁾.
- 4- التضامن الكامل لأكثرية دول العالم مع الجماهيرية في هذه الأزمة، وخاصة ما جاء في الفقرة (163) من الإعلان الختامي لمؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء

(*) راجع بالخصوص قرار مجلس جامعة الدول العربية 5470.

(1) عباس كاظم آل قنله، مرجع سبق ذكره، ص 186.

وحكومات دول عدم الانحياز المنعقد في كولومبيا في 1995/10/20⁽¹⁾.

5- (وجهت الدعوة في هذا الاجتماع المشترك إلى الدول العربية الثلاث للتجاوب مع مرونة وإيجابية الموقف الليبي وللاستجابة لكل المبادرات الإقليمية الداعية للحوار والتفاوض، بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة وفق المادة الثالثة والثلاثين من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

6- التأكيد على إيجابية مقترح الأمين العام لجامعة الدول العربية الصادر في 1993/3/1 والذي يدعو إلى محاكمة عادلة للمشتبه فيهما يجريها قضاة اسكتلنديون، وفق القانون الاسكتلندي في مقر محكمة العدل الدولية بلاهاي.

7- مناشدة مجلس الأمن الدولي للأخذ بهذا الاقتراح العملي والإعادة الشاملة للقرار رقم 731، والقرار 748، حتى يمكن رفع الحظر عن الجماهيرية العظمى.

8- تكليف الأمين العام للجامعة العربية والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بتنسيق الجهود المشتركة، وفق خطة تهدف إلى معالجة شاملة للأزمة مع الدول الغربية، وأعضاء مجلس الأمن ومع أمين عام الأمم المتحدة بغية منع أي تصعيد للأزمة، وبما يمكن التوصل إلى حل سلمي وعاجل تقبله جميع الأطراف المعنية⁽²⁾.

وأخذت جامعة الدول العربية بتنسيق جهودها مع منظمة الوحدة الإفريقية، عملاً بقرار اللجنة السباعية العربية والخماسية الإفريقية في 1996/4/11، القاضي بتنسيق الجهود فيما بينهما، حيث تم مخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة في رسالة

(1) انظر الوثيقة 163 الخاصة بقرار دول عدم الانحياز المنعقدة في كولومبيا.

(2) عباس كاظم آل قنله، مرجع سبق ذكره، ص 186، ص 187.

مشتركة للأمين العام للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بتاريخ 1996/5/7 تضمنت إعادة التأكيد على مقترح الجامعة العربية القاضي بإجراء محاكمة عادلة في لاهاي يتولاها قضاة اسكتلنديون، وعبر ذلك عن تضامن الموقف العربي الإفريقي من الأزمة.

وبتاريخ 1996/10/2 تم تبادل الآراء حول الأزمة المطروحة فيما بين الجماهيرية والدول الغربية، حيث قامت اللجنة الإفريقية باستعراض أهم ما توصلت إليه اللجنتان الوزارتان في إيجاد حل سلمي للأزمة.

حيث تم التأكيد على الآتي:

(1) تأكيد إيجابية مقترح جامعة الدول العربية الوارد في قرار مجلس الجامعة رقم 5373 لسنة 94.

(2) دراسة المقترحات البديلة لحل هذه الأزمة من خلال مندوبي المنظمتين، بالإضافة إلى مقترح جامعة الدول العربية المشار إليه.

(3) قيام المندوبين الدائمين بإجراء اتصالاتهم مع أعضاء مجلس الأمن والمجموعات الدولية والإقليمية الأخرى لتأمين الدعم اللازم للمقترح خلال عقد دورة مجلس الأمن الخاصة بالموضوع لعام 1996 لإعادة النظر في موضوع العقوبات على الجماهيرية⁽¹⁾.

وفي ظل الجهود الأفريقية لإيجاد حل لهذه الأزمة جاء في اندورة العادية الخامسة والستين لمجلس الوزراء لمنظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ 97/2/28-24 إبراز الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في الأزمة الليبية الغربية، وكذلك

(1) المصدر السابق، ص 187.

الإشارة إلى تقرير الأمين العام للمنظمة الذي أوضح فيه الاستجابة الكاملة للجماهيرية للقرار رقم 731 لسنة 1992، وإدانتها الصريحة للإرهاب بجميع أشكاله ولكل من يلجأ إليه أو يشجعه واستعدادها التام من أجل القضاء عليه بالتعاون مع المجتمع الدولي وأن الوزراء الأفارقة لمسوا مدى المعاناة التي عاناها شعب الجماهيرية من جراء العقوبات المفروضة عليه بموجب قرار مجلس الأمن رقم 748 لسنة 1992، 883 لسنة 1993 وما لحق الشعب الليبي على الصعيد الإنساني والمادي، وإن مجلس الوزراء الأفارقة قد أحيط للاستجابة الكاملة في التعاون في أية جهود تبذل من طرف المنظمات الدولية والإقليمية، من أجل تسوية الأزمة، ويشيد مجلس الوزراء الإفريقي في هذا القرار بدور الجامعة العربية، والمقترح الذي قدمته، وقبول الجماهيرية لهذا المقترح الذي أيدته منظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر، ودول عدم الانحياز، وفي هذا التعاون بين المنظمين، فإن منظمة الوحدة الإفريقية ترى ضرورة استجابة مجلس الأمن للمقترحات التالية:

- أ- محاكمة المشتبه فيهما في بلد محايد يختاره مجلس الأمن.
 - ب- محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي مع الالتزام بالقانون الاسكتلندي وعلى يد قضاة اسكتلنديين.
 - ج- تشكيل محكمة جنابات خاصة لمحاكمة المشتبه فيهما في لاهاي بمقر محكمة العدل الدولية⁽¹⁾.
- إن هذه المقترحات خاصة الفقرة (ب) إنما هي أصلاً تعبر صراحة عن قرار مجلس الجامعة العربية لسنة 1994 والذي تبعته معظم المنظمات الإقليمية الدولية الأخرى.

(1) راجع بالخصوص قرار منظمة الوحدة الإفريقية د.ع رقم 65 لسنة 97 بتاريخ 24-28/6/1998.

واستكمالا للتعاون بين منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية لحل الأزمة، حيث تم (بتاريخ 19 الصيف من عام 1997 مخاطبة رئيس مجلس الأمن في رسالة مشتركة من أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية، والتي طالبا فيها مجلس الأمن بعقد جلسة طارئة لمناقشة الاقتراحات المقدمة من المنظمين، وأن هذه الرسالة ليست منفصلة عن الرسالة التي تم إرسالها إلى أمين عام الأمم المتحدة، والتي تدور حول ضرورة إيجاد حل للأزمة وفق المقترحات الإفريقية ومقترحات جامعة الدول العربية، وكذلك تطالب بضرورة مراعاة النواحي الإنسانية في تسيير رحلات ذات طابع إنساني. وكذلك التي تساهم في الدعم المادي للحكومات الإفريقية، وكذلك الرحلات ذات الطابع الديني والرحلات ذات الطابع السياسي)⁽¹⁾.

لقد أفلحت دبلوماسية الجامعة في بلورة موقف عربي إفريقي يمكن أن يكون ورقة ضغط على الدول ذات العلاقة، وهذا ما سوف نتناوله في قرار القمة الإفريقي لعام 1998.

ففي الدورة العادية الرابعة والثلاثين من 8 إلى 10 الصيف 1998 المنعقدة في عاصمة بوركينا فاسو (واجادوجو). حيث تم عرض تقرير اللجنة الوزارية الخماسية الإفريقية وتقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، والذي أضاف اللثام عن المجهودات التي قامت بها الجماهيرية من أجل التوصل إلى حل للأزمة وكذلك ترحيبه بقرار محكمة العدل الدولية بتاريخ 27 النوار 1998 والقاضي باختصاصها في الأزمة المطروحة، وتجاوب أسر الضحايا مع الجهود المبذولة لإيجاد حل سريع

(1) راجع بالخصوص تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 748 لسنة 1992 بشأن الجماهيرية العربية الليبية عن أنشطتها التقيومية خلال عام 1998.

للأزمة، وأعرب القرار الإفريقي الفعال عن قلقه عن الأضرار التي لحقت بشعب الجماهيرية العظمى، وعن أسفه لعدم تجاوب أمريكا وبريطانيا مع المساعي الدولية والإقليمية في إطار القانون الدولي والحوار البناء.

وجاء في نص القرار مطالبة مجلس الأمن رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية حتى يتم النطق بحكم محكمة العدل الدولية، وكسابقة جاءت من منظمة إقليمية دولية تسعى لمساعدة أعضائها فعليا، وإيمانها التام بأن الدول الغربية تسعى لحسابات سياسية، فقد أصدرت القرار الآتي:

(عدم الاستمرار في تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن المشار إليه سابقا بحلول شهر الفاتح 1998 في حالة عدم استجابة الدول المعنية، وهي أمريكا وبريطانيا للمقترح المشار إليه، وهو المحاكمة في دولة ثالثة في ناصر 1998 موعد مراجعة العقوبات، وجاء تأكيدهم في حالة عدم الاستجابة فإنهم لن يحترموا منذ الآن العقوبات التي فرضتها الدول الغربية، ومجلس الأمن على الجماهيرية العظمى)⁽¹⁾.

ويعتبر هذا القرار ذا فعالية كبيرة، حيث إن الدول المعنية قد تأثرت بهذا الموقف الذي جعل مجلس الأمن في حالة ترقب، وكذلك الدول المعنية على الحالة نفسها خوفا من اتخاذ الجامعة العربية للإجراء نفسه، مما سوف يفقد مجلس الأمن مصداقيته، وهذا أعطى دفعة كبيرة لقرار مجلس الجامعة العربية لسنة 94 والمقترح المشار إليه سابقا بأن تأخذ به الدول المعنية، وتقبله على وجه السرعة (وبتاريخ 29 الفاتح 1998 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك وفي ظل التعاون بين المنظمين التقى

(1) راجع بالخصوص قرار منظمة الوحدة الإفريقية بشأن أزمة لوكربي في دورته العادية الرابعة والثلاثين، في واجادوجو بوركينا فاسو.

الأمين العام للجمعية العامة، حيث تم متابعة الأزمة المطروحة، وفي نفس الوقت أشاد الأمين العام للجامعة بالدور الفعال الذي عبرت عنه الدول الإفريقية في قرارها في واجادوجو، وحث الدول الإفريقية على الاستمرار في مساعدة الجماهيرية في طلبها المشروع في الحصول على ضمانات في عدم نقل المواطنين الليبيين إلى أية دول أخرى، وأكد الأمين العام للمنظمة الإفريقية أن الدول الإفريقية لا تستطيع أن تتعايش مع قرار الحظر ضد الجماهيرية العظمى⁽¹⁾.

جاء قرار منظمة الوحدة الإفريقية على أساس أن الجماهيرية استجابت لقرار مجلس الأمن رقم 731 الذي يدعو الجماهيرية للتعاون من أجل الوصول إلى حل للنزاع المطروح وكذلك اختصاص محكمة العدل الدولية بقضية لوكربي.

وأن الاستمرار في فرض العقوبات تعتبر مخالفة للمواد 27 والفقرة الثالثة من المادة الثالثة والثلاثين (33/3)، والمادة السادسة والثلاثين الفقرة الثالثة (36/3) من ميثاق الأمم المتحدة لما سببته العقوبات من أضرار بشرية واقتصادية جسيمة لشعب الجماهيرية العظمى.

منظمة المؤتمر الإسلامي:

تعتبر ليبيا عضوا من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن أهداف هذه المنظمة الوقوف مع أعضائها عندما يتعرضون إلى اعتداء، ونجد أن هذه المنظمة قد قامت بدورها تجاه الجماهيرية بخصوص أزمتها مع الدول الغربية.

والجامعة العربية تحضر بصفة مراقب مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي، وتلتزم بدورها في التنسيق مع الدول الأعضاء وشرح أبعاد الأزمة وما اتخذته

(1) أزمة لوكربي، ملف وثائقي، مرجع سبق ذكره.

الجامعة من إجراءات بخصوص الأزمة وكما(*) أشرنا في الفصل الثالث بخصوص قرارات الجامعة التي أشادت بدور المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة دول عدم الانحياز، وما اتخذته من قرارات بشأن وقوفها وتضامنها مع الجماهيرية العظمى.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي دعت في قراراتها الدول الغربية إلى ضرورة الأخذ بمقترحات المنظمة الإقليمية الدولية بشأن أزمة لوكربي، وخاصة الاقتراح المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وكذلك الدور الذي لعبته الجماهيرية العظمى من خلال دبلوماسيتها في اتجاه تحشيد موقف المنظمات التي هي عضو فيها، لكي تساندها في نزاعها القانوني السياسي مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وسوف نستعرض بعض قرارات المنظمة الإسلامية بخصوص الأزمة الليبية الغربية، ففي المؤتمر الإسلامي السابع المنعقد في الدار البيضاء على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ 13-15/12/1994 جاء في قراره الدعم الكامل للموقف الليبي في نزاعه مع الدول الغربية والولايات المتحدة، وطالب بضرورة رفع الحظر المفروض عليها من مجلس الأمن وجاء في الإشارة من قبل جامعة الدول العربية في دورتها الثالثة بعد المائة رقم 5470 بتاريخ 15/1/1995 بما اتخذته هذه المنظمة من قرارات بجانب الجماهيرية.

(قرار أدان فيه بتاريخ 12/12/1995 المؤتمر الإسلامي المنعقد في غينيا كوناكري على مستوى وزراء الخارجية التهديدات المتواصلة والمخططات الأمريكية ضد الجماهيرية العظمى، والمطالبة مجددا برفع الإجراءات التي تفرضها

(*) راجع بالخصوص قرار مجلس الجامعة رقم 5506 مرجع سبق ذكره.

الدول الغربية عن طريق مجلس الأمن⁽¹⁾ وبتاريخ 9 إلى 11/12/1997 صدر عن المؤتمر الإسلامي في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية قرار، جدد فيه الدعم والتضامن مع الجماهيرية العظمى، وكذلك حث الدول الثلاث بالتعاون مع المبادرات الليبية والمسعاي الإقليمية التي تهدف إلى تسوية الأزمة عن طريق التفاهم والحوار واحترام السيادة الوطنية للجماهيرية، (وجاء في هذا القرار تأييد المؤتمر الإسلامي للجهود المبذولة من طرف الجامعة العربية وكذلك تأييدها الجهود المبذولة والمشتركة مع كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية وتأييدها للخيارات الثلاثة التي قبلت بها الجماهيرية، وأيد المؤتمر الإسلامي ما ورد في الدورة "108" لمجلس الجامعة في جلسته الثامنة بعد المائة التي عقدت بالقاهرة 1997 وهذا ما أكدته الرسالة المشتركة بين الأمين العام للجامعة العربية وأمين عام المؤتمر الإسلامي بتاريخ 1998/1/21 إلى رئيس مجلس الأمن يطالبان فيها بضرورة الاستجابة للخيارات الثلاثة المشار إليها)⁽²⁾.

ومن أجل زيادة التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتنسيق جهودهما من أجل دعم الموقف الليبي، التقى أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور محمد عصمت عبد المجيد مع أمين المؤتمر الإسلامي السيد عز الدين العراقي، بتاريخ 1998/9/29، (وكان ذلك على هامش الدورة الثالثة والخمسين بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، وقد تم في هذا اللقاء تجديد تضامنها مع الجماهيرية لقرار مجلس الأمن الأخير، وفي هذا الإطار طلب أمين عام جامعة الدول العربية من أمين عام المؤتمر الإسلامي بذل المزيد من الجهود لمساندة الجماهيرية في موقفها)⁽³⁾.

(1) أزمة لوكربي، ملف وثائقي 94، مرجع سبق ذكره.

(2) أزمة لوكربي، ملف وثائقي 99، مرجع سبق ذكره.

(3) المصدر نفسه.

حركة دول عدم الانحياز:

تأسست هذه الحركة في مؤتمر بلغراد سنة 1961 في ظل ظروف دولية كان العالم يئن فيها من صراع كبير بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق، حيث كان هذا الصراع على مناطق النفوذ الاستراتيجية في العالم، وعلى وجه الخصوص منطقة الشرق الأوسط، وما تحمله من مصادر الطاقة العالمية، وجاءت مساندة هذه الحركة للجماهيرية العظمى باعتبارها عضوا فيها حيث (صدر في كولومبيا بتاريخ 10/20/1995 في الفقرة "163" من الوثيقة الختامية الصادرة عن الحركة، والتي تدعو فيها الدول الغربية الثلاث إلى الاستجابة لمطالب المنظمات الإقليمية واقتراحاتها بشأن حل الأزمة سلميا. وكذلك أشادت بالمرونة الليبية في تعاملها مع الأزمة، وتؤكد في هذه الوثيقة في حالة عدم استجابة الدول المعنية بالأزمة لتلك النداءات، فإن الدول الأعضاء في الحركة لن يتمكنوا من الالتزام بقرارات العقوبات، خاصة وأن هذه العقوبات ألحقت بشعب الجماهيرية أضرارا بشرية ومادية جسيمة، وانتقل الضرر إلى الدول الأعضاء في الحركة، وكذلك نصت الفقرة التاسعة على ضرورة حصول الجماهيرية على تعويضات عن تلك الخسائر)⁽¹⁾.

وبتاريخ 1997/4/8 صدر القرار الوزاري لدول الحركة المنعقد في نيودلهي، حيث أكد في قراره الفقرة 163 سالف الذكر من البيان الختامي المنعقد في كولومبيا، والتأكيد على المقترحات المشتركة التي عرضتها كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية الواردة في الدورة الخامسة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في طرابلس بتاريخ 1997/2/28.

(1) ملف وثائقي بخصوص موضوع الدراسة تحصل عليه الباحث من المندوبية الليبية بالقاهرة.

الممثل في الآتي:

- أ- محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد يختاره مجلس الأمن.
- ب- محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية بلاهاي مع الالتزام بالقانون الاسكتلندي وعلى يد قضاة اسكتلنديين^(*).
- ج- تشكيل محكمة جنایات لمحاكمة المشتبه فيهما في لاهاي بمقر محكمة العدل الدولية⁽¹⁾.

وبتاريخ 2 ، 3 من شهر الفاتح سبتمبر عام 1998 صدر بديرين بجنوب إفريقيا بيان القمة للاجتماع الثاني عشر، حيث جاء في البند "211" ترحيب رؤساء الدول والحكومات بشأن الموقف الجديد لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا بقبولهما أخيراً بمقترحات الجماهيرية العظمى والمؤيدة من كل من المنظمات الإقليمية، جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وسائر المنظمات الإقليمية الجنوبية. والممثل في محاكمة المشتبه فيهما في دولة ثالثة محايدة.

وقد أكدت الحركة في البند "212" على ضرورة محاكمة المشتبه فيهما محاكمة عادلة ونزيهة وهو ما تطالب به الجماهيرية العظمى، وكذلك الدعوى إلى الدول المعنية إجراء مفاوضات مباشرة مع الجماهيرية بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة، لكي يتسنى تنفيذ المبادرة الأمريكية البريطانية المشار إليها في قرار مجلس الأمن رقم 1192 لسنة 1998 بما فيها تلك المتعلقة بالإجراءات المناسبة لسلامة الاثنين المشتبه فيهما.

(*) هذه الفقرة طبق الأصل المنصوص عليها في قرار مجلس الجامعة رقم 5373 الفقرة الثانية د.ع 101 بتاريخ 1994/3/27.

(1) المصدر نفسه.

وفي ضوء التطورات الجديدة بخصوص الأزمة المطروحة، فإن (حكومات دول الحركة يؤكدون على ضرورة تعليق العقوبات المفروضة على الجماهيرية العظمى فور الاتفاق بين الجماهيرية والدول المعنية على الترتيبات والضمانات المؤيدة إلى مثل الاثنين المشتبه فيهما للمحاكمة، وأن منظمة حركة عدم الانحياز سوف تتصرف طبقاً لذلك)⁽¹⁾.

ومن خلال ما تم تناوله من مساعي وتعاون جامعة الدول العربية مع المنظمات الإقليمية محل الدراسة يبرز لنا تساؤل حول إجراء مقارنة بين تلك القرارات الصادرة عن المنظمات الإقليمية وقرارات مجلس الجامعة العربية، وهل تعكس هذه المنظمات مواقف قوية بالمقارنة مع جامعة الدول العربية؟ فهنا لاحظ الباحث الآتي:

(1) إن قرارات جامعة الدول العربية قد أعطت قاعدة انطلاق للمنظمات محل الدراسة، ونجد هذا في التشابه الكبير بين ما تتخذه الجامعة من قرارات، وبين ما تتخذه المنظمات الإقليمية الأخرى.

(2) عملية التعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية أعطت دوراً بارزاً لتنسيق الجهود للوصول إلى تسوية للأزمة.

(3) التعاون الكبير بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية شكل قاعدة هامة في تحريك المنظمات الأخرى بتأييدها الاقتراح المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، والذي نتج عنه المساندة الكبيرة التي

(1) راجع بالخصوص بيان مؤتمر قمة دول عدم الانحياز بجنوب إفريقيا (الأصل بالإنجليزية)، أزمة لوكربي، ملف وثائقي، مارس 1999.

The final document of the xth summit of the non-aligned movement, 2-3 September 1998, Durban, south africa.

تحصلت عليها الجماهيرية في موقفها العادل من هذه الأزمة.

(4) نجد أن المؤتمر الإسلامي قد تحرك في الاتجاه نفسه، وهو يؤكد على ما قامت به جامعة الدول العربي من مساع لإيجاد تسوية سلمية للأزمة.

(5) تحركت حركة دول عدم الانحياز في الاتجاه نفسه، وهي بذلك تؤيد كل ما قامت به جامعة الدول العربية بخصوص الأزمة المطروحة، وبالنظر إلى قرارها الصادر في جنوب إفريقيا نجد أنه ليس بعيدا عما اتخذته جامعة الدول العربية من إجراءات سابقة، وعلى وجه الخصوص قرار مجلس الجامعة رقم 5793 في الدورة 110 العاشرة بعد المائة بتاريخ 1998/9/17.

(6) لو أجرينا مقارنة من الناحية الفعلية فيما يتعلق بتطبيق القرارات الصادرة عن المنظمات المذكورة نجد أن منظمة الوحدة الإفريقية كان لها السبق في تنفيذ ما قرره، وهو يدل على وقوفها ومساندتها لأعضائها عند تعرضهم إلى تهديد، وهذا ما جاء في قرارها في (بوركينافاسو) بأنها لن تحترم قرار مجلس الأمن، نظرا لعدم تجاوب الدول المعنية بالأزمة وبالخيارات التي عرضتها بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، وما عبرت عنه الجماهيرية بخصوص قبولها لهذه المقترحات. وأن الدول الإفريقية بهذه الفاعلية قد جعلت مجلس الأمن يذعن لدعوات المنظمات الإقليمية الدولية للوصول إلى حل هذه الأزمة، ومقارنة بين ما اتخذته جامعة الدول العربية في قراراتها من خلال مجلس الجامعة المشار إليها سابقا في الفصل الثالث نجد أن منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة دول عدم الانحياز، قد تحركت بالوتيرة نفسها، وأن قراراتها تعبر عن قرارات الجامعة نفسها بما فيها المقترح المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، كانت كلها تدور حول مضمون واحد، وكانت تحركاتها ذات فاعلية في الوقوف الجدي بجانب الجماهيرية العظمى. ولعلنا

نجد أن نهاية هذه الأزمة قد تمت بناء على مقترح الجامعة العربية المشار إليه في الفقرة الثانية من القرار رقم 5373 بتاريخ 1994/3/27.

(ولعل ما جاء على لسان المندوب الدائم للجماهيرية العظمى في الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن بتاريخ 1998/8/27 الذي أكد فيه دور المنظمات الإقليمية، وخاصة منظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية باعتبارها صاحبة ومصدر الاقتراحات بحيث ينبغي اضطلاعها بدور أساسي في المراحل التالية خاصة كضامن، وكذلك كشاهد على كل التطورات المقبلة. وأهمية استمرار المنظمات على مواقفها الثابتة حتى تنفذ جميعها سواء لحين مثول المشتبه فيهما أمام العدالة. أو رفع وتعليق العقوبات)⁽¹⁾.

وهذا يدل على الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية من خلال مساعيها مع المنظمات الإقليمية، أو مع الدول ذات العلاقة.

(1) المصدر نفسه راجع بالخصوص كلمة المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية أمام مجلس الأمن، بتاريخ 1998/8/27.

المبحث الرابع

مساعي الجامعة مع الدول الغربية ذات العلاقة

في عرضنا السابق لجهود جامعة الدول العربية، وما قامت به من تحركات مع المنظمات الإقليمية أو من خلال الموقف العربي نفسه نجد أن الجامعة كان لزاما عليها أن تصل في النهاية إلى نقطة الارتكاز في هذه الأزمة ألا وهي الدول الغربية ذات العلاقة، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، اللتان تمثلان لب الأزمة مع الجماهيرية العظمى.

وجاء تحرك الجامعة في هذا المجال انطلاقا من حرصها على ضرورة حل هذه الأزمة من خلال الاعتماد على الدبلوماسية الهادئة التي يمكن أن تجر هذه الدول إلى التخفيف من موقفها المتشدد تجاه الجماهيرية وأن تعمل على حل هذه الأزمة من خلال التفاوض واللجوء إلى الحوار المتكافئ الذي ينصف جميع أطراف النزاع.

وبالإشارة إلى مساعي الجامعة في هذا الاتجاه نجده يكون مكثفا من خلال استكمال الدور الذي لعبته اللجنة السباعية العربية، واللجنة الخماسية الإفريقية المشتركة، حيث كان دور الأمانة للجامعة العربية من خلال ما قام به الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور محمد عصمت عبد المجيد بتكليف من مجلس الجامعة، وهو ما ورد في جميع القرارات الخاصة بالأزمة لكي يتابع هذه الأزمة مع الدول ذات العلاقة، وسوف نشير إلى بعض الأدوار التي قام بها الأمين العام مع الدول ذات العلاقة.

وبالرغم من تبلور ملامح الخلافات بين الدول الغربية بصفة عامة باتجاه العديد من القضايا الدولية وعلى (رأسها العراق والبوسنة وقضايا الأمن الأوروبي، وأخيرا كوسوفو. فإن الأزمة الليبية الغربية من الناحية السياسية لم تكن محلا لمثل

هذه العلاقات، وذلك لموقف هذه الدول وعرضها على تصفية حساباتها مع النظام السياسي في الجماهيرية، والذي اعتبرته إحدى نقاط المواجهة إبان الحرب الباردة. وهذا من التشدد الغربي وخاصة الدول الثلاث التي أصرت على تسليم الجماهيرية لمواطنيها المشتبه فيهما بتفجير طائرة بان ام فوق قرية لوكربي. ومحاكمتها على الأراضي الأمريكية أو البريطانية⁽¹⁾.

تم تكليف الأمين العام بمتابعة الأزمة مع الدول المعنية، قد ورد في جميع جلسات مجلس الجامعة العربية وذلك لإجراء اتصالاته مع كافة الجهات المختصة، والدول ذات العلاقة.

وسوف نتناول الجهود الثنائية التي بذلها الأمين العام مع الدول ذات العلاقة في ضوء ما تحصل عليه الباحث من وثائق، وسنقوم بتقسيم الموضوع إلى شقين:
أولاً: البلد التي سقطت فيها الطائرة، وهي المملكة المتحدة.
ثانياً: البلد صاحبة الطائرة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

وسوف يتم تناول آخر المستجدات في هذه الأزمة في قبول طرفي النزاع باقتراح جامعة الدول العربية والجماهيرية العظمى لسنة 1994.

أولاً: بريطانيا:

(بتاريخ 1998/2/12 في لقاء الأمين العام للجامعة العربية مع السيد "ديريك فاتشيت" وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية أبلغه الأمين العام ضرورة الاستجابة لمقترحات الجامعة العربية بشأن الأزمة، وكذلك للجهود المشتركة بين

(1) التقرير الإستراتيجي العربي، 1994، مرجع سبق ذكره، ص 131، ص 132.

جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية - إلا أن وزير الدولة البريطاني أكد على موقف حكومته التي تطالب الجماهيرية بتسليم المشتبه فيهما إلى بريطانيا- حيث رفض الأمين العام المطلب البريطاني⁽¹⁾. ويتضح أن هذا اللقاء تم في شهر فبراير الذي كانت محكمة العدل الدولية تنتظر فيه في الأزمة المطروحة عليها، ونجد أن الموقف البريطاني لا زال على حاله بخصوص موضوع التسليم، وعدم إظهار حسن النية تجاه تسوية سلمية للأزمة المطروحة.

وبتاريخ 1998/6/18 التقى الأمين العام مع وزير خارجية بريطانيا روبين كوك، حيث تضمن هذا اللقاء ما الجماهيرية صدر عن محكمة العدل الدولية حول اختصاصها في النظر في القضية المطروحة، وطرح المستجدات حول هذه الأزمة، وأشار الأمين العام إلى أن الموقف العربي صريح من خلال ما صدر عن مجلس الجامعة، وأن عملية التسليم لبريطانيا أو أمريكا لن تتحقق ولا يمكن الحل إلا من خلال الخيارات الثلاث المشتركة بين جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية المقدمة إلى رئيس مجلس الأمن، وأكد الأمين العام أن الجماهيرية قبلت الخيارات، وأن لديها الرغبة الأكيدة والكاملة في الوصول إلى حل لهذه الأزمة.

(وكانت الحكومة البريطانية من خلال وزير خارجيتها قد عبرت عن أسفها تجاه رفض جامعة الدول العربية القبول بإرسال مراقبين للتأكد من نزاهة القضاء الاسكتلندي، حيث إن بريطانيا طرحت على الجامعة العربية قبول المحاكمة في اسكتلندا لتقنها في القضاء الاسكتلندي وكان الرد أن الجامعة العربية ليس لديها أي تحفظ على القضاء الاسكتلندي ونزاهته.

(1) أزمة لوكربي ملف وثائقي، مارس 1999، مرجع سبق ذكره.

وطرح وزير خارجية بريطانيا تساؤلا في حالة قبول الصيغة المطروحة، وهنا يقصد الخيارات الثلاث، هل تقبل بهذه الخيارات، حيث أكد الأمين العام أن الجماهيرية العظمى كان موقفها صريحا منذ بداية الأزمة، وإذا ما رفضت سوف يعتبر ذلك بمثابة انتهاك للاتفاق⁽¹⁾.

ومن خلال المستجدات التي أعقبت قرار محكمة العدل الدولية، وكذلك ما تم طرحه من اتخاذ قرار من منظمة الوحدة الإفريقية، بخصوص عدم التزامها بالحظر المفروض على الجماهيرية العظمى، وكذلك ما جاء في قرار دول عدم الانحياز أخذت الدول ذات العلاقة في تحركاتها المكثفة تتخوف من أي إجراء آخر يمكن أن يهدد مصداقية مجلس الأمن، وخاصة من جامعة الدول العربية.

(وبتاريخ 1998/6/28 التقى الأمين العام مع القائم بالأعمال البريطاني في القاهرة السيد Richard Makepeace حيث عبر القائم بالأعمال البريطاني عن تخوفه من الانعكاسات القانونية لقرار منظمة الوحدة الإفريقية بالنسبة لمجلس الأمن، وأن مصداقية مجلس الأمن هامة في حل الخلافات الدولية في الأوساط الغربية، وخاصة الدول ذات العلاقة، وكان القائم بالأعمال البريطاني دعا الدول الإفريقية لعدم تطبيق قرار المنظمة، ويأمل من جامعة الدول العربية ألا تحذو حذو منظمة الوحدة الإفريقية في القرار المشار إليه سابقا، وأشار الأمين العام للجامعة إلى أن قرار مجلس الأمن غير شرعي لغياب القاعدة القانونية في اتخاذ هذه القرارات، وأن كل إنسان برئ حتى تثبت إدانته وأنه لا توجد اتفاقية بين الجماهيرية العظمى والدول المعنية بخصوص التسليم. لأن قرار محكمة العدل الدولية يثير بشكل واضح المسألة القانونية لهذه القرارات.

(1) المصدر السابق.

وأكد الأمين العام ضرورة تقويم الموقف البريطاني الأمريكي حيال الأزمة المطروحة، وكذلك ضرورة الاستجابة لمقترحات جامعة الدول العربية⁽¹⁾.

وبتاريخ 1998/7/30 التقى الأمين العام بالسفير البريطاني في القاهرة السيد David Blatherwick، حيث أكد السفير البريطاني عن رغبة حكومته في النظر في خيارات بديلة، وهنا يشير إلى الخيارات التي طرحتها جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وأشار بأن المحاكمة سوف تكون من خلال قضاة اسكتلنديين وحسب القانون الاسكتلندي، مما يدل على قبول بلاده بقرار مجلس الجامعة الفقرة الرابعة منه والقرار رقم 5373 لسنة 1994 في الدورة 101 (بتاريخ 1994/3/27 وهذا يؤكد مجددا نجاح دبلوماسية الجامعة في تحقيق الأهداف التي تخدم مصالح أعضائها دون الإسراع في اتخاذ القرارات الحماسية التي يمكن أن تزيد في الفجوة بين الجماهيرية العظمى والدول الغربية.

وأكد السفير البريطاني أن بلاده تؤيد تعليق العقوبات بعد تسليم المشتبه فيهما، وهو يعكس الموقف الأمريكي الذي لم يوضح هذا الجانب وأشاد الأمين العام بالموقف الإيجابي للحكومة البريطانية، مؤكدا أنه سوف تكون هناك حلول عملية تساعد جميع الأطراف في الخروج من الأزمة قبل انعقاد مجلس الجامعة في سبتمبر القادم⁽²⁾.

وبتاريخ 1998/8/25 حيث تم لقاء بين سفير بريطانيا والأمين العام لجامعة الدول العربية قدم السفير البريطاني بالقاهرة رسالة خطية من وزير خارجية بريطانيا روبين كوك تناولت الموقف البريطاني الأمريكي حول قبولهم بالمقترح الذي ينادي بمحاكمة المشتبه فيهما أمام محكمة اسكتلندية بلاهاي، وهذا يدل على الاستجابة الكاملة للدولتين لقرار مجلس الجامعة رقم 5373 سابق الذكر.

(1) لمعرفة تفاصيل أكثر حول تحركات الأمين العام، راجع المصدر نفسه.

(2) المصدر السابق.

وأشار السفير البريطاني إلى أن حكومته سوف تقدم مشروعاً لرفع إجراءات الحظر على الجماهيرية العظمى، وطالب السفير البريطاني بضرورة تعاون الجانب الليبي.

ورد الأمين العام بترحيبه بالموقفين البريطاني والأمريكي واعتباره خطوة جديدة ينبغي البناء عليها لإنهاء الأزمة، وأشار الأمين العام إلى (إن ما جاء على لسان وزير خارجية الولايات المتحدة مادلين أولبرايت من عبارة (خذه أو اتركه) بمعنى أن هذا الطرح الأمريكي لا يقبل التفاوض، وعلى الجماهيرية العظمى أن تأخذه أو تتركه^(*))، وكذلك طالب الأمين العام بعدم اخذ (الحرفية في المواقف) وأنه لابد من تعاون الجميع واستكشاف المواقف للوصول إلى نتائج يكون لها دور في إنهاء الأزمة، وأن الأمين العام سوف يبلغ هذا الموقف الإيجابي إلى الجماهيرية العظمى⁽¹⁾.

وبتاريخ 1998/9/13 حيث التقى الأمين العام مع السفير البريطاني بالقاهرة، أشار السفير البريطاني إلى أن الحكومة البريطانية تعرب عن ارتياحها لجامعة الدول العربية بما قامت به من ترحيب بالموقف الأمريكي بخصوص الأزمة المطروحة، وأن هذا الموقف جاء مبنياً على المقترح الليبي والعربي، (وأن بريطانيا تجدد تخوفها من قرار مجلس الجامعة في الفاتح القادم 1999، وأكد الأمين العام للجامعة أن مجلس الجامعة سوف يأخذ بعين الاعتبار القرار 1192 على أن تكون هناك ملاحظات على هذا القرار بما يخدم الحل الإيجابي لهذه الأزمة دون أن يعارض قرار مجلس الأمن،

(*) خذه أو اتركه هذا المصطلح أشارت إليه مادلين أولبرايت في المبادرة الأمريكية البريطانية بخصوص الأزمة المطروحة Take it or leave it.

(1) لمعرفة تفاصيل أكثر راجع أزمة لوكربي، ملف وثائقي، مارس 1999، مرجع سبق ذكره.

وخاصة أن الجماهيرية تبحث في الوسائل الفنية التي يمكن أن تقوم من خلالها بتنفيذ قرار مجلس الأمن، وإلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الخاصة بالضمانات والترتيبات الأخرى التي تطالب بها الجماهيرية العظمى، وأن ما يخالف ذلك سوف يؤدي إلى نتيجة سلبية مع العرب، وأشار الأمين العام إلى محاولة تسليم المشتبه فيهما إلى بريطانيا عن طريق المحكمة وهو أمر لا يمكن قبوله⁽¹⁾.

وهنا نلاحظ أن التحرك البريطاني المكثف كان يلوح بإجراء حوار يمكن فيه قبول المحاكمة في دولة ثالثة، هذا ما دعا الجامعة العربية إلى عدم إصدار أي قرار على غرار القرار الأفريقي، وهنا يتضح مدى تمسك بريطانيا بهذا الطلب، وأن بريطانيا كانت تسعى إلى أن تكون هناك شرعية لمجلس الأمن، لأن قرار مجلس الجامعة في الفاتح 1999 سوف ينسف دور مجلس الأمن.

إن^(*) الاتفاقية التي أبرمتها كل من بريطانيا وهولندا، والتي أشارت فيها الجامعة عن طريق الأمين العام من خلال لقاءات مع المسؤولين في الحكومة البريطانية إلى أنها ليست ملزمة للجماهيرية العظمى ما لم تكن الجماهيرية طرفاً فيها، حيث إنها أحد أطراف النزاع القائم، وأن أية إجراءات بين هذه الدول تعتبر غير ملزمة للجماهيرية العظمى، فإذا كانت أمريكا صاحبة الطائرة وبريطانيا صاحبة الأرض التي سقطت عليها الطائرة، فإن الجماهيرية هي المتهم من قبل هذه الدول، وهولندا توجد بها محكمة العدل الدولية، إذن هنا لابد من انضمام الجماهيرية لأي اتفاق يتم ما بين الأطراف المعنية وأن الجماهيرية محقة في اتخاذ إجراءات تحفظية على ما تقوم به تلك الدول.

(1) المصدر السابق.

(*) لمعرفة تفاصيل أكثر راجع الاتفاق القانوني بين المملكة المتحدة وهولندا بشأن المحكمة s/1998/795 المصدر نفسه.

(وبتاريخ 1998/9/20 التقى الأمين العام لجامعة الدول العربية مع مدير إدارة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الخارجية البريطانية السيد Christopher Prontic حيث تناول هذا اللقاء المسائل الفنية الخاصة بعملية التسليم، والحديث عن الجماهيرية بحصولها على Extradition، والتي تختص بنقل المشتبه فيهما من الأراضي الهولندية إلى اسكتلندا، وأكد الأمين العام أن هناك استعجالاً بصدور قرار مجلس الأمن 1192 حيث أوضح أنه طالب بريطانيا وأمريكا بعدم الاستعجال حتى يمكن تفهم الإيضاحات والضمانات المطلوبة وشدد الأمين العام بأن الجماهيرية غير ملزمة بأي اتفاق قانوني ثنائي بين كل من بريطانيا وهولندا^(*) ما لم تكن طرفاً فيه⁽¹⁾.

ومتابعة من الأمين العام لجامعة الدول العربية للمسائل الفنية واستكمالاً للجهود السابقة بخصوص المطالبة الليبية بالضمانات والشهود والمحاكمة. تم بتاريخ 1999/1/28 لقاء الأمين العام مع السيد David Blatherwick سفير بريطانيا بالقاهرة، حيث أوضح السفير البريطاني أن بلاده قدمت إلى الجماهيرية العظمى التفسيرات المطلوبة في المسائل الفنية، وأن هناك مشكلتين هما:

أ- مكان قضاء العقوبة عند ثبوت الإدانة.

ب- تتعلق بالكيفية التي من خلالها رفع العقوبات، وهو مطلب الجماهيرية العظمى الذي تسانده جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية التي تهتم بالأزمة

(*) الاتفاق البريطاني الهولندي.

1- الصلاحيات القانونية للمحكمة الاسكتلندية كونها أنشئت خارج اسكتلندا، ولا يمكن الانتقاص من صلاحياتها وسلطاتها.

2- الاتفاق تناول نقل جزء من الصلاحيات إلى المحكمة.

(1) أزمة لوكربي، ملف وثائقي، مارس 1999، مرجع سبق ذكره.

المطروحة، ونجد أن الخلاف كان يتعلق بمصطلح كلمة رفع أو تعليق، وقرارات مجلس الجامعة تنص على الرفع، ولكن الدول الغربية تشير إلى كلمة تعليق.

وقدم السفير البريطاني تفسيراً لهذا، حيث اعتبر أن التعليق هو بمثابة رفع DEFATO^(*). إذ يصعب العودة مجدداً إلى فرض عقوبات بعد ذلك.

وكان الأمين العام للجامعة العربية في هذا قد طالب مجدداً تعاون بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مع الجماهيرية، حتى يمكن تسوية الأزمة وإنهاء الحظر المفروض عليها⁽¹⁾.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية:

وكان التخوف الأمريكي ينسجم مع التخوف البريطاني في اتجاه واحد حول ما تم اتخاذه من طرف منظمة الوحدة الأفريقية، حيث أعرب السفير الأمريكي بالقاهرة بتاريخ 1998/7/28 السيد دانيال كرتيزن Daniel kurtzen عندما التقى بالأمين العام لجامعة الدول العربية، عن موقف حكومته المتشدد من إجراء أي لقاء مع الحكومة الليبية، وتناول هذا اللقاء الجهود المبذولة من قبل الأمين العام للجامعة حول الكيفية التي يتم من خلالها إجراء المحاكمة في بلد ثالث، وفق القانون الاسكتلندي.

أوضح السفير الأمريكي أن حكومته قلقة من مواقف المنظمات الإقليمية والتي تؤثر على دور المنظمة العالمية للأمم المتحدة، وتخوف أن يكون قرار مجلس الجامعة القادم معداً بالاتجاه ذاته، وهو عدم الالتزام بالقرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن ضد الجماهيرية.

(*) كلمة DEFATO تم تفسيرها من قبل السفير البريطاني الذي اعتبر كلمة تعليق هي بمثابة الرفع بمعنى أنه لا يمكن العودة إليه مرة أخرى.

(1) أزمة لوكربي، ملف وثائقي، مارس 1999، المرجع السابق.

وبخصوص الاتفاق البريطاني أكد أنه لن يكون هناك أي تحرك جدي قبل انعقاد مجلس الجامعة العربية في 16 الفاتح القادم مما يدل على التخوف الأمريكي الغربي من هذه القرارات التي عبرت عن وقوفها وتضامنها مع الجماهيرية العظمى.

أوضح السفير الأمريكي أربع شروط لرفع العقوبات وهي:

أ- تسليم المشتبه فيهما .

ب- مشاركة ليبيا بروح طيبة في أعمال المحكمة.

ج- التعويضات.

د- إنهاء دعم الإرهاب.

وأكد الأمين العام للجامعة للسفير الأمريكي أن الجماهيرية العظمى أبدت مرونة كبيرة في تعاملها مع الأزمة منذ بدايتها، وهي تسعى للوصول إلى حل سلمي على أساس الحفاظ على سيادتها الوطنية، وشدد الأمين العام على ضرورة خلق مناخ يمكن معه إحراز تقدم ينهي الأزمة دون الوقوع في وضع عراقيل⁽¹⁾.

ومتابعة للمستجدات بخصوص الاستجابة الأمريكية البريطانية لقرار مجلس جامعة الدول العربية بخصوص المحاكمة في بلد ثالث وفق القانون الاسكتلندي وقضاة اسكتلنديين؛ تابع الأمين العام للجامعة العربية جهوده الرامية للوصول لحل لهذه الأزمة مع الدول ذات العلاقة، وأن الدول الغربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي تعلن دائما عن عدم استعدادها لإجراء أية مفاوضات مباشرة مع الجماهيرية العظمى، وهذا ما جعل الطريق مسدودا للتوصل

(1) المصدر السابق.

إلى حل عاجل للأزمة، وبما يكفل إجراء محاكمة عادلة.

وهنا تكون مهمة جامعة الدول العربية صعبة، حيث إنها تقوم بدور الوساطة بين الأطراف، وكذلك المساعي الحميدة، وهذا ما جعل الجامعة العربية حلقة وصل بين الأطراف المعنية بالأزمة حول تبادل وجهات النظر فيما يخص موضوع النزاع، (ونجد أن جامعة الدول العربية في قرارها رقم 5894 الدورة العادية (112) الثانية عشرة بعد المائة بتاريخ 1999/9/13 في فقرتها الخامسة تدعو صراحة الولايات المتحدة إلى الدخول في حوار مباشر مع الجماهيرية العظمى، لبحث وتسوية ما قد يكون حائلا دون تطبيع العلاقات الثنائية معها، وترك مسألة لوكربي تأخذ مسارها القانوني والقضائي الذي فرضته طبيعة النزاع وارتضته جميع الأطراف)⁽¹⁾.

وبتاريخ 1998/9/7 التقى الأمين العام للجامعة العربية مع السفير دانيال كرتيزن Daniel Kurtzen، حيث أوضح أن المستجدات حول النزاع مع الجماهيرية ينسجم مع ما تطالب به جامعة الدول العربية، ونادى به الزعيم الليبي، (وكذلك شرح السفير الأمريكي تخوفه من إصدار الجامعة لقرار جديد على غرار القرار الأفريقي المشار إليه سابقا، وأن الجانب الأمريكي يأمل بأن تقوم الجامعة العربية بتكثيف جهودها لإقناع الجماهيرية بحل الأزمة)⁽²⁾.

ونشير هنا إلى التدخل الأمريكي الصريح في سياسة الجامعة العربية اتجاه أعضائها، حيث نجد السفير الأمريكي قد طلب من الأمين العام بالنص (تلافي تأييد المطالب الليبي التفصيلية فهناك فرق كبير بين أن يقر المجلس بحق ليبيا في إثارة

(1) راجع بالخصوص قرار مجلس الجامعة العربية رقم 5894 القاهرة، بتاريخ 1999/9/13.

(2) أزمة لوكربي ملف وثائقي، مارس 1999، مرجع سبق ذكره.

مطالب معينة، وبين أن يعلن دعمه لهذه المطالب⁽¹⁾. أوضح الأمين العام أن للجماهيرية الحق الكامل في مطالبها، وأن مطالب الجماهيرية تتعلق بكيفية تنفيذ القرار، وكذلك تتعلق بالترتيبات، كما اعترف بها وزير خارجية بريطانيا، وأن الجامعة العربية تدعم الموقف الليبي فيما تطالب به من ضمانات بهذا الخصوص.

(وأوضح الأمين العام أن سياسة (خذه أو اتركه) المشار إليها لا تساعد في الوصول لحل للأزمة، وأضاف أن المطلوب حاليا هو الكيفية التي يتم من خلالها المحاكمة، وأن الاتفاق البريطاني الهولندي غير ملزم للجماهيرية)⁽²⁾.

موقف الاتحاد الأوروبي بشأن الأزمة الليبية الغربية:

في عرض لحسن النية اتجاه علاقات مبنية على التفاهم، صدر عن الاتحاد الأوروبي قرار مجلس الوحدة الأوروبية وهو موقف مشترك لمجلس الوحدة الأوروبي يضم في عضويته إحدى دول النزاع وهي بريطانيا، وهذه خطوة تعبر عن السرعة في إقامة تعاون مشترك مع الجماهيرية العظمى، وفي الفقرة الثالثة من القرار التي تشير إلى أنه في 30 من شهر الماء حيث قام السكرتير العام للأمم المتحدة بتسليم هذا التقرير الذي يشير إلى تخلي الجماهيرية العظمى عن مساندة الإرهاب، ولقد ساق فيه أدلة تعد برهانا قاطعا على براءة الحكومة الليبية من الإرهاب.

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر نفسه.

النقاط الثلاث التي تطالب بها الولايات المتحدة الأمريكية وأن يأخذ بها مجلس الجامعة القادم:

أ- توافي إصدار قرار مشابه لقرار القمة الأفريقية الأخير في بوركينافاسو.

ب- تشجيع ليبيا لقبول قرار مجلس الأمن 1192.

ج- توافي تأييد للمطالب الليبية التفصيلية، فهناك فرق كبير بين أن يقر المجلس بحق ليبيا في إثارة

مطالب معينة وبين أن يعلن دعمه للمطالب الليبية.

وجاءت الفقرة الرابعة بالنص: (لذا وجدت الوحدة الأوروبية الوقت مناسباً لرفع باقي العقوبات والإجراءات المتعسفة المفروضة على ليبيا عدا حظر الأسلحة)⁽¹⁾.

(1) راجع بالخصوص قرار الوحدة الأوروبية الصادر في 13 من شهر الفاتح (سبتمبر)، بروكسل 1999، الأصل بالإنجليزية تحصل عليه الباحث من مكتب المتابعة العربي الليبي بالقاهرة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع جامعة الدول العربية وقضية لوكربي، حيث تم التركيز على الدور الذي لعبته الجامعة العربية في ظل التوتر الذي يسود العلاقات العربية العربية، وكذلك التوتر الذي يسود العلاقات الليبية الغربية، وهذا الأمر صعب إلى حد ما من مهمة الجامعة العربية كمنظمة إقليمية، تحاول أن تؤدي دورا فعالا في مساعدة أعضائها عندما يتعرضون لأي تهديد خارجي من دول غير أعضاء بالجامعة.

ويتضح من خلال هذه الدراسة التي تناولت فرضية رئيسية وأربع فروض فرعية، وتم التحقق منها، حيث كانت الفرضية الرئيسية مطابقة للدراسة المطروحة من خلال ما تم عرضه من مواد الميثاق وعدم مواكبته للأحداث الدولية في خدمة الأعضاء، وكذلك فإن الساحة الدولية وما شهدته في حرب الخليج الثانية، قد أحدثت اضطرابا في النظام الإقليمي وأخرت لفترة من الزمن دور جامعة الدول العربية في حل الأزمة.

ولذا نجد في النظام الدولي المتجدد الأحداث على الساحة الدولية، وما آل إليه العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وتحكم دولة واحدة في العالم، وجعله عالما أحادي القطب، وسيطرة هذا القطب على الشرعية الدولية، وجعلها تسير وفق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن الجامعة العربية بميثاقها الحالي لا تواكب الأحداث المتسارعة على الساحة الدولية، ولا يمكنها من معالجة مختلف القضايا على الساحة العربية والدولية.

أما فيما يتعلق بالفروض الفرعية، فإن الباحث تناول الفرض الأول المتعلق بدور الجامعة العربية سواء من خلال موقف عربي موحد، أو من خلال هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، أو من خلال اتصالاتها مع الدول ذات العلاقة، حيث أثبتت الدراسة أن الجامعة العربية قامت بدور في هذه الأزمة على الرغم من توتر العلاقات العربية العربية، وخاصة في المبادرة التي أقرها مجلس الجامعة، والتي نراها اليوم تطبق في محاكمة المشتبه فيهما بهولندا المنبثق من قرار مجلس الجامعة رقم 5373 وأن الدور الذي لعبته الجامعة سواء مع الأعضاء أو بتنسيقها المستمر مع المنظمات الأخرى كمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز من أجل حشد موقف قوي لمساعدة الجماهيرية العظمى في الخروج من هذه الأزمة. كما أشرنا فإن الجامعة العربية كانت بمثابة الممر الآمن للجماهيرية حتى تمكنت من تحقيق الانتصار الكبير في منطوق حكم محكمة العدل الدولية باختصاصها بالنظر بالأزمة المطروحة.

وكذلك كان هناك دور كبير للجامعة وأمينها العام في إيصال وجهة النظر الليبية إلى الدول ذات العلاقة مما يساعد على تقارب وجهات النظر ودعوة العلاقات بين الجماهيرية العظمى وبريطانيا ومحاولتها لتنقية الأجواء في العلاقات الليبية الأمريكية.

ويلاحظ الباحث في الفرض الثاني ثباته مع هذا الفرض في ضرورة معالجة ميثاق جامعة الدول العربية بما يخدم مصالحها.

وفي الفرض الثالث تم التحقق من حيث ثبوت صحة الفرض وما عبر عن مدى تردي العلاقات العربية مما أثار اتخاذ موقف عربي موحد منذ ظهور الأزمة.

ففي الفرض الرابع يجد الباحث ثبوت صحة هذا الفرض حيث لعبت الدول الكبرى - وهي الدول ذات العلاقة - بالأزمة دورا هاما في إعاقاة الجامعة العربية عن أداء دورها في إيجاد الحل المناسب لتسوية سلمية للأزمة، ورفض الآراء والمقترحات التي كانت تصدر سواء من الجماهيرية أو من خلال الجامعة نفسها.

والخلاصة: لقد حاولت الجامعة العربية أن تقوم بدور فعال من خلال الخبرة التاريخية في القيام بدور الوساطة بين أطراف النزاع مع العلم بأنه ليس هناك ما يشير في مواد الميثاق صراحة إلى معالجة أي أزمة قد تحدث بين دولة عضو وأخرى غير عضو، ويعتبر ذلك أحد المعوقات الرئيسية في عدم قيام الجامعة بدور مباشر وسريع في حل الأزمات العربية مع الدول الأخرى غير الأعضاء بالجامعة، وعلى وجه الخصوص أزمة لوكربي في ضوء الانقسام العربي بعد حرب الخليج الثانية، مما جعل الجامعة العربية في حالة (فقدان توازن) وبالتالي منعها من القيام بدور جدي على الساحة العربية والدولية.

وبعد ظهور أزمة لوكربي على المسرح الدولي أخذت الجامعة العربية تقوم بدور أهم معالمه فيما يلي:

1- تشكيل لجنة سبوعية بقرار من مجلس الجامعة العربية في دورته غير العادية في 15/12/1991 قرار رقم 5161 وتتكون من دول المغرب العربي وسوريا ومصر، لكي تقوم بإجراء اتصالاتها مع الدول ذات العلاقة.

2- نود الإشارة هنا إلى نهاية الأزمة في محاكمة المشتبه فيهما في هولندا، وذلك تطبيقا لما نص عليه قرار مجلس الجامعة رقم 5373 بتاريخ 27/3/1994 الذي أقره مجلس الجامعة بناء على ما قدمته الأمانة العامة للجامعة والمرونة الليبية أن تتدخل كل من العربية السعودية وجنوب إفريقيا ما هو إلا استكمال لدور الجامعة،

وما قامت به مع منظمة الوحدة الأفريقية أي: بين اللجنة السباعية واللجنة الخماسية، والتي اعتمدت على قرار مجلس الجامعة سابق الذكر.

إن التحرك السعودي الجنوب الأفريقي جاء لكي يكمل دائرة الوصول إلى تسوية شاملة للأزمة، وهي ما يطلق عليها مرحلة الضمانات والتي طالبت بها الجماهيرية العظمى.

3- من خلال التنسيق بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وعملا بقرار اللجنة السباعية العربية والخماسية الإفريقية في 11/4/1996 والذي يقضي بالتعاون فيما بينهم نتج عنه صدور القرار الإفريقي، والذي أعلن عدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن التي تقضي فرض الحصار على الجماهيرية وأنها في حل من هذه القرارات.

وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة العربية قد كانت تفضل دائما عدم الالتزام بالحصار المفروض على الجماهيرية العظمى للأسباب التالية:

أ- توتر العلاقات بين الجماهيرية العظمى والدول الغربية آخر لفترة من الزمن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تخدم التسوية العربية للأزمة.

ب- عملت الجامعة العربية بدبلوماسية هادئة حتى يمكنها أن تقيم (الممر الآمن) من أجل بناء الثقة في العلاقات الليبية الغربية، وفي التعامل مع الدول ذات العلاقة ومجلس الأمن الذي تسيطر عليه الدول المشاركة في الأزمة.

ج- رأت الجامعة العربية عدم اتخاذ أي قرار حماسي يمكن أن يعرقل الجهود الدبلوماسية التي قامت بها خلال السنوات الماضية، وأن أي قرار من هذا النوع قد يزيد من التوتر في المنطقة وكذلك يزيد من معاناة الشعب العربي الليبي.

د- تعاملت الجامعة العربية مع أزمة لوكربي على أنها أزمة عربية وليست أزمة ليبية مع الدول الغربية.

النتائج التي توصل إليها الباحث:

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى نتائج يرى أن لها أهمية في دور الجامعة العربية في أزمة لوكربي وهي كالآتي:

1- أقر مجلس الجامعة العربية اتخاذ إجراءات التعليق والرفع الفوري للعقوبات التي اتخذها مجلس الأمن بموجب القرارات 748، 883 وذلك لحين الفصل في القضية المطروحة من قبل محكمة العدل الدولية.

2- استطاعت الجامعة العربية أن تكون بمثابة الممر الآمن لما تقوم به الجماهيرية العظمى من مبادرات إيجابية للوصول إلى حل لهذه الأزمة مع الدول ذات العلاقة، ونجد أن هذه الدول قد تغاضت عن التعاون الذي أبدته الجماهيرية منذ بزوغ الأزمة.

3- إن مجلس الجامعة العربية اتخذ قرارا هاما بإجماع عربي، وهو ضرورة إلغاء العقوبات بالكامل بمجرد مثول المشتبه فيهما أمام المحكمة.

4- دعا مجلس الجامعة العربية في الجلسة المنعقدة ببلبنان الولايات المتحدة الأمريكية للدخول في حوار مباشر مع الجماهيرية لتحسين العلاقات بينهما، وترك مسألة لوكربي تأخذ مسارها القانوني والقضائي الذي فرضته طبيعة النزاع وارتضاها جميع الأطراف.

5- أقر مجلس الجامعة العربية بضرورة التخفيف من حدة الحظر الجوي المفروض على الجماهيرية العظمى، وذلك لحين التوصل إلى حل نهائي

للأزمة، ويتمثل هذا التخفيف في الرحلات التي تأخذ الصبغة الدينية والإنسانية، وكذلك الرحلات التي تقوم بها القيادة السياسية للدولة.

وقد استجابت العربية السعودية لهذا القرار استجابة كاملة، حيث استقبلت الحجاج الليبيين في رحلات تحد قامت بها من طرابلس إلى الأماكن المقدسة عن طريق الجو، وكذلك أيضا بعض الدول العربية نفذت هذا القرار من خلال السماح لعبور الطائرات الليبية في مجالها الجوي سواء كان في اتجاه السعودية أو عند زيارات قائد الثورة معمر القذافي التي تحمل بعدا سياسيا ودينيا.

6- تضمنت قرارات مجلس الجامعة العربية أرقام 5552، 5596، 5639، 5689، 5739، 5793، 5848، 5894، 5950، ضرورة حصول الجماهيرية العظمى على التعويضات الناجمة عن تطبيق العقوبات المفروضة عليها والتي ألحقت بالشعب الليبي الضرر بجميع مناحي الحياة.

7- إن توتر العلاقات الليبية الغربية هو لب الصراع، وهذا التوتر نتج عنه أزمات كثيرة بما فيها أزمة لوكربي الحالية.

8- لعبت الدبلوماسية الليبية دورا هاما في معالجة الأزمة في ظل الظروف العربية والدولية في عالم أحادي القطب، حيث مارست الجماهيرية العظمى دبلوماسية مكنستها من تفكيك (التحالف الغربي) ضدها، ونتج عن هذه الدبلوماسية الفصل بين مسارات النزاع مع الدول الغربية حيث عالجت مسألة (يو تي آيه) لوحدها من خلال مفاوضات مباشرة مع السلطات القضائية الفرنسية، وتم حل الأزمة، وكذلك عالجت مسألة الجيش الجمهوري الأيرلندي مع الحكومة البريطانية، وقد استطاعت الجماهيرية بحكم محكمة العدل الدولية أن تجعل المحاكمة في دولة ثالثة انطلاقا من الاتفاق مع جامعة الدول العربية من خلال المقترح المقدم من طرفها.

9- التحالف الأمريكي البريطاني جعل هذه الأزمة تأخذ أبعادا سياسية تخدم مصالحهما في المنطقة، على الرغم من أنها مشكلة قانونية -بمعنى تسييس المشكلة- وعملت الجامعة العربية على استراتيجيات استبعاد العامل السياسي، وأن هذه الأزمة هي أزمة قانونية وأن حلها لا يكون إلا من خلال محكمة العدل الدولية.

10- الاستجابة البريطانية الأمريكية لقرار مجلس الجامعة العربية 5373 الذي نص على المحاكمة في هولندا يؤكد على نجاح دبلوماسية الجامعة، وكذلك مرونة الموقف الليبي الذي كان له الأثر الكبير في مساعدة الجامعة العربية لتحقيق هذا النجاح.

11- حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في قرارات مجلس الجامعة بخصوص مساندة الجماهيرية من حيث حصولها على ضمانات من الدول ذات العلاقة، وجاء هذا التدخل ليصل إلى حد المطالبة بعدم صدور قرار عربي على غرار القرار الأفريقي وإن كانت وجهة نظر الأمين العام عدم اتخاذ مثل هذا القرار، لأن الأزمة قاربت على الانتهاء.

12- إن الجامعة العربية قد نجحت في استثمار خبراتها التاريخية في معالجة الأزمات التي تتعرض لها الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص بذلها المساعي الحميدة والوساطة التي قامت بها لإيجاد حل لهذه الأزمة في ظل الوضع العربي الراهن وفي ظل المتغيرات الدولية.

13- نجحت الجامعة العربية في حشد جهود المنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص منظمة الوحدة الأفريقية، وما اتخذته من قرارات كان لها الفضل في إعادة حسابات الدول الغربية.

14- إن اختيار الأمين العام للأمم المتحدة عضوا من جامعة الدول العربية لكي يكون أحد المراقبين الدوليين على المحاكمة الجارية في هولندا يعد تأكيدا لدور الجامعة العربية في الأزمة المطروحة.

15- السؤال الذي يطرح نفسه من كان له الدور في رفع المعاناة عن الشعب الليبي من خلال تعليق العقوبات المفروضة عليه من قبل مجلس الأمن؟ والإجابة تشير إلى أن الدبلوماسية الليبية لعبت دورا كبيرا في إنجاح رفع معاناة الشعب الليبي، وأن المنظمات الإقليمية -جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، حركة عدم الانحياز، لا يمكن نكران دورها في هذه الأزمة، ونجاحها كان مبنيا على أسس تعاملت بها الدبلوماسية الليبية في المرونة واستقراء الأحداث العالمية واستثمار الخبرات التاريخية لدى هذه المنظمات.

16- أقر مجلس الجامعة العربية المنعقد ببلن ان إفاد خبير قانوني يكون ضمن فريق المراقبين الدوليين الذي سيتابعون سير محاكمة المشتبه فيهما أمام المحكمة الاسكتلندية، وقد جاء هذا القرار منسجما مع القرار رقم (1192) الذي نص في فقرته السادسة على أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة باختيار مراقبين دوليين لحضور المحاكمة، وكان قد قام باختيار الدكتور/ نبيل العربي عن الجامعة العربية لحضور هذه المحاكمة.

التوصيات:

يرى الباحث من خلال هذه الدراسة أنه من الضروري الخروج بتوصيات يمكن الاستفادة منها مستقبلاً في معالجة مثل هذه الأزمة عن طريق الجامعة العربية.

1- على الدول العربية أن تبذل مساعيها من أجل تعديل الميثاق، وعلى وجه الخصوص ما تناولته المادة الخامسة المتعلقة بفض المنازعات بين الدول العربية والدول الأخرى، وأن تكون هناك آلية ثابتة تأخذ في حسابها جميع الإجراءات التي تعالج مثل هذه الأزمات: أزمة لوكربي، أزمة الخليج الثانية، أزمة الصومال.

2- على الدول العربية الإسراع في اتخاذ إجراء بتشكيل محكمة العدل العربية.

3- على الدول العربية العمل على توحيد الجهود من أجل إقامة (المجال الجوي والفضائي العربي الموحد) حتى لا يقع تحت طائلة الحصار الأجنبي لأي دولة عضو في الجامعة.

4- إقامة العلاقات العربية على المصارحة والمكاشفة بالطرق السلمية، عبر التفاوض وعدم السماح للدول الأجنبية بالتدخل في هذه المنازعات.

5- يجتمع مجلس الجامعة مرتين في العام (في شهر الربيع مارس وشهر الفاتح سبتمبر) وتتعدّد القمة العربية حسب رغبة القادة العرب، ويرى الباحث أن على الدول العربية أن توجد آلية دائمة لاجتماع القمة العربية مرتين في السنة حتى يمكن معالجة القضايا التي تهم الأمة العربية وتطوير العمل العربي المشترك.

6- على الدول العربية احترام ما يتخذه مجلس الجامعة من قرارات، بحيث تكون هذه القرارات ملزمة لجميع الدول العربية، وليس كما جاء في الميثاق (ملزمة لمن يقبلها).

7- على الدول العربية أن تراعي في علاقاتها مع الدول غير العربية المصلحة القومية العربية وعدم التضحية بها، لأن ذلك يكبل الجهود العربية، ويعرقل مسيرة جامعة الدول العربية، ويمنعها من الوقوف بجانب أعضائها على الوجه الصحيح.

لائحة المراجع

أولا : الوثائق الرسمية :

- 1- الأمانة العامة للإدارة العامة للشئون السياسية والدولية لأزمة لوكربي، ملف وثائقي، مايو 1994.
- 2- أزمة لوكربي ملف وثائقي مارس لسنة 1999، الإدارة العامة للشئون السياسية، جامعة الدول العربية.
- 3- ملف وثائقي عن الجماهيرية العربية الليبية والاتهامات الأمريكية الغربية بشأن حادث تفجير الطائرتين مارس 1992، جمهورية مصر العربية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات.
- 4- ميثاق جامعة الدول العربية وأهم أنظمتها ، 1998، 1948، اليوبيل الذهبي.
- 5- قرارات مجلس جامعة الدول العربية من الدورة غير العادية، قرار (5156)، لعام 1991، إلى الدورة العادية رقم (133) رقم القرار (5950) لعام 2000.
- 6- بعض الوثائق التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

ثانيا : المقابلات

- 1- مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ جمعه الفزاني أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة سابقا - وأمين المكتب الشعبي بجمهورية مصر العربية - شهر الطير إبريل 1999

ثالثا : اطراجع العربية والأجنبية

- 1- الغدامسي محمود على: النفط الليبي، دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي، دار الجبل/ دار الرواد للنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1998.
- 2- السبكي أمال: استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول 1952، 1943، الناشر مكتبة مدبولي، 1991.
- 3- اكس أحمد محمد عاشور: ريغان قاتل الأطفال ومهندس العدوان على ليبيا، الدار الجماهيرية للإعلان والتوزيع.
- 4- الرشيد أحمد وآخرون: جامعة الدول العربية الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، الناشر مركز البحوث والدراسات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة 1993.
- 5- أبو الوفا أحمد: جامعة الدول العربية كمنظمة دولية وإقليمية "دراسة قانونية" الطبعة الأولى القاهرة 1999، الناشر دار النهضة العربية.

- 6- **الترمذي أحمد جلال:** تقديم وإشراف صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي، ولي العهد ونائب حاكم إمارة رأس الخيمة، دولة الإمارات العربية، الجزر الثلاث، دراسة وثائقية.
- 7- **الشيخ/ فتح الرحمن عبد الله:** مشروعة العقوبات الدولية والتدخل الدولي، الناشر مركز الدراسات السودانية.
- 8- **العناني إبراهيم محمد:** التنظيم الدولي، النظرية العامة للأمم المتحدة، الناشر دار الفكر العربي، 1982.
- 9- **المهذبي ميلود:** قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي جدلية الشرعية والمشروعية، الناشر الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان لسنة 1425.
- 10- **الرشيدي أحمد وآخرون:** الأمم المتحدة ضرورة الإصلاح بعد نصف قرن من وجهة نظر غربية، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996.
- 11- **د. اليوسفي لآمين محمد قائد:** تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية الناشر. الدار الحداثية للطباعة والنشر والتوزيع 1997.

-
- 12- **العماري، عباس رشدي:** إدارة الأزمات في عالم متغير الناشر مركز الأهرام للترجمة النشر، 1993.
- 13- **أويل، بيتر:** النفط والقوة العالمية، خلفية أزمة النفط الناشر مكتبة الأنجلو المصرية 1997.
- 14- **د. أبو خزام إبراهيم:** العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرون على الوطن العربي والعالم الناشر مكتبة طرابلس العلمية العالمية.
- 15- **الزعبي موسي:** السياسة في نهاية الحرب الباردة الناشر الشادلي للنشر والتوزيع 1995.
- 16- **الوحيشي الهادي محمد:** دور الأمين العام لجامعة الدول العربية في العمل المشترك دبلوم الدراسات العليا الماجستير في العلوم الإدارية والقانونية. المملكة المغربية السنة الدراسية 99/95.
- 17- **بكري محمود:** جريمة أمريكا في الخليج الأسرار الكاملة الناشر الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع 1991.
- 18- **ببكر جيمس:** مذكراته، الناشر مكتبة مديولي، 1998.
- 19- **بول فرنسيس انتوني:** مستقبل القانون الدولي والسياسي الخارجية الأمريكية، الناشر: مركز دراسات العالم الإسلامي.
-

- 20- **بكرى مصطفى:** عملية الخيمة الخضراء أسرار المؤامرة الأمريكية على ليبيا الناشر مركز الفكر العربي للدراسات والنشر القاهرة 1991.
- 21- **شومسكي نعوم:** ماذا يريد العم سام، تعريب عادل المعلم، تقديم محمد حسنين هيكل، الناشر دار الشرق، 1998.
- 22- **تاليف جماعسي:** قضية لوكرابي ومستقبل النظام الدولي والأبعاد السياسية والإستراتيجية والقانونية، الناشر مركز دراسات العالم الإسلامي، 1992.
- 23- **د. تصور أديب:** ميزان الدول، دراسة في العلاقات الدولية على ضوء توازن الناشر جامعة قاريونس بنغازي 1991.
- 24- **تحديات العالم العربي:** في ظل المتغيرات الدولية- الناشر مركز الدراسات العربي الأوربي 1994.
- 25- **د. جرجس فواز:** النظام الإقليمي العربي والقوي الكبرى، دراسة العلاقات العربية والعربية الدولية، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية 1997.
- 26- **حمدان جمال:** دراسة في الجغرافيا السياسية، الناشر مكتبة مدبولي 1990

-
- 27- حسونة خليل إبراهيم: الإرهاب الأمريكي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 1996
- 28- د. حمدان هشام: دراسات في المنظمات الدولية العادلة في جنيف الناشر دار عويدات الدولية بيروت - باريس 1993.
- 29- د. خيال مصطفى: المواجهة العربية الأمريكية فوق خليج سرت، الناشر. دار الموقف العربي، 1982.
- 30- د. رفعت محمد أحمد: الطيار صالح بكر: الإرهاب الدولي الناشر مركز الدراسات العربي الأوربي.
- 31- زعرور شربل: التعاون العربي الإفريقي عقد التعاون بين بلدان 1975، 1984 الناشر معهد الاتحاد العربي للدراسات الاقتصادية 1989.
- 32- شرابي هشام: أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، الناشر رياض الرانس المكتب، 1994.
- 33- شهاب مفيد: الأبعاد السياسية والقانونية للآزمة الغربية - الليبية ونور المنظمات غير الحكومية
-

في احتوائها ومواجهة تداعياتها، الناشر
مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث
والدراسات القانونية القاهرة.

34- د. شاكير يوسف أمين: سراب طرابلس القصة الكاملة لمحاولات

المخابرات الأمريكية لاغتيال القذافي
الناشر مركز الدراسات الاستراتيجية
العربية، القاهرة 1991.

35- شوفتمان جان بيير: فكرة ما عن الجمهورية الناشر الشاذلي

للنشر والتوزيع 1995.

36- صالح عطا محمد/نجم فوزي أحمد: النظم السياسية العربية المعاصرة،

منشورات جامعة قاريونس، 1989.

37- صباغ نداء محاكمة شعب لوكرابي الناشر دار

للطباعة والنشر بيروت 1994.

38- عثمان السيد عوض العلاقات الليبية الأمريكية 1940،

1992 الناشر مركز الحضارة العربية
للإعلام والنشر، 1994.

39- عبد الونيس أحمد وآخرون: جامعة الدول العربية الخبرة التاريخية

ومشروعات التطوير، الناشر مركز البحوث
والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993.

40- عامر صلاح وآخرون: الأبعاد السياسية والقانونية لللازمة

الأمريكية الغربية - الليبية ودور
المنظمات غير الحكومية في احتوائها
ومواجهة تداعياتها، الناشر مركز اتحاد
المحاميين العرب للبحوث والدراسات
القانونية، القاهرة.

41- د. علي محمد إسماعيل: من لوكربي إلى طرابلس، الناشر دار

الحرية للصحافة والفصل الثالث
والطباعة والنشر، 1993.

42- د. عبد المنعم أحمد فارس: جامعة الدول العربية 1945، 1985

دراسة تاريخية سياسية، الناشر مركز
دراسات الوحدة العربية.

43- عباس قاسم خضير: مصداقية النظام الدولي الجديد الناشر

دار الأضواء 1996.

44- غالي بطرس غالي: الجامعة العربية وتسوية المنازعات

المحلية/ الناشر معهد البحوث
والدراسات العربية لعام 1977.

45- غالي عطايف: أيام تحت الحصار - الناشر دار الأسرار

للنشر والتوزيع والطباعة والتوزيع 1999

46- فريق من الخبراء: اغتيال ليبيا، الناشر مكتبة مدبولي لعام

1993.

- 47- **فؤاد مدحت:** العدالة الأمريكية نوريجا والقذافي
الناشر المكتب العربي للمعارف 1992.
- 48- **فلورنس تشارلز:** ضلال لوكربي تطور العلاقات الليبية
البريطانية الناشر مؤسسة آدم للنشر
والتوزيع 1996.
- 49- **كيندي بول:** الإعداد للقرن الواحد والعشرون، الرابعون
والخاسرون الجزء الثاني، الناشر الدار
الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- 50- **لوكربي في الصحافة العالمية:** الناشر الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع
والإعلان.
- 51- **ل ففراي:** القوي الحقبة في السياسة العالمية من
يمكن العالم، الناشر دار الكتب العربي
1993.
- 52- **مطر جميل، هلال على الدين** جامعة الدول العربية الخبرة التاريخية
ومشروعات التطوير، الناشر مركز
البحوث والدراسات السياسية، جامعة
القاهرة، 1993.
- 53- **مجموعة من الباحثين:** قانون القوة، الناشر دار الشباب العربي.
- 54- **د. منصور ممدوح محمود مصطفى** الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق
الأوسط، الناشر مكتبة مدبولي.

-
- 55- ملكي، منير درويش: السوق الشرق أوسطية
مخاطرها، وتوقعاتها الناشر مؤسسة
الرحاب الحديثة بيروت لبنان.
- 56- حافظ علي وآخرون: جامعة الدول العربية الواقع والطموح
الناشر مركز دراسات الوحدة العربية
1983.
- 57- مـاكـدول ديفـيد: أوروبا والعرب تتناقر ام تجاوب،
الناشر- دار الكنوز الأدبية بيروت،
1994.
- 58- مجموعة من الباحثين: بأن أمريكا 103 اتهام أمريكا؟ القصة
الحقيقية لتفجير الطائرة الأمريكية الناشر
مركز الحضارة العربية للنشر والتوزيع.
- 59- نافعة حسن: إصلاح الأمم المتحدة، الناشر مركز
الدراسات السياسية والدولية، جامعة
القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
1995.
- 60- نيكسون ريتشارد: ما وراء السلام، الناشر الأهلية للنشر
والتوزيع 1995.
- 61- هيكل محمد حسنين: المفاوضات بين العرب وإسرائيل،
عواصف الحرب وعواصف السلام،
الناشر دار الشروق.
-

62- هــتـجـون صـامـويل: صدام الحضارات إعادة صنع النظام
العالمي الناشر شركة سطور الطبعة
الثانية 1999.

63- Dr. Shakeir A.: Yosif Panam 103 the Real Story
Distribution by: SSC 1993

رابعاً : الرسائل العلمية :

1- المرغني صالح مصطفى قضية لوكربي رسالة لنيل درجة الدكتوراه في
القانون الدولي مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة
عين شمس.

2- الوحيشي الهادي محمد دور الأمين العام لجامعة الدول العربية في
العمل المشترك دبلوم الدراسات العليا
الماجستير في العلوم الإدارية والقانونية.
المملكة المغربية السنة الدراسية 99/95.

3- محمد خطاب حسن الاتجاه الوحيد في الدبلوماسية الليبية إزاء
جامعة الدول العربية 1969، 1994، بحث
لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية،
معهد الدراسات العربية، القاهرة.

خامسا : الدوريات

- 1- التقرير الإستراتيجي العربي/ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، القاهرة 1995.
- 2- مجلة أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، العدد الصفري السنة الأولى 1425/ الولايات المتحدة الأمريكية والعرب والمتغيرات الدولية الجديدة المخاطر والفرص.
- 3- مجلة المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد مائتان وعشرون، سبتمبر 1997، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية من البعد القانوني إلى البعد السياسي.
- 4- مجلة شئون عربية، العدد (98) يونيو لسنة 1998، الأزمة الليبية الغربية، (لوكربي) من خلال العلاقات بين الأمم المتحدة والجامعة العربية.
- 5- مجلة السياسة الدولية/ المواجهة الأمريكية في خليج سرت العدد 85، يوليو 1986.

سادسا : الصحف

- 1- صحيفة الحياة، العدد (13177) الثلاثاء الموافق 6-4-1999.
- 2- صحيفة الزحف الأخضر، تصدرها حركة اللجان الثورية، العدد (2921)، السنة العشرون، الموافق 13 الربيع لعام 1430.
- 3- صحيفة الجماهيرية العدد 3200 بتاريخ 14 التمور (أكتوبر) 2000 إفرنجي.

اطلاق

الملاحق

- ملحق رقم (1) : رسالة موجهة من السيد عمر المنتصر أمين اللجنة الشعبية العامة لمكتب الاتصال الخارجي والتعاون الدولي إلى أمين عام جامعة الدول العربية.
- ملحق رقم (2) : رسالة موجهة من أمين عام الجامعة العربية إلى عمر المنتصر أمين اللجنة الشعبية العام لمكتب الاتصال الخارجي والتعاون الدولي.
- ملحق رقم (3) :
 - أ (تقرير مهمة وفد الجامعة العربية في ليبيا.
 - ب) البيان الصادر عن اللجنة السباعية العربية والخماسية الأفريقية.
 - ج) بيان القمة الأفريقية (بوركينا فاسو/ يونيو 1998).
 - د (مذكرة مقدمة من اللجنة السباعية العربية في اجتماعها بالقاهرة بتاريخ 18-9-1993.
 - هـ) قرار مجلس الوحدة الأوروبية.

٢١- رسالة موجهة من السيد / عمر مصطفى المنتصر امين اللجنة الشعبية
للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في ليبيا
الى الامين العام بتاريخ ١٩٩٨/٩/٣
ورسالة من الامين العام للسيد عمر المنتصر بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٠

The Permanent Mission of the Great
Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya
To the Arab League
CAIRO



للمملكة المتحدة للجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

No: 1

Date: 1 / 199

الرقم الاساسي :
المسارح : 1 / 140 و
الموافق : 1 / 199 م

معالي الدكتور احمد عجمت عبد المجيد
الأمين العام لجامعة الدول العربية
بعد التحية

احمد بن موسى الدين القرار رقم 1192 (1998) وحيد القرار الذي
استند في تنوذه على اتفاق حكومة المملكة هولندا وحكومة المملكة المتحدة
بتأني حكيمه اكلندي في هولندا ، وكذلك على الرسالة الموجهة الى
الرئيس العام للأمم المتحدة من المحتل الداعية بالنيابة للملكة المتحدة والولايات
المتحدة الأمريكية في 24/8/1998 اخرجني .

وعلى الرغم من انه القرار 1192 (1998) يظهر ملكه استجاب لمبادرة
جامعة الدول العربية ومنظمة الرصد الدورية ومنظمة المؤتمر الاسلامي
ومركه عدم الانحياز ثانه يتخذ :-

1- بتدابير اضافية وبشرط تعزيمه تدفق الى عملة ابرار العالم ودون
فيه حسنة لوجيا من النور .

2- بعد مبادرة مدبرة سم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لاستباق موعده
دمول مراقبة رؤساء دول وحكومات منظمة الرصد الدورية تعزيمه
التعريف وحسن قرار محتل عمده قوت رؤساء دول وحكومات في عدم الانحياز
المنعقد من هيند انريقيا .

3- استند القرار على النص السابع من الميثاق ومطالبة الجماهيرية العظمى
في الفترة العاملة الذي منه بالدستال خورأ القرارات السابقة لم يكن

هاتف : 5785065 - 5785066
برق : 20294 فاكس : 5785068

11 ط كوروش النيل ، البرج الاساسي ، الدور الرابع عشر
1191 Corniche El Nil ST. 14 EL. :



No. 2

Date: 1 / 199

رقم لاسلوي :

الاسلويخ 1 / 140 د

المرافق 1 / 199 م

له ما يبرره وتبين على الحقيقة حيث انه ذلله يتجاهل بشكل متعمد ما
تأممت به ليبيا .
4- نفس القرار على تعليقه العقوبات بدلا من رفعه ، عند انتقال المستقب
نحوها للمحكوم امام المحكمة من هولندا وهو الامر الذي لا يقبل به امام
المطالب العديدة والشروط التي تضمنها القرار والاتفاقيه الهولندية البريطانية
التي استند عليها القرار 1192 (1998) واصبحت جزء منه .
5- انه ما ورد في القرار 1192 (1998) بشأن مسؤولية تعارضه لليبيا مع
المؤقتة الفرنسية من حادثة الطائرة الفرنسية يقيم الرهينة ويستغريه
ويخالف شهادة القاضي الفرنسي بانه ليبيا قدمت كل التعاون الكامل
والإيجابي للتحقيقات التي تمت بها .
6- ان الاتفاقية البرم بين حكومتى هولندا وحكومة المملكة المتحدة ما هو
الذي مخططا له جوازا الحل ولدتاذه كذريعه ويرر لتصفية العقوبات على
ليبيا وشجها وهو ما تم الدساترة اليه في الفقرة التاسعة من القرار
ولم ينفذ ما به الجماهيرية تعتبر نفسها غير ملزمة بالاعكام الواردة من
الاتفاقية المبرم بين المملكة المتحدة وهولندا ، خاصة ما يخصها وما يتعلق
بامن مسؤولية هولنديه ، وحرصا مني على ضمان تنفيذ قرار مجلس الامم
وانتقاد محاكمه عادله ومنزله المستقبه فيها من هولندا فاننا من لوقت
الذي تذكر فيه المنظمات الدولية والاقليمية مرفقتي الشجاعة التي ادت
الى تجاوب الولايات المتحدة وبريطانيا في تبني احد خيارتي ، تتطلع
لديستمرار جهودها الدبلوماسية الفعالة في عملية الحوار مع الاطراف

The Permanent Mission of the Great
Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya
To the Arab League
CAIRO



جولة الثالثة للجمهورية العربية الليبية
الاشتراكية
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

No.: 3
Date: / / 199

الرقم الإداري :
التسليم : / / 140
التاريخ : / / 199

المعني لتقوم ترتيبات المالك وضع الضمانات اللازمة لتتبع فيها
ورفع المستوى الظاهر .

1)

وتفضلوا صاعداً المعالي بقبول ما شئتم التقديم والاعتذار .

عمر مصطفى المنصور
أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال
القاهرة والقاهرة الدول

1)

هاتف : 5785065 - 5785066
برقية : 20294 فاكس : 5785068

في كندايت النيل و النرج الإداري : الدور الرابع عشر
1191 Corniche El Nil St. 14-Fl.



الأمين العام

١٠ ديسمبر ١٩٨١

الأخ عمر المتكسبر

أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي

للاتصال للخارجي والتعاون الدولي

تحية طيبة وبعد ،

أرجو الاخطاة بأنني قد التقيت بالسيد / كوفي طان أمين عام الأمم المتحدة صباح يوم الاثنين ٧ ديسمبر ١٩٨١ بقاء على طلبه ، وذلك على هامش اجتماعات رؤساء مجلس التعاون الخليجي التي عقدت مؤخرا في بيروت .

هذا وقد تارن حديثي معه زيارته الاخيرة الى الجماهيرية حيث ذكر الاتي:

- انه خرج من الزيارة بانطباع ايجابي الى حد كبير .
 - أن هذه الانجالية تتمثل في قبول مؤتمر الشعب العام مناقشة موضوع لوكيربي ، وهي خطوة تد ، في نظره ، انجازا كبيرا .. فسي ضوء ما تردد حول الجهة المخولة في ليبيا بالتوصل الى اتفاق مع الأمم المتحدة حول موضوع لوكيربي .
 - أشاد بالوفد القانوني الليبي برئاسة السيد المقهور ، والذي أجرى محادثات قانونية مكثفة مع الخبراء القانونيين بكتبة بنويويورك ، ووصفهم بأنهم على جانب كبير من الخبرة الفنية والمرونة الدبلوماسية .
- ذكر ان محادثات القانونيين من الطرفين قد انتهت الى نقطتين مازالا محل بحث وبحث

- مكان تنفيذ العقوبة

- العقوبات

وبالنسبة لموضوع العقوبات ، ذكر ان هناك تخوفا ليبيا من أن تتعلق العقوبات ولا ترفع ، عندما يتم تسليم المشتبه فيهما .. وأن تطبيق العقوبات يعلم



الأمين العام

التقدم بشروط جديدة كلما تم الاستجابة الى طلباتهم (على النحو الذي يتم حاليا مع العراق) وأضاف عنان انه قد اقترح تعليقاً لمدة ٩٠ يوماً بفترة رفع العقوبات بشروط .. ولكن ذلك الاقتراح لم يلق قبولا لدى ليبيا التي تريد رفعاً تاماً ومباشرة حقبة تسليم المشتبه فيهما .

هذا وقد قدمت عرضاً واثنا لكوفي عنان حول ما تحس به ليبيا حالياً تجاه شقيقاتها العربيات ، مقارنة بما فُتحت به منظمة الوحدة الافريقية ، ولوضحت الظروف التي كانت تواجه قرار القمة الافريقية مخالفة للظروف التي واجهت اجتماع مجلس الجامعة العربية في ديسمبر الماضي بعد الاعلان عن المبادرة الامريكية - البريطانية بقبول اعتقال المحاكمة في بلد ثالث .

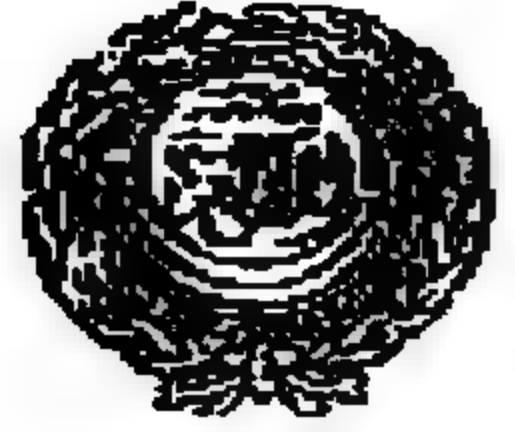
وقد رجا كوفي عنان ان تقوم الجامعة العربية بكل ما من شأنه للتوصل الى حل لهذه المشكلة التي طال امدها ، وحتى يتم رفع الحصار عن الشعب الليبي .
رايت ان تمت التكرم بما تقدم في إطار موافقتكم لولا بأول بأية تطورات حوز موضوع لوكيربي .

وانتظر هذه الفرصة لأعرب لكم مجدداً عن خالص الود والتقدير ،

دكتور أحمد عصمت عبدالمجيد

الأمين العام لجامعة الدول العربية

15 - تقرر مهمة وفد الجامعة إلى ليبيا
بتاريخ 3 - 4 سبتمبر 1998



تقرير عن المهمة

التي قام بها وفد جامعة الدول العربية الى ليبيا

يوم ٢٣ و ٢٤ سبتمبر ١٩٩٨

بطلب من الجماهيرية الليبية ، كلف معالي الأمين العام وقدا من
جامعة الدول العربية يتكون من :

السفير أحمد عادل ، الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين
العام

المشير أحمد بن حلي ، الأمين العام المساعد رئيس إدارة العامة
للشؤون العربية

المستشار محمد رضوان بن خضراء ، مستشار الأمين العام
رئيس الإدارة العامة للشؤون القانونية

بالنتيجة إلى ليبيا لإجراء مباحثات مع المسؤولين الليبيين حول
الترتيبات والإجراءات و الضمانات التي تطلبها ليبيا لإجراء
محاكمة عادلة للمشتبه فيهما تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم
١١٩٢.

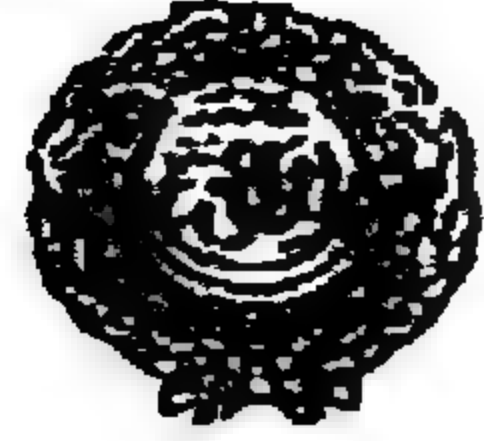
عقد الوفد اجتماعات مع الجانب الليبي في مقر المحكمة
العليا ووزارة الخارجية الليبية حضرها من الجانب الليبي السادة :

محمد الزوي ، أمين العدل والداخلية

جمعة الفزاسي ، أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة

عبد العاطي العبيدي ، الكاتب العام للشؤون الخارجية بأمانة

الاتصال الخارجي



محمد عطي الجدي ، رئيس المحكمة العليا
عزام علي الديب ، المستشار بالمحكمة العليا
محمد إبراهيم ثورقلي ، المستشار بالمحكمة العليا
إبراهيم الغويل ، المحامي ، رئيس هيئة الدفاع عن المشتبه
فيهما

استعرض السفير أحمد عادل مذكرة الأمانة العامة
المتضمنة تحليلا للعناصر الإيجابية والسلبية في قرار مجلس
الأمن رقم ١١٩٢ وفي الموقعين الأمريكي والبريطاني وروية
معالي الأمين العام لكيفية إدارة الأزمة ، بما في ذلك اقتراح أن
تتقدم المجموعة بورقة تتضمن الترتيبات و الإجراءات
والضمانات التي تطلبها ، مشيرا إلى أن بريطانيا على لسان وزير
خارجيتها روبين كوك أعربت عن استعائها لملء على
الاستفسارات الليبية حول الترتيبات القانونية كما ملأ للجانب
النبي مشروع القرار الذي أعدته الأمانة العامة ليصدر عن
مجلس الجامعة في دورته المقبلة . موضحا أن تصور الأمانة
للجامعة قابل للمناقشة وأن وفد جامعة الدول العربية جاء ليستمع
إلى وجهة نظر ليبيا بأذن صاغية وقلب مفتوح .

تضمن حديث المسؤولين الليبيين للنقاط التالية :

- التنويه بورقة الأمانة العامة باعتبارها جامعة وواضحة
- الإيجابيات أكثر من السلبيات في قرار مجلس الأمن
والموقعين الأمريكي والبريطاني وهناك محاذير كثيرة تنعكس



الإيجابيات وخاصة ما يتعلق بالشهود و الأدلة و المواد ١٦ و ١٧ و ٢٩ من الاتفاقية البريطانية الهولندية ونصها على إمكانية نقل المشتبه فيهما إلى اسكتلندا لمحاكمتيهما أمام هيئة محلفين إذا وافقا على ذلك كتابة مما يطرح تساؤلات من إمكانية الضغط عليهما أثناء احتجازهما للتوقيع على طلب بهذا الشأن .

- عدم التحمس لاقتراح عقد اتفاقية أو مذكرة تفاهم مع هولندا وأن التسليم لن يتم إلا باتفاقية تضمنها الأمم المتحدة بين جميع الأطراف بما فيها ليبيا وكذلك الولايات المتحدة التي استبعدت من الاتفاق البريطاني الهولندي مما قد يجعلها في حل من التزاماتها وربما بالمطالبة بممارسة اختصاصها القضائي على المشتبه فيهما .

- نص الاتفاق البريطاني الهولندي على إمكانية توريده ، وهذا قد يكون في صالح ليبيا لاستدراك نواقصه أو مداخله للتراجع عن بعض الضمانات التي نص عليها الاتفاق

- ضرورة مشاركة ليبيا في حراسة المشتبه فيهما أو تأمين حراسة عربية لهما حتى لا يتعرضوا للتحقيق معهما من طرف مخابرات دول أخرى
عدم تنفيذ الحكم في حال الإدانة في اسكتلندا



٤

- فوجئت ليبيا بإقدام موضوع الطائرة الفرنسية U2A رغم تدونتها التام مع السلطات الفرنسية باعتراف قاضي التحقيق الفرنسي غير أنها غير خائفة من الموقف الفرنسي

- قرار عدم الانحياز حول لوكربي جيد في الظروف الحانية ويمكن أن يشكل قاعدة للتحرك العربي ويجب ألا يقل قرار مجلس الجامعة عنه إن لم يكن أقوى منه

وقدم الجانب الليبي مشروع ورقة أعدها المستشرون القانونيون بالمحكمة العليا تضمنت ملاحظات ليبيا ومطالبها بخصوص الترتيبات والإجراءات والضمانات

وبعد مناقشات مطولة تم التوصل إلى صيغة لهذه الورقة وقد اقترح الجانب الليبي عرضها على العقيد القذافي الذي سيقوم بالاتصال مع معالي الأمين العام لتفويضة بنقلها إلى كوفي عنان وفق الأسلوب المناسب .

وبخصوص مشروع القرار الذي سيعرض على مجلس الجامعة اقترح الجانب الليبي إرساله بالصيغة التي يراها إلى جامعة الدول العربية بواسطة الفاكس في اليوم التالي .

وبخلاصة القول ، يبدو من هذه المحادثات أن الجانب الليبي يشعر بأن الولايات المتحدة وبريطانيا نجحتا من خلال هذا الطرح في



إجهاض كل المكاسب التي حققتها ليبيا ، الأمر الذي يتطلب تحركاً مكثفاً على كافة المستويات لكشف هذا المخطط و الرد عليه ، و بهذه أقد الجانب الليبي أن على الجامعة العربية التي ساهمت بشكل جدي في هذه المكاسب ، مدعوة إلى مواصلة معاعيها الحثيثة لكشف الجوانب التسليحية التي تنبئ علينا انخطة الأمريكية البريطنانية ، وإبراز ذلك سياسياً وإعلامياً .

بيان
صادر عن الاجتماع المشترك
للمجتعين السباعية العربية والخماسية الإفريقية
المعنيين بالأزمة بين الجماهيرية الليبية وبعض الدول الغربية

عقدت المجتعتان السباعية العربية، والخماسية الإفريقية، المعنيتان بمتاهمة أزمة نوكريني اجتماعاً مشتركاً في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة مساء يوم الخميس 11/4/1996.

• وبعد قدوس آخر لتطورات المتاهمة بالأزمة، والاستماع إلى ما عرضه الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام للجامعة الإفريقية حول الجهود التي قامت بها المجتعتان من أجل التوصل إلى حل سلمي عادل لهذه الأزمة

• وبعد الاستماع إلى ما قدمه رئيس وفد الجماهيرية الجماهيرية من لسانه عن مقتضيات والمخاوف التي طرحتها بلاده في إطار الاستجابة لمتطلبات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 731.

• أكد أعضاء المجتعتين على مقررهم الصادر عن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بشأن التمسك مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية المسمى: وتفيد جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة في إطار مبادئ القانون الدولي واحترام السيادة الوطنية الليبية.

• وأمرىوا عن القاء العميق للاضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الليبي والشعب الجزائري نتيجة للإجراءات القسرية المفروضة عليه بموجب قرار مجلس الأمن 748/1992 و883/1993.

• وأكدوا في هذا الإطار على المخاطر الشائعة من إصرار الدول الغربية المعنية على مواصلة فرض العقوبات على الجماهيرية الليبية، واستمرار هذه الأزمة على الأمن والسلام في المنطقة، وكذلك على الأمن والسلام الدوليين.

• وأعربوا عن التقدير لخصاس أكثرية دول العالم مع الجماهيرية الليبية في هذه الأزمات،
وإثارتها في هذا الموضع إلى الفقرة ١٦٢ من الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة العادية عشرة
للمؤتمر عدم الانحياز المنعقدة في كولومبيا بتاريخ 20/10/1995.

• ودعوا الدول النهرية الثلاث المعنية إلى استجواب مع مرونة وإيجابية الموقف الليبي،
والاستجابة للجهود والمبادرات الناهية للحوار والتفاوض بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة
وإنفاذاً للمادة 33 من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو إلى حل المنازعات عن
طريق المفاوضات والمساواة والتسوية القضائية.

• وأكدت أن على إيجابية الاقتراح الوارد في قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٥٦٦)
(دع ١٥١/ج 3) الصادر في 27/3/1994، والتماضي بإجراء محاكمة عادلة للمشتبه بيه من
قبل قضاة استئناف دول القانون الاسكناندي في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي.

• وبسبب مجلس الأمن الدولي الأخذ بالاعتبار هذا الاقتراح للمجلس كقاسم لحل الأزمة،
وإذ إنه قد تم في تاريخ 13/1992 748/1992، 583/1993 وما يؤدي إلى رفع إجراءات المحرر
عن الجماهيرية الليبية.

• وكانوا كلاً من الأمين العام خامسة الدول العربية، والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية،
بمقتضى الجهود المشتركة وفي خطة عمل تهدف لمعالجة الفروق مع الدول المعنية، ولقد رز أعضاء
مجلس الأمن، ومع أمين عام الأمم المتحدة، من أجل منع أي تصعيد للأزمة، والتوصل إلى حل
سلمي وعادل تقبله كافة الأطراف المعنية.

**مذكرة مقدمة
للجنة السباعية العربية في اجتماعها
بالقاهرة بتاريخ 18 / 9 / 1993**

استناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية المرتبطة بموضوع انتهديات الامم المتحدة
والعربية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والذي كان آخرها القرار رقم
(252) بتاريخ 13 / 9 / 1992 .

والجماهيرية العظمى إذ تشيد بالمجهود التي تبذلها الاقطار العربية واتخاذ اللجنة السباعية
في تأكيد تضامنتها مع الشعب العربي الليبي وجيشه في النضال من اجل ايجاد حلول تنفي
التيمة ما يؤدي إلى رفع الحظر المفروض عليه وكل الإجراءات القسرية المترتبة على ذلك .

والجماهيرية العظمى إذ تستذكر ما أوصته أهداف ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات
الوقعة في نطاقها، وصحت أمام اللجنة السباعية العربية ما اتخذته من خطوات، وما قامت به
من إجراءات ملموسة، ونعالة، في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (731) .

وكما هو معلوم فقد تقرر بتاريخ 13 / 8 / 1993 وعقب مشاورات غير رسمية لمجلس الأمن،
الاستمرار في العمل بالحظر الذي فرضه المجلس على الشعب العربي الليبي وذلك على الرغم من
كل ما قامت به الجماهيرية العظمى وما قدمت من مبادرات في سبيل الوصول إلى حل عن طريق
الحوار يؤدي إلى إظهار الحقيقة .

ومنذ اجتماع اللجنة السباعية المقررة الذي عقد بنواكش بتاريخ 18 / 3 / 1993، قامت
الجماهيرية العظمى بالإجراءات التالية :

- أجرت اتصالات مكثفة مع الدول الاعضاء بمجلس الأمن وخاصة ذات الصلة منها لإقناعها
بضرورة الموقف ضد أي تصعيد للمقربات التي يعاني منها الشعب العربي الليبي .
- وقد أدت هذه الاتصالات كما ظهر من خلال مناقشات المجلس إلى إعلان كل من المملكة
للغربية الشقيقة وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية باكستان الإسلامية عن معارضتها

العصرية لأي نماء، في العقوبات والمطالبات كل من المملكة العربية الشقيقة وجميع ودية
الصين الشعبية برفع العقوبات، كما عبرت جيبوتي وأستراليا عن مراحف، عائلة.

• أجرت اتصالات مع الأمن لعدم اللام للتحدة في كل من القاهرة ومم وهورك وواحد علمي
إرسال بعثة إلى الجماهيرية العظمى للتحقق من تنفيذها لقرار مجلس الأمن رقم (521731)
في جميع جوانبه.

• أجرت اتصالات مع السلطات الفرنسية حول قيام قاضي التحقيقات الرسمي بزيارة الجماهيرية
العظمى، وإجراء لقاء بينه وبين القاضي لتحقيق التقييم.

• قام قاضي التحقيق الليبي المكلف بالتحقق مع امثلية فيهما بإجراء اتصالات مع قاضي
التحقيق الفرنسي الذي في التحقيق الأمريكي وبعض من خلاف هذه الاتصالات قدوة
بثلاثة المبعوثين لإجراء التحقيق مع المشتبه فيهما ثم انه حرر إلى السلطات المعنية بالتحقيق
في مباحثهم في ذلك الوقت إجراءات التحقيق التي يقوم بها، ولكن هذه الإجراءات قدوة
قوة المستند من السلطات العثمانية في ريتسا وأبوليا والمصدر.

• أكدت الجماهيرية العظمى استعدادها لتحمل مسؤولية تعويض أسر الضحايا في حالة حدوث
تهمة على التفتيش فيهم ببلية عتقها، وقد حثك اموالاً ليبية مع عدة ولايات الناحية
بمكر من تكون هذا السبيل الجماهيرية العظمى التزاماً من هذا النوع.

• جرت لقاءات مع الحبيب البريطاني قامت من خلالها الجماهيرية العظمى بتقديم ردود حول
جميع الطلبات البريطانية المتعلقة بملاقة ليبيا السابقة بالجيش الجمهوري الإيرلندي، وفي
هذا الصدد يمكن الإشارة إلى توبة المسئولين البريطانيين بالتعاون الذي أبدته الجماهيرية
العظمى بالمحصول.

• وكتيجة للتعاون بين أعضاء اللجنة السياسية العربية وجمهورية الأخ أمين عام الجامعة العربية
والجماهيرية العظمى، فقد تم الحصول على المزيد من التأييد للموقف العربي الليبي عبر
عنه القرارات والبيانات الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز ومنظمة
الوحدة الإفريقية.

ورغم كل ما تقدم وانتفاع المحلية أعضاء مجلس الأمن لوقوف الجماهيرية العظمى كما ظهر من خلال المشاورات غير الرسمية التي أجراها في 13/8/93 فقد لجأت الدول الغربية الثلاث إلى إصدار بيان بعيداً عن المجلس كان طابعه التهديد والوعيد والإنذار بفرض مزيد من الإجراءات، مما شكل سابقة خطيرة تستوجب الانتباه لها ومنها من قبل دول العالم، ومن باب أولى فتلك مسؤولية عربية وفقاً لمبادئ العمل العربي المشترك وحيث تتعرض دولة عضو في الجامعة لخطر مباشر على الأصدقاء الاستراتيجية السياسية والاقتصادية بل وربما العسكرية أيضاً في وقت لا يمكن فيه أن تتخذ دولة تحترم سيادتها أي إجراء تحت التهديد والإنذار من قبل بعض الدول التي تحاول فرض وجهة نظرها على الجميع انطلاقاً من منطق القوة تعتقد أنه يمكنها من ذلك.

بمضي سنين الاتفاقيات التي أبرمها معالي الأمين العام وأصحاب المعالي أعضاء اللجنة، وتقدير الجماهيرية المتمسكة بالتوقف على خبر، ذلك فقد رأت الجماهيرية دعوة اللجنة الموقرة لدراسة الوضع الحالي والبحث في سبل الكفيلة باستمرار الجهد المشتركة من أجل التوقف في وجه هذه التهديدات. ومما لمة الموقف مع الدول ذات العلاقة والدول أعضاء مجلس الأمن ومع أمن عام الأمم المتحدة في الاتصالات مباشرة وبسرعة لمنع أي تعهد في الموقف والتوقف عن أسلوب التهديد والإنذار، وإشمار تلك الأطراف بأبعاد ذلك على مجمل الدول العربية، خاصة في الوقت الذي تدخل فيه مطلقاً العربية منعطفاً جديداً لا يحتمل للمعاملات المختلفة للقضايا والخلافات. ودعوة الأطراف المعنية وحشها والوصول معها إلى صيغة محددة للحوار والتفاهم واقتراح الصيغ لذلك، وأن الجماهيرية العظمى ومع ما قامت به من إجراءات، وما قامت به من مبادرات استوفت متطلبات القرار 731، أما طلبات بعض الأطراف فمعلها المفاوضات والاتفاق خاصة وأنها دخلت مع الجماهيرية العظمى في مباحثات حول مواضيع محددة أخرى وتم التفاهم حولها ولمست مدى الإيجابية التي تتعامل بها مع كل ما يمكن أن يطرح وفقاً للمنطق الذي يجب أن يسود العلاقات بين الدول وبشكل متكافئ.

إننا نتطلع إلى تحرك أصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب وخاصة أعضاء اللجنة السابعة العربية باتصالهم مع الدول المعنية وغيرها لتحقيق ذلك، كما أننا نعتقد تماماً على تحرك معالي

الأمين العام واتصالاته وبما له من حشكة ودراية لمعالجة الموقف والوصول إلى صيغة تحقق ذلك،
وتجنب التهديدات والمدان واستمرار الحظر الذي اضرب بشعبنا وبجيراننا مالأ ورجالاً دون مبرر .
إننا نؤكد حرصنا على أن تكون علاقتنا طيبة وحسنة مع جميع دول العالم بما فيها
الأطراف التي جاهرت بعدائنا وحاكت الأمر علينا، وهدنا بمدة لكل من يريد السلام والتفاهم
والصداقة، وهذه المواقف أعلنها دائماً ونؤكد عليها أمامكم لكي تساعدكم في جهودكم وفي
اتصالاتكم.

ملحق رقم (3)

بيان القمة الأفريقية (بوركينافاسو / يونيو 1998)

مقرر رقم (XXXIV) 127 AHG/DEC بشأن الأزمة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة:

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية الرابعة والثلاثين في واحادوجو بوركينافاسو خلال الفترة من 5 - 10 حزيران / يونيو 1998

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام حول الخلاف.

ويعلم أن استمع إلى تقرير اللجنة الوزارية التحضيرية الأفريقية بعد عودتها من برطانيا ومقابلتها لوزير خارجية برطانيا.

وإذ يعرب عن تشديده العميق لموقف الجماهيرية العربية الليبية وما قدمته من مبادرات إيجابية تستهدف التوصل إلى حل سلمي للخلاف.

وإذ يرحب بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 27 / شباط / فبراير 1998 والقاضي باختصاصها بالنظر في الخلاف.

وإذ يرحب بتجاوب أسر الضحايا مع المساعي الرامية لإيجاد حل سريع للخلاف.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء فداحة الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الليبي وشعب الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية.

وإذ يأسف لعدم تجاوب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مع المساعي الدولية

(تعليمية والجبرود المبذولة من أجل إيجاد تسوية للحلقات على أساس مبادئ القانون الدولي في إطار انتقاعهم والحوار البناء .

- يدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار برفع العقوبات المفروضة على ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن رقم 748 (1992) ورقم 883 (1993) إلى أن يقرر حكم محكمة العدل الدولية .

- يقرر عدم الاستمرار في الامتثال للعقوبات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 748 (1992) ، ورقم 883 (1993) بحلول شهر أيلول / سبتمبر 1998 في حالة عدم استجابة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعرض إجراء محاكمة للمشتبه فيهما في بلد ثالث محايد بحلول موعد مراجعة العقوبات في تموز / يولييه 1998 وذلك تنسيباً على حكم محكمة العدل الدولية ، ومخالفة القرارين ألف كورين للمواد 27 فقرة 3 و 33 و 36 فقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة . والمأسسة العقوبات من أقرار مشرعة واقتصادية جسيمة بالشعب الليبي وبالكثير من المستعرب الأمريكية .

3 - يقرر انه ولاسيبب أخلاقية ودينية وبأثر فوري ، فإن منظمة الوحدة الإفريقية وأعضائها لن يحترموا منذ الآن العقوبات المفروضة على ليبيا والتي تحول دون القيام بالواجبات الدينية أو تقديم مساهمات إنسانية طارئة أو تلبية الالتزامات القانونية تجاه منظمة الوحدة الإفريقية .

4 - يدعو اللجنة الوزارية الإفريقية إلى الاستمرار في أداء مهامها .

5 - يكلف الأمين العام متابعة تنفيذ القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة .

مقرر رقم 12 / AHG/DEC. (XXXIV) بشأن ثقافة السلام :

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية الرابعة وثلاثين في واجادوجو بور كينافاسو ، خلال الفترة من 8 - 10 حزيران / يونيو 1998 .

1 - يرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إعلان سنة 2000 سنة دولية لثقافة السلام .

2 - ينظر إلى هذه السنة الدولية باعتبارها مناسبة مواتية لإبداء نقادة الحرب والعنف التي

كانت السمة الغالبة على الألفية الأخيرة من تاريخ البشرية بثقافة سلام من خلال تعزيز القيم والاتجاهات والسلوكيات التي تقوم عليها هذه الثقافة.

3 - يدعو الدول الأعضاء إلى إنشاء لجان وطنية تعنى كافة فئات المجتمع بغية النهوض بما ينصل بالسنة الدولية لثقافة السلام من أنشطة تعزيزاً للمصالحة والوحدة الوطنيتين عبر ثقافة السلام.

4 - يطلب من الأمين العام المبادرة بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجميع المؤسسات المعنية الأخرى إلى تنسيق الجهود من أجل تنفيذ السنة الدولية لثقافة السلام.

5 - يطلب أيضاً من الأمين العام المبادرة بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجميع الوكالات / المؤسسات المعنية الأخرى إلى تشجيع الدول الأعضاء على القيام بأنشطة في إطار الاحتفال بسنة 2000 كمسنة دولية لثقافة السلام وبببني شهر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على هذه المبادرة الهامة.

Whereas:

- (1) On 16 April 1999 the Council adopted Common Position 1999/261/CFSP¹ suspending the restrictive measures taken against Libya on the basis of United Nations Security Council Resolutions (UNSCR) 748 (1992) and 883 (1993) and confirming the measures originally decided by the Member States on 27 January and 14 April 1986 against Libya's support for terrorism.
- (2) Article 3 of that Common Position provided that it would be reviewed in the light of the report to be submitted by the UN Secretary-General on Libya's compliance with the remaining provisions of UNSCRs 371 (1992) and 748 (1992), in accordance with paragraph 16 of UNSCR 883 (1993).
- (3) On 30 June 1999 the UN Secretary-General submitted the said report which, in the part referring to renunciation of terrorism, cited several elements suggesting that recent acts by the Libyan authorities were indicative of the Libyan Government's renunciation of terrorism.
- (4) The European Union therefore deems it appropriate to lift the remaining restrictive measures against Libya with the exception of the arms embargo.

HAS ADOPTED THIS COMMON POSITION:

Article 1

Common Position 1999/261/CFSP is hereby amended as follows:

(a) in Article 2, subparagraphs (b), (c) and (d) of paragraph 1 are deleted.

(b) Article 3 shall be replaced by the following:

"Article 3

This Common Position will be reviewed within 6 months of its adoption.

Article 2

This common position shall take effect on the date of its adoption.

Article 3

This common position shall be published in the Official Journal.

Done at Brussels,

For the Council

The President

الموضوع: الموقف المشترك لمجلس الوحدة الأوروبي بشأن ليبيا

فيما يتعلق بمعاهدة الوحدة الأوروبية خصوصاً البند رقم 15 تحدد الآتي:

1. في 16 أبريل 1999، اتخذ المجلس موقف مشترك وموحد بشأن تعليق الإجراءات التنفيذية وانعقاد اللجنة مع ليبيا على أساس قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة 748 (1992) و 883 (1993) والتأكيد على تنفيذ الإجراءات والمعقوبات المقررة في الأصل من جانب الدول الأعضاء في 27 يناير و 4 أبريل 1986 ضد مساندة ليبيا لأعمال الإرهاب.
2. البند الثالث من الموقف الأوروبي المشترك قد سبق إعادة النظر في ضوء هذا التفسير ليتم تسليمه عن طريق المسكرتير العام للأمم المتحدة بخصوص موافقة وإدعاء ليبيا لباقيهود قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة 731 (1992) و 748 (1992)، فيما يتعلق بالفقرة 16 لقرارات مجلس أمن الأمم المتحدة 883 (1993).
3. في 30 يونيو فقد قام المسكرتير العام للأمم المتحدة بتسليم هذا التفسير - والذي يشير إلى تخلي ليبيا عن مساندة الإرهاب - ولقد سبق فيه أدلة عدة بأن كافة الأعمال التي أنت مؤخرًا من جانب المسؤولين الليبيين تعد دليلاً قاطعاً على براءة الحكومة الليبية من الإرهاب.
4. لذا نجد الوحدة الأوروبية الوقت مناسباً لرفع باقي المعقوبات والإجراءات المتخذة المفروضة على ليبيا عدا حظر الأسلحة.

ما نص عليه الموقف الموحد لمجلس الوحدة الأوروبي:

(أ) في البند رقم 2، لقد تم إلغاء الفقرة الفرعية ب، ج، د، هـ من الفقرة رقم 1.

(ب) سيتم تبديل البند الثالث بالآتي:

سيتم النظر في الموقف المشترك خلال سنة أشهر أو حسب الحاجة.

قضية لوكربي

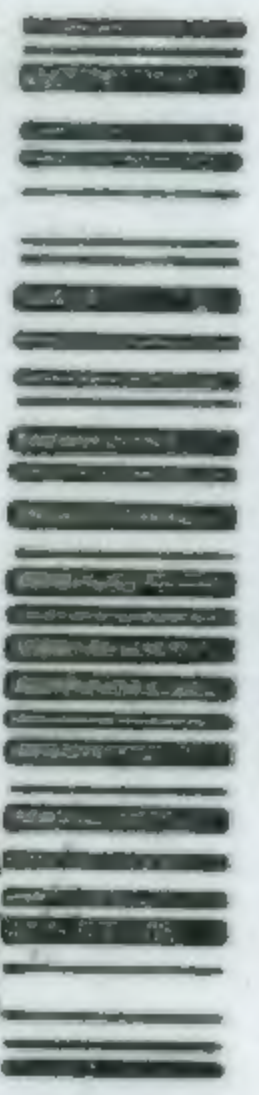
تعتبر جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الدولية الإقليمية، وهي تجمع عربي يقوم على رابطة تاريخية قوية ممتدة الجذور، وتحمل رسالة قوية وصامدة أمام كل ما يحدث من مؤثرات وخلافات قد تحدث بين أعضائها.

والجامعة العربية تمارس دوراً أساسياً واضحاً في إطار النظام العربي الرسمي منذ إنشائها عام 1945 حيث مرت بعدة مراحل أساسية كانت أولها المرحلة من عام 1945 حتى عام 1977 حيث كان دورها واضحاً نسبياً في تعميق التضامن العربي نظراً لقوة الدفع التي استمدتها من حركة التحرر العربية، ومن ثورة الثالث والعشرين من يوليو في مصر فيما بعد بقيادة جمال عبد الناصر، ثم مرت بمرحلة ثانية ضعف فيها دورها ضعفاً شديداً وانقسمت على نفسها من عام 1977 حتى عام 1988 رغم المحاولات المتعددة لتفعيلها، وبعد عام 1989 حاولت الجامعة أن تستعيد دورها، ولكن عاجلتها حرب الخليج الثانية فأعاقتها وأصابتها بالعجز، بل والشلل التام في كثير من الأحيان، وبعد حرب

الخليج الثانية ظهرت أزمة شديدة في المنطقة العربية افتعلتها الكبرى ضد عضو في الجامعة العربية، وهي أزمة لوكربي الموجهة الجماهيرية العظمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1992.

وقد حاولت الجامعة العربية أن تقوم بدورها في هذه الأزمة، الانقسام العربي وتردي العلاقات العربية كان لهما أثر كبير في توصل الجامعة العربية بشكل سريع لحل هذه الأزمة.

Bibliotheca Alexandrina



0677192